

تأجيل مشاعر الريبة

الحاجة إلى الشفافية في صناعة النفط في السودان

تقرير غلوبل ويتنس | سبتمبر 2009

المحتويات

موجز	2
الاكتشافات العشرة الرئيسية	4
التوصيات الرئيسية	7
مقدمة	11
الفصل 1 التحقق من إنتاج النفط وتصديره	19
الفصل 2 التحقق من ثمن مبيعات النفط	26
الفصل 3 التحقق من التكاليف والرسوم	30
الفصل 4 ضمان الرقابة على عائدات النفط	34
الفصل 5 نهاية اتفاق تقاسم الثروة	37
خلاصات	39
عشر توصيات رئيسية	40
الملاحق	45
الملاحظات والإشارات المرجعية	51

موجز

تقضي اتفاقية السلام بأن يتم تقاسم عائدات آبار النفط في الجنوب بين حكومة الخرطوم في الشمال، والحكومة التي أنشئت حديثاً في الجنوب. لكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمجتمع المدني التحقق من مصدقية هذه الأرقام.

خلفية الأوضاع

في عام 2005، تم إبرام اتفاقية سلام تاريخية بحيث وضعت حداً لأقدم الحروب الأهلية في أفريقيا، أي النزاع الذي دام 22 سنة بين شمال السودان وجنوبه. فقد كان التوتر والخلاف بشأن توزيع ثروة البلاد النفطية الضخمة هو المحرك الأساسي للصراع، ولكن النفط ساعد أيضاً على توفير المفتاح الرئيسي للحل. إذ تقضي اتفاقية السلام بأن يتم تقاسم عائدات آبار النفط في الجنوب بين حكومة الخرطوم في الشمال، والحكومة التي أنشئت حديثاً في الجنوب، فتقدم بذلك الأمل في توزيع أكثر إنصافاً للثروة ولعائدات السلام بعد عقود طويلة من الحرب المستعرة.

"لو كنت في مكان [حكومة الجنوب] لكنت أشك أيضاً في [مقدار عوائد النفط]"

هذا ما قاله دبلوماسي⁶.

وبعد مرور أربع سنوات على الاتفاقية، ما زال هنالك الكثير من الأمور العالقة. فالحكومة القومية في الخرطوم تنشر أرقاماً عن إيراداتها من صناعة النفط. لكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمجتمع المدني التحقق من مصدقية هذه الأرقام. وجميع الجنوبيين الذين تحدث إليهم المحققون والباحثون من مؤسسة جلوبال ويتنس Global Witness يشبهون بأن هذه الأرقام غير صحيحة. حتى البنك الدولي يقول إن الشفافية في قطاع النفط في السودان "ضعيفة بصورة غير عادية" بالمقارنة مع غيره من البلدان النامية المصدرة للنفط، والتي تكون على الأغلب غير شفافة بحد ذاتها.

إن الحقيقة القائلة بعدم قدرة حكومة الجنوب على التحقق من أرقام عائدات النفط التي تنشرها حكومة الخرطوم توجع مشاعر الريبة وعدم الثقة بين الجانبين اللذين لم يكن أي منهما يثق بالآخر في السابق. وتعتبر الدقة في احتساب حصة الجنوب من عائدات النفط أمراً بالغ الأهمية: فالنفط يشكل نسبة 98٪ من دخل حكومة الجنوب، أي أكثر من نسبة دخل أي حكومة أخرى في العالم. كما أن جنوب السودان يدعي بأنه المكان الأكثر فقراً في العالم. فإذا صمدت اتفاقية السلام وكانت الثروة النفطية تدار بشكل صحيح، فإن ذلك يمكن أن يؤدي إلى تحسن كبير في نمط معيشة الناس في الجنوب.

في غضون عامين، سوف ينتهي اتفاق تقاسم الثروة، وسيجري استفتاء عام حول استقلال الجنوب عن الشمال. ولا بد من إبرام اتفاق جديد حول تقاسم الإيرادات سواء كانت نتيجة الاستفتاء هي الاستقلال أو الإبقاء على الاتحاد. وإذا كانت النتيجة هي الاتحاد، فسيحتاج جنوب السودان لتخصيص حصة عادلة له من إيرادات البلاد. وإذا كانت النتيجة هي الاستقلال، فإن الدولة الجديدة ستكون محصورة برأ، وستعتمد على مرافئ الشمال من أجل تصدير نفطها، الأمر الذي يمكن أن ترفضه الخرطوم أو أن تفرض تكاليف تعجيزية للقيام به. وإذا كان لا بد من تصدير النفط من الجنوب، ينبغي أن يكون هناك نوع من التعاون مع الشمال. وعلاوة على ذلك، سيكون هناك شكل من أشكال التقاسم الواقعي للعائدات بين الشمال والجنوب، حتى ولو كان في صيغة رسوم لخطوط الأنابيب.

إن العودة إلى القتال تبدو أمراً مرجحاً وكثير الاحتمالية. فالجيوش تحتشد بالفعل على جانبي الحدود. ولكن خلال النزاع الذي دام 22 عاماً بين شمال السودان وجنوبه، لقي 1.5 مليون شخص مصرعهم واضطر أربعة من كل خمسة أشخاص في الجنوب للفرار من منازلهم في وقت من الأوقات.

في الحالات التي تكون فيها الموارد الطبيعية هي التي توجع النزاع، من المهم لها أن تلعب أيضاً دوراً في إعادة البناء بعد انتهاء النزاع. لقد ساعدت اتفاقية السلام الشامل في السودان في التأكيد على أن عائدات النفط في البلاد سيتم تقاسمها بصورة أكثر إنصافاً بين الشمال والجنوب. إلا أن هذه الاتفاقية تبدو الآن معرضة لخطر الانهيار. وما لم يتم تبديد الشكوك القائمة حول تقاسم النفط، فإن العنصر الذي ساعد على ضمان السلام يمكن أيضاً أن يؤدي إلى إجهاضه. وينبغي على الجهات الرئيسية الفاعلة أن تتدخل الآن، وإلا فإن الإنجاز التاريخي الذي تحقق في اتفاقية السلام سيتعرض لخطر الانهيار، وبالتالي ستعود البلاد إلى حلبة النزاع والقتال من جديد.

يحتل النفط 98 % من دخل حكومة الجنوب وهذا معدل أعلى من أية حكومة أخرى في العالم.

الاكتشافات العشرة الرئيسية

1

الأرقام التي نشرتها حكومة الخرطوم حول عائدات النفط لا تتطابق الأرقام التي وردت من مصادر

أخرى.

هذه الأرقام هي التي تحدد الإيرادات التي يتم سدادها إلى حكومة جنوب السودان. فإذا تبين أن النتائج المذكورة أدناه صحيحة وأن الأرقام التي نشرتها حكومة الخرطوم في عام 2007 أظهرت، على سبيل المثال، خفضاً عن العائدات الحقيقية بنسبة 10 ٪، فإن ذلك يعني أن حكومة جنوب السودان يحق لها مبلغ إضافي قدره 162 مليون دولار عن هذا العام وحده. وهذا يشكل مصدر قلق واضح، ويبرز الحاجة للتحقق من أرقام عائدات النفط من قبل أطراف مستقلة. وقد كشفت النتائج التي توصل إليها هذا التقرير ما يلي:

- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم بأنه تم إنتاجها في المربعات 1 و 2 و 4 في عام 2007 كانت أقل بنسبة 9 ٪ مما جاء في التقرير السنوي للشركة التي تعمل في هذه المربعات، وهي شركة الصين الوطنية للبترو (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 19).
- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم بأنه تم إنتاجها في المربعين 3 و 7 في عام 2007 كانت أقل بنسبة 14 ٪ مما جاء في التقرير السنوي للشركة التي تعمل في هذين المربعين، وهي شركة الصين الوطنية للبترو (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 27).
- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم ومصادر أخرى¹ بأنه تم إنتاجها في المربعات 1 و 2 و 4 و 6 في عام 2005 كانت أقل بنسبة 26 ٪ مما جاء في التقرير السنوي للشركة التي تعمل في هذه المربعات، وهي شركة الصين الوطنية للبترو.
- أن كمية النفط التي تقول حكومة الخرطوم بأنه تم إنتاجها في المربع الوحيد الذي يقع كله في الشمال، والذي لا يخضع بالتالي لتقاسم عائداته بين الشمال والجنوب، كانت شبه متساوية مع ما أعلنته الشركة التي تعمل في ذلك المربع، وهي شركة الصين الوطنية للبترو.
- أن أسعار النفط التي نشرتها وزارة المالية في الخرطوم لا تتطابق مع الأسعار التي نشرتها الصحافة المتخصصة بصناعة النفط لنفس المبيعات (لمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 26-27).

2

ليس باستطاعة حكومة الجنوب ولا باستطاعة المواطنين السودانيين التحقق من صحة عائدات النفط

التي تستلمها حكومة الخرطوم كجزء من اتفاقية السلام.

فحكومة الخرطوم هي التي تجمع الأرقام عن كمية النفط المنتج والسعر الذي يباع به. ولا تشارك حكومة الجنوب في هذه العمليات. إن القدرة على التحقق من صحة عائدات النفط التي ترد من حكومة الخرطوم هي من الأهمية بمكان، لأنها تشكل 98 ٪ من إيرادات حكومة الجنوب.

3

يتم تسويق النفط عن طريق حكومة واحدة فقط من الحكومتين اللتين تتشاركان في إيراداته، وهي

حكومة الخرطوم.

وذلك يجعل من المستحيل على حكومة الجنوب التحقق من صحة الأسعار المعلنة من جانب حكومة الخرطوم عن مبيعات النفط. فأسعار بعض مبيعات مزيج دار، عندما تم إنتاجه التجاري لأول مرة عام 2007، تثير الشكوك. وفي فبراير 2007، كانت هناك أربع عمليات بيع تراوحت أسعارها بين 15 و 23 سنتاً للبرميل، على الرغم من أن مزيج دار كان قد بيع في الشهر السابق بأكثر من مائة مرة لهذا المبلغ. وفي بعض الأحيان، باعت حكومة

الخرطوم النفط عبر عطاءات مغلقة كانت الشركات الصينية فقط هي التي تستطيع المشاركة فيها. ومن غير المرجح أن تؤدي عطاءات مغلقة كهذه إلى رفع أسعار النفط المباع إلى أقصى حد، وبالتالي فإنها ليست في صالح حكومة جنوب السودان. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 26).

4 حكومة الجنوب لا تحصل على نصف عائدات النفط من آبار النفط في الجنوب.

فحكومة الخرطوم تقتطع نسبة ثلاثة في المئة في صيغة "رسوم إدارية" من العائدات المشتركة مع الجنوب. ويبدو من الصعب تبرير هذا الرسم لأن حكومة الخرطوم تتلقى أصلاً نصف العائدات من آبار الجنوب. ويتم أيضاً اقتطاع رسوم عن خطوط الأنابيب. وفي أغسطس وسبتمبر 2008، تراوحت هذه الأموال المقتطعة بين ثلاثة وثمانية في المئة من قيمة نفط الحكومتين. وليس واضحاً من يتلقى هذه الرسوم: هل هي الشركات التي تقوم بتشغيل خطوط الأنابيب، أو حكومة الخرطوم، أو كلاهما معاً. وبالإضافة إلى ذلك، فإن شركة النفط المملوكة للدولة، أي شركة سودابت Sudapet، التي تمتلك حصصاً في جميع المربعات النفطية السودانية، لا تتقاسم أرباحها مع الجنوب. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 31).

"إن قيادة [حكومة الجنوب] تقوم بإلقاء الاتهامات حول الغش في عوائد النفط بشكل أقل لكن لازال أفضلهم علما يشكو على أية حال"
- دبلوماسي⁴

5 اتحادات النفط تستخدم شركات الخدمات النفطية التي تأتي من شمال البلاد، والتي يُعتقد على نطاق واسع بأن لها صلات بالحزب الحاكم في الخرطوم.

وتطالب اتحادات النفط بتكاليف تشغيل هذه الشركات، وكلما ازدادت هذه التكاليف، كلما قلت الإيرادات المتبقية التي يتوجب تقاسمها بين الحكومتين. فإذا كان صحيحاً أن شركات الخدمات مرتبطة بالحزب الحاكم في الخرطوم، فإن حصة عائدات النفط التي تذهب إلى الشمال هي أكبر مما هو محدد في اتفاقية السلام. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 30).

6 لا توجد رقابة كافية على عائدات النفط من قبل الحكومة المركزية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات.

ففي جنوب السودان، لا يوجد مراجع عام، رغم أن هذه الوظيفة مطلوبة بموجب الدستور. كما لا توجد رقابة كافية على ملايين الدولارات من أموال النفط التي يتم نقلها إلى الولايات المنتجة للنفط، وهناك القليل من الأدلة المرئية على كيفية إنفاق هذه الأموال. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 34).

7 شركة النفط التابعة للحكومة القومية سودابت Sudapet، وشركة النفط التابعة لحكومة الجنوب نايلبت

Nilepet، تم إنشاؤها لكي يتولى نفس الأشخاص مسؤولية بيع النفط وتنظيم مبيعات النفط: وهذا تضارب واضح في المصالح. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 33).

8

تدين حكومة الخرطوم لحكومة الجنوب بعائدات نفط متأخرة تُقدر بملايين الدولارات.

وبلغ مجموع المتأخرات التي لحكومة الجنوب حتى مارس/ آذار 2009 180 مليون دولار أمريكي، عدا المبالغ المستحقة من «أبيي». (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 41).

9

حكومة الخرطوم لا تنشر كل الأرقام التي يتوقف عليها تقاسم الإيرادات، كما أن الأرقام التي تنشرها غالباً ما تُنشر في وقت متأخر.

وفي بعض الأحيان، فإن أحدث البيانات المتاحة تكون قد مضت عليها سنتان اثنتان. ولا تُنشر تكاليف الاستثمار لشركات النفط، على الرغم من أن لهذه تأثيراً كبيراً على إيرادات الحكومات من النفط. والإيرادات المتوفرة للتقاسم بين الشمال والجنوب هي فقط ما يتبقى بعد اقتطاع تكاليف شركات النفط. (للمزيد من التفاصيل، انظر الصفحة 42).

10

إن العائدات النفطية من «أبيي» تلك المنطقة المتنازع عليها والواقعة في وسط السودان يتم تقاسمها استناداً إلى معادلة مختلفة نسبياً عن العائدات النفطية لحقول الجنوب.

وكانت مسألة تعيين حدود منطقة «أبيي» مثيرة للجدل والخلاف، غير أن حكومتي شمال السودان وجنوبه رحبتا في يوليو/ تموز 2009 بحكم قضاة «المحكمة الدائمة للتحكيم».

وفي هذا التقرير، تُنشر الخرائط التي تبين مواقع حقول النفط بمنطقة «أبيي» فيما يتصل بالتعاريف المختلفة لحدود «أبيي» لأول مرة. (للمزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة صفحة 35)

التوصيات الرئيسية

- أرقام إنتاج النفط وأرقام مبيعاته التي تتوقف عليها عملية تقاسم الإيرادات، ينبغي التحقق منها بواسطة طرف ثالث مستقل يقوم بتدقيق الحسابات، وعن طريق سنّ تشريع يفرض على شركات النفط الكشف عن مدفوعاتها.

ويجب أن تعود مراجعة الحسابات إلى عام 2005 ، أي إلى بداية تنفيذ اتفاق تقاسم الثروة، وينبغي أن تكون النتائج متاحة للجمهور. والتشريع المقترح سينشئ مجموعتين من الأرقام: ما تقول الشركات إنها تدفعه، وما تقول الحكومة إنها تستلمه، بحيث يصبح بالإمكان مقارنة مجموعة من الأرقام بالمجموعة الأخرى. ومن شأن ذلك أن يسمح لكلا الطرفين في اتفاقية السلام، وللمواطنين السودانيين، أن يثقوا أكثر بأن التحويلات المالية التي تجري في إطار اتفاق تقاسم الثروة صحيحة، وهذا هو أمر أساسي وجوهري لبناء الثقة بين الشمال والجنوب.

"الاحتمال الأرجح أنه يجري عُش [حكومة الجنوب]"

– دبلوماسي كبير⁹

- ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن ما يحدث لعائدات النفط المقتسمة والترتيبات التعاقدية المتعلقة بالنفط، عندما تنتهي اتفاقية السلام في عام 2011 .

فالأموال التي تشكل حالياً 98 ٪ من إيرادات حكومة جنوب السودان سوف يتوقف تدفقها في غضون سنتين، سواء اتجهت أصوات الجنوب نحو إبقاء الوحدة أو نحو الاستقلال. وإذا صوّت الجنوبيون لصالح الاستقلال، فسيتعين عليهم الاعتماد على خطوط أنابيب النفط التي تمرّ في شمال السودان من أجل تصدير نفطهم. والاحتمالات معدومة في المدى القصير لبناء خط أنابيب لتصدير النفط عبر مسار مختلف. لذلك لا بدّ من التوصل إلى اتفاق الآن على كيفية تعاون الشمال والجنوب لتصدير النفط بعد عام 2011 ، وسواء استمرت الوحدة أو نشأ الاستقلال. وأي تقاسم مقترح للعائدات بعد عام 2011 ينبغي أن يتضمن مراقبة من قبل طرف ثالث مستقل، تقوم بتمويله الجهات المانحة للسودان. ويجب على المجتمع الدولي أن يضع في سلم أولوياته إقناع الحكومة القومية وحكومة الجنوب بالتوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسائل قبل الاستفتاء العام.

- كل من الطرفين في اتفاقية السلام ينبغي أن يشارك في الإشراف على تسويق نفط البلاد والموافقة على تكاليف شركات النفط.

في الوقت الحاضر، تتولى حكومة الخرطوم هاتين المهمتين على الرغم من أن عائدات النفط هي ملك لكل من حكومة الخرطوم، وحكومة الجنوب وحكومات الولايات.

التوصيات تهدف كل من

إن التوصيات الواردة في هذا التقرير تستهدف في المقام الأول الحكومتين السودانيّتين، أي الحكومة القومية في الخرطوم وحكومة الجنوب في جوبا. وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوصيات هي أيضاً في صالح عدد من المؤسسات والبلدان الأخرى. فهذه المجموعات، وأهمها التي يرد ذكرها أدناه، ينبغي أن تساعد في إقناع السودان بالحاجة إلى مزيد من الشفافية.

الصين. تحصل الصين على خمسة في المئة من احتياجاتها من النفط الخام من السودان². والشركة الصينية المملوكة للدولة، وهي الشركة الوطنية الصينية للبترول CNPC ، هي أكبر شريك في رأس المال في كل الحقول النفطية المنتجة حالياً في السودان باستثناء حقل واحد، وقد قدمت استثمارات ضخمة في التنقيب عن النفط وفي عمليات الحفر وخطوط الأنابيب ومرافق التصدير. لكن تجدد النزاع في جنوب السودان يهدد أمن الطاقة في الصين واستثماراتها. لذلك، من مصلحة الصين أن تستخدم نفوذها في السودان للمساعدة على الحدّ من مخاطر النزاع، بما في ذلك المساعدة على تشجيع وتنفيذ التوصيات المبينة في هذا التقرير

"شركة الصين الوطنية للنفط لا تجلب لنا النفط فقط بل السلام أيضاً"

– الرئيس السوداني عمر البشير⁵⁵

اليابان. تعدّ اليابان من المشترين الرئيسيين للنفط السوداني³ الذي تستخدمه في معامل التكرير لديها كما تستخدمه أيضاً كوقود لمحطات توليد الكهرباء. ويوجد في اليابان عدد كبير من معامل التكرير العالمية التي تستطيع معالجة النفط الخام لمزيج دار السوداني ذي الحموضة المرتفعة. (يوجد أيضاً عدد كبير من هذه المصافي في الولايات المتحدة، ولكنها لا تستطيع شراء النفط السوداني بسبب العقوبات السودان على المفروضة الاقتصادية). لذلك ينبغي أن تستخدم اليابان هذا الوضع الذي يكاد يكون احتكارياً في القدرة على تكرير أكثر موارد السودان وفرة من النفط، وذلك للمساعدة على إقناع السودان باعتماد التوصيات الواردة في هذا التقرير.

النرويج. تقدم النرويج مساعدة فنية تتعلق بالنفط إلى السودان من خلال برنامجها "النفط مقابل التنمية"، وهي تشمل مبعوثاً نفطياً منفرغاً يتيح المشورة للشمال والجنوب. وعلى النرويج أن تحدد شروطاً واضحة لما تتوقعه من السودان والبلدان الأخرى التي تتعامل معها من تحسينات قابلة للقياس في الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان. وينبغي أن تنشر هذه الشروط وترفع تقارير بانتظام حول الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق. فإن لم تفعل فإن النرويج تخاطر بضياع الفرصة التي يتيحها ما تقدمه من مساعدة إنمائية لإحداث تغيير فعال طويل الأمد.

الولايات المتحدة الأمريكية. ساعدت الولايات المتحدة في التوصل لإتفاقية السلام الشامل. وقد استضافت مؤخرًا المحادثات بين الأطراف الموقعة على إتفاقية السلام وتقوم بمراجعة سياساتها الخاصة بالسودان. ويجب أن تستخدم ثقلها في هذا المجال للترويج لمسألة شفافية عوائد النفط.

الجهات الدولية الضامنة التي وردت تسميتها في إتفاقية السلام الشامل في السودان، بما فيها المملكة المتحدة وإيطاليا وهولندا والولايات المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، وكذلك النرويج. هذه الدول والمنظمات وعدت بالمساعدة على ضمان التنفيذ الكامل لإتفاقية السلام، هذه الإتفاقية التي تتعثر في الوقت الحاضر. وإذا نشب القتال مرة أخرى بين الشمال والجنوب، فسيكون من المنتظر أن تقوم هذه الدول والمؤسسات بالمساعدة على لملمة الوضع وتسويته.

صندوق النقد الدولي. قام صندوق النقد الدولي بإعداد وتأليف "المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد"، وهو كتيب يقدم النصح والمشورة حول أفضل الممارسات لإدارة تلك الإيرادات بشفافية. وينبغي ترويج وتطبيق هذا الكتيب في السودان.

"المشاركة في العوائد ليس عدلاً – هذا أكيد".

– عضو كبير بجيش الجنوب.⁸

هيكلية التقرير

ينقسم هذا التقرير إلى فصول تبحث في مختلف مواضيع النفط المتعلقة بالشفافية. فالفصلان الأول والثاني ينظران في الحاجة للتحقق من كميات النفط المنتجة والمصدرة والتحقق من الأسعار التي تباع بها. وفي الوقت الحالي لا يمكن التحقق منها، مما يوجد حالة من عدم الثقة يمكن أن تنمو وتتفاعل. وقد أجرت مؤسسة جلوبال ويتنس Global Witness تحليلاً لكميات إنتاج النفط وصادراته ولبيانات الخاصة بأسعاره، لتعرف ما إذا كانت الأرقام التي نشرتها الحكومة القومية ستصمد أمام التدقيق والمراجعة. وقد تبين من نتائج التحليل أن الكميات المنتجة من النفط تثير تساؤلات خطيرة حول دقة الأرقام التي نشرت.

الفصل الثالث ينظر في مسألة التحقق من التكاليف التي تطالب بها شركات النفط عن استثماراتها، وهذه التكاليف تؤثر تأثيراً مباشراً على حجم الإيرادات المتبقية التي يتم تقاسمها. والفصل الرابع ينظر في ضرورة الرقابة على الإيرادات لدى الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات. أما الفصل الأخير فإنه يناقش الحاجة إلى وضع إطار لتقاسم البترول والثروة بعد استفتاء عام 2011، عندما تنتهي اتفاقية السلام، وبالتالي ينتهي الاتفاق الحالي لتقاسم العائدات والإيرادات.

بالإضافة إلى ذلك، ينظر التقرير أيضاً في مسألة تقاسم الإيرادات في منطقة أبيي، وهي المنطقة الغنية بالنفط والمتنازع عليها في وسط البلاد، والتي تتميز باتفاق مختلف قليلاً لتقاسم العائدات والإيرادات. لقد ثار نزاع على حدود هذه المنطقة. وفي هذا التقرير، نُشر لأول مرة الخرائط التي تبين مواقع حقول النفط بمنطقة «أبيي» فيما يتصل بالتعاريف الثلاثة للحدود - تعاريف «لجنة حدود أبيي»، و «خارطة طريق أبيي»، ونتائج هيئة قضاة «المحكمة الدائمة للتحكيم».

مربعات النفط في السودان¹⁰

أعطى السودان تراخيص لأكثر من 1.1 مليون كيلومتر مربع للتقيب عن النفط، أي أكثر من أي بلد أفريقي آخر⁵⁰. والخريطة على الصفحة 14 تظهر مواقع المربعات النفطية السودانية. ولا تقوم بإنتاج النفط حالياً إلا أربعة اتحادات لشركات النفط:⁵¹

- المربعات 1 و 2 و 4 تقوم بتشغيلها شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC، ومجموعة من الشركات الصينية والهندية والماليزية المملوكة لدولها، والشركة المملوكة للدولة السودانية سودابت⁵². وأول كميات نفط تم تصديرها من السودان في عام 1999 جاءت من هذه المربعات النفطية، وكانت من مزيج النيل ذي الجودة المرتفعة نسبياً. ووفقاً للتقارير الصادرة عن حكومة الخرطوم، تنتج هذه المربعات النفطية حالياً نحو 180.000 برميل في اليوم⁵³، على الرغم من هبوط الإنتاج في حقل الوحدة وحقل هجليج⁵⁴. وتمتد المربعات عبر كل من شمال وجنوب السودان، وهي تغطي جزءاً من منطقة أبيي المتنازع عليها (انظر الصفحات 24 - 25 للمزيد من التفاصيل)، مما يعني أن جزءاً من النفط من هذه المربعات يخضع لعملية تقاسم الإيرادات مع الجنوب، وهناك جزء ثان يتبع منطقة أبيي، والجزء الثالث يحتفظ به الشمال بالكامل.
<http://www.gnpoc.com/>

- مربع 5A تقوم بتشغيله شركة النيل الأبيض لعمليات البترول (1 - WNPOC)، ومجموعة شركات هندية وماليزية مملوكة لدولها، وشركة سودابت السودانية⁵⁶. ويتشكل مزيج النيل من 90٪ على الأقل من النفط الخام من المربعات 1 و 2 و 4 بالإضافة إلى نسبة أقصاها 11٪ من النفط الخام من المربع 5A. وهذا يعني أن الإنتاج في المربع 5A يقتصر على 11٪ من إنتاج المربعات 1 و 2 و 4، وبعبارة أخرى، حوالي 20.000 برميل في اليوم. ويقع كل المربع داخل جنوب السودان، وبالتالي فإنه يخضع لتقاسم الإيرادات.
<http://www.wnpoc-sudan.com/>

- المربع 6 تقوم بتشغيله شركة بترول إنرجي Energy Petro⁵⁷، وهي اتحاد يكاد يكون كله مملوكا للشركة الصينية المملوكة للدولة، وهي شركة الصين الوطنية للبترول CNPC، بالإضافة إلى شركة سودابت السودانية. وهو ينتج نحو 40.000 برميل في اليوم من مزيج خام فولا Fula الرديء للغاية

58. وخط الأنابيب من المربع 6 لا يصل حالياً إلا إلى الخرطوم، ولذلك فإن النفط من المربع 6 يتم تكريره حالياً داخل البلاد للاستخدام المحلي. ويقع المربع بكامله في الشمال، وبالتالي فإنه لا يخضع لتقاسم العائدات بين الشمال والجنوب. /
<http://www.petroenergy-ep.com>

○ المربعان 3 و 7 تقوم بتشغيلهما شركة بترودار (PDOG)، وهي مجموعة من شركات النفط الصينية والماليزية المملوكة لدولها، مع شركة يقع مقرها في الكويت، وشركة سودابت السودانية⁵⁹. وهما ينتجان معظم النفط من حيث الحجم في جميع المربعات، حالياً حوالي 200.000 برميل يومياً حسبما تقوله حكومة الخرطوم⁶⁰، مع أن النفط الخام من مزيج دار رديء الجودة: فهو ثقيل وحامضي ويحتوي على نسبة عالية من الزرنيخ⁶¹. وجميع حقول النفط داخل هذين المربعين تقع في جنوب السودان، وبالتالي فإن كل النفط الخام منهما يخضع لتقاسم الإيرادات.
<http://www.petrodar.com/>

إن الغالبية العظمى لبقية أنحاء البلاد مقسمة أيضاً إلى مربعات نفطية. ويجري التنقيب في معظم هذه المربعات، مع أن فرص العثور على كميات مجدية تجارياً من النفط أو الغاز تعتبر متدنية في معظم المربعات. وشركات النفط الأوروبية الوحيدة التي تملك حصصاً في السودان هي الشركة الفرنسية الكبرى "توتال"⁶²، وشركة مولدوفية اسمها أسكوم جروب⁶³. Ascom Group وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشركة السويدية، لوندين Lundin، تمتلك حصصاً في المربع 5B، ولكنها أعلنت مؤخراً أنها انسحبت من البلاد بسبب نتائج التنقيب الهزيلة⁶⁴. وهناك شركات أوروبية أخرى تعمل في قطاع الخدمات النفطية.

مقدمة

السودان بلد غني بالنفط. ويوجد الجزء الأكبر من النفط في جنوب البلاد، ولكن جنوب السودان يقول إنه أفقر مكان في العالم: 90 ٪ من سكانه يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهي نسبة أعلى من أي بلد آخر قام بإبلاغ الأمم المتحدة للعمل على تحقيق «الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة»¹¹. كما أن نسبة الأمهات اللواتي يمتن أثناء ولادة أطفالهن في جنوب السودان أعلى مما هي في أي بلد من العالم¹²، وهناك واحد من كل ثمانية أطفال لا يعيش حتى يبلغ سن الخامسة¹³، أما أولئك الذين يعيشون، فإن إمكانياتهم بالوصول إلى مدارس ابتدائية أقل منها في أي بلد آخر في العالم¹⁴.

في بعض المجالات، لا ينعم شمال السودان بنتائج أفضل بكثير. إذ يموت تقريباً نفس المعدل من الأطفال وهم صغار¹⁵، وخمسهم فقط يستكملون دراستهم الابتدائية¹⁶. كما أن نصف سكان الشمال يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم، وهذه نسبة أفضل بكثير مما هي في جنوب السودان، ولكنها تبقى من بين أكثر النسب فقراً في العالم¹⁷.

كيف يمكن لبلد ما أن يكون غنياً بالنفط، ومع ذلك يعاني كثير من سكانه من الفقر؟ إن جزءاً من الإجابة على هذا السؤال تأتي من مسألة عدم المساواة في توزيع ثروات البلاد، التي تكاد تنصبّ في الخرطوم ووادي النيل على حساب الأطراف الأخرى للبلاد. وقد كانت هذه الفوارق أحد الأسباب الجوهرية للصراع والقتال بين شمال السودان وجنوبه (فضلاً عن المساهمة في النزاعات الدائرة في دارفور وشرق البلاد). وقد بدأت أولى عمليات تصدير النفط إبان الحرب الأهلية بين الشمال والجنوب؛ وساعدت عائدات النفط حكومة الخرطوم على تمويل جهودها الحربية، وسرعان ما أصبحت السيطرة العسكرية على حقول النفط أمراً بالغ الأهمية بالنسبة للمجهود الحربي لدى الجانبين (انظر الإطار على الصفحة 12).

بيد أن اتفاقية سلام في عام 2005 وضعت حداً للحرب الأهلية بين الشمال والجنوب، وهي إحدى أطول وأعنف الحروب في أفريقيا. وتقضي اتفاقية السلام الشامل بتقاسم السلطة والثروة بين الشمال والجنوب، بحيث يتشارك الخصمان السابقان في حكومة الوحدة الوطنية في الخرطوم. والثروة التي يتقاسمها الطرفان هي الثروة النفطية للبلاد: فهناك حكومة تتمتع بشبه حكم ذاتي في جنوب السودان مفوضة بالحصول على نصف صافي عائدات جميع آبار النفط في الجنوب. وهكذا، فإن اتفاقية السلام تحمل آمال الملايين في توزيع أكثر إنصافاً للثروة، والتتعم بمكاسب السلام بعد عقود طويلة من الحرب. على أن المخاطر كبيرة: ففي حال انهيار الاتفاقية والعودة المحتملة إلى القتال، قد تشهد أكبر دولة في أفريقيا الانهيار والدمار بكل ما يترتب على ذلك من بؤس وخسائر في الأرواح.

ونظراً لأن معظم آبار النفط التي يتم تشغيلها حالياً موجودة في جنوب البلاد، فإن اتفاق تقاسم الثروة يضيف الكثير من المال: إذ تلقت حكومة جنوب السودان ما يزيد على 6.5 مليار دولار كعائدات للنفط منذ توقيع اتفاقية السلام الشامل³¹. وتشكل هذه العائدات 98 ٪ من إيرادات حكومة الجنوب³²، مما يجعلها الحكومة الأكثر اعتماداً على النفط في العالم³³. وفي الواقع، فإن دخل حكومة الجنوب من النفط ربما يضيف مالا أكثر للفرد الواحد مما هو عليه في كينيا المجاورة، والتي هي القوة الاقتصادية في المنطقة³⁴. ومن الصعب على المرء أن يبالغ في وصف التغيير الذي يمكن أن تحدثه هذه الأموال. فعلى سبيل المثال، يوجد في جنوب السودان أقل من 50 كيلومتراً من الطرق المعبدة على الرغم من أن مساحته أكبر بكثير من مساحة فرنسا وبلجيكا معاً³⁵.

عائدات النفط ضخمة أيضاً في شمال السودان. بل إنها تدرّ أموالاً أكثر بكثير من المعونة المقدمة من الدول المانحة. وفي السنوات الخمس الماضية، تلقى السودان ككل مبلغ 2.2 مليار دولار من الدول المانحة³⁶، أي نحو ثلث المبلغ الذي تلقاه البلد من عائدات النفط في عام 2008 وحده³⁷.

"يجب المشاركة في موارد السودان وثروتها المشتركة مشاركة عادلة"

– الدستور الوطني المؤقت لجمهورية السودان.

النفط والصراع في السودان

كثير من أربعة عقود، كان السودان مسرحاً لحرب أهلية بين الشمال والجنوب نشبت على خلافات إيديولوجية وثقافية ودينية. فشمال البلاد منطقة ذات غالبية مسلمة، في حين أن معظم سكان الجنوب مسيحيون أو أرواحيون (يؤمنون بأن للمادة أرواحاً). وقد أودت الحرب بحياة حوالي مليوني نسمة، وأدت إلى فرار ما يقرب من 80 ٪ من الجنوبيين من منازلهم في وقت من الأوقات، لكن هذه الحرب لم تحظ بتغطية كافية في وسائل الإعلام الغربية. وارتبطت أسباب النزاع بالتوزيع غير العادل للموارد في السودان: فالخرطوم التي تقع في شمال البلاد، هي مدينة متوسطة الدخل، تعلوها أبراج برّاقة من الزجاج والصلب وتسكنها جالية كبيرة من الطبقة المتوسطة المتعلمة؛ بينما جوبا، التي هي اليوم عاصمة جنوب السودان، مختلفة جداً. فلا يوجد فيها إلا شارعان اثنان معبّدان، وينقطع التيار الكهربائي فيها بانتظام، وفنادقها الجديدة التي تظهر في كل مكان تفتقد العمالة الماهرة من سكان جنوب السودان، ولذلك فإنها كثيراً ما تستخدم أشخاصاً من أوغندا المجاورة كقوادل وموظفي استقبال.

وقد أصبح النفط مرتبطاً بصورة معقدة بالصراع بين الشمال والجنوب. وعندما نشبت الحرب من جديد عام 1983 ، كان من المعروف مسبقاً أن هناك كميات كبيرة من النفط في الجنوب، على الرغم من أن أول تصدير للنفط من هذا البلد لم يتم حتى عام 1999 . وقد أدت عائدات هذا النفط إلى تحول في قدرات الحكومة على القتال والصمود في هذا النزاع. وفي الحقيقة، فقد صرّح وزير سابق للمالية بأن أكثر من 70 ٪ من حصة الحكومة من عائدات النفط يتم إنفاقها على "الدفاع"¹⁹.

وقد أعلن الجيش الشعبي لتحرير السودان أن خط الأنابيب الجديد وحقول النفط ومجموعة الموظفين والعاملين لدى شركة النفط سوف تعتبر كلها أهدافاً عسكرية مشروعة²⁰. كما أن مئات الآلاف من المدنيين قتلوا أو أُجبروا على النزوح من جميع المناطق المحيطة بحقول النفط من قبل القوات المتحالفة مع الحكومة، وتم استخدام البنية التحتية لشركة النفط، كمهابط الطائرات على سبيل المثال، من قبل القوات المسلحة السودانية²¹.

لمزيد من المعلومات، انظر على سبيل المثال، التقارير التي أعدتها منظمة المعونة المسيحية²²، ومنظمة هيومان رايتس ووتش²³ وتقرير هاركر Harker الذي تم إعداده للحكومة الكندية²⁴.

توقيع بروتوكول تقاسم الثروة في اتفاقية السلام الشامل في نيفاشا في كينيا بتاريخ 7 يناير 2004 . وتقضي تفاصيل الاتفاق بإنشاء حساب للمساعدة على تثبيت الإيرادات، وتحويل عائدات النفط إلى حكومة جنوب السودان وإلى الولايات المنتجة للنفط. وهناك اتفاق منفصل لمنطقة أبيي يحدد معادلة مختلفة قليلاً لتقاسم الإيرادات (انظر الصفحة 24).

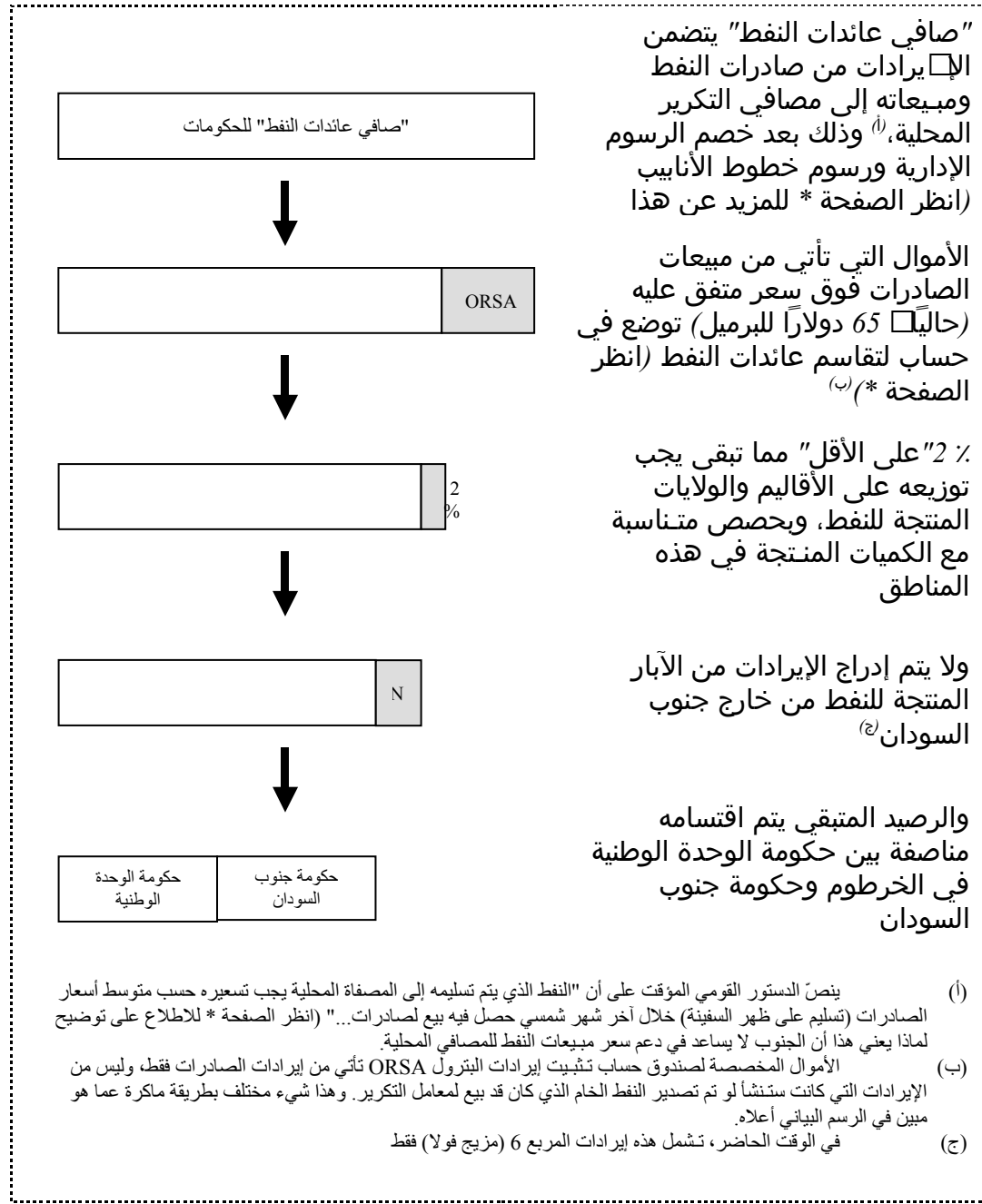
إن الإيرادات التي يتم تقاسمها تأتي من مبيعات مجمل إنتاج النفط، إذا تم تصديره. وفي الواقع، فإن بعض النفط الخام يباع إلى مصافي التكرير المحلية بأسعار مدعومة، ولكن معادلة تقاسم الإيرادات تفترض أن هذا النفط قد تم تصديره لكي لا تدفع حكومة الجنوب شيئاً عن هذا الدعم. وهناك الكثير من سوء الفهم حول هذه النقطة. ففي الجنوب، سمع موظفو مؤسسة جلوبال ويتنس كلاماً كثيراً بأن حكومة الجنوب تفقد حصة من عائدات النفط بسبب هذا الدعم، وهذا ليس صحيحاً.

ينظر القسم التالي في ما تقوله اتفاقية السلام حول الطريقة التي ينبغي أن يتم بها تقسيم عائدات النفط.

كيف ينبغي تقاسم عائدات النفط

تتضمن اتفاقية السلام تعليمات مفصلة حول ما ينبغي أن يحدث بحصص الحكومات من عائدات النفط (انظر الرسم البياني).

وما يخضع للتقاسم هو فقط "صافي عائدات النفط" للحكومات. أما حصص شركات النفط من العائدات، وحسبما تحدده عقود تقاسم الإنتاج، فإنها ليست مدرجة ضمن هذا الصافي (انظر الصفحة 30 لمزيد من التفاصيل). وبالإضافة إلى ذلك، يتم اقتطاع الرسوم الإدارية ورسوم النقل من حصص الحكومات من عائدات النفط (انظر الصفحة 31 لمزيد من التفاصيل حول هذه الرسوم). وبعد خصم حصص الشركات وخصم الرسوم، فإن الرصيد المتبقي هو "صافي عائدات النفط" للحكومات.



تنص اتفاقية السلام على أن بعض الأموال من "صافي عائدات النفط" للحكومات ينبغي أن توضع في حساب توفير مشترك بين الشمال والجنوب، يسمى "صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA". ومن أجل تحديد حجم الأموال التي توضع في هذا الحساب، توافق حكومة الخرطوم كل سنة على سعر مرجعي كجزء من الميزانية القومية. والإيرادات الإضافية التي تأتي من أي نفط مُصدّر يباع بأعلى من هذا السعر توضع في الحساب المشترك. على سبيل المثال، إذا كان السعر المرجعي 65 دولاراً للبرميل، وتمت مبيعات ل 1 مليون برميل بسعر 75 دولاراً للبرميل، فإن 10 ملايين دولار يجب أن توضع في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA. (انظر الصفحة 36 لمزيد من التفاصيل عن صندوق حساب ORSA وكيفية إدارته).

وبعد ذلك، فإن اثنين في المئة "على الأقل" مما تبقى يجب توزيعه على حكومات الولايات التي خرج النفط منها³⁸. وأخيراً، وبعد سداد المدفوعات إلى صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA وإلى الولايات المنتجة للنفط، فإن اتفاقية السلام تنص على أن نصف صافي العائدات من آبار النفط في جنوب السودان ينبغي إعطاؤها

لحكومة جنوب السودان. وتحفظ الحكومة القومية بالنصف المتبقي وبجميع العائدات المتبقية من آبار النفط في شمال السودان.

ثمة معادلة مختلفة قليلاً لتقاسم عائدات النفط من أبيي، وهي منطقة في وسط السودان. انظر الصفحة 34 لمزيد من التفاصيل في هذا الشأن. تسبب الهبوط الذي حدث مؤخراً في أسعار النفط بمصاعب مالية شديدة لكل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب. إذ تم إعداد ميزانية كل من الحكومتين لعام 2009 على أساس سعر 50 دولاراً للبرميل الواحد من النفط³⁹، ومع ذلك فإن نفط السودان كان أرخص بكثير من هذا السعر في أوائل عام 2009. ونتيجة لذلك، فقد بلغ إجمالي عائدات الحكومتين من النفط، في فبراير 2009 على سبيل المثال، نحو عُشر (1/10) ما كان عليه قبل بضعة أشهر⁴¹. وقد صرّح وكيل وزارة المالية في الحكومة القومية في الخرطوم، الدكتور الطيب أبو قناية، قائلاً "لقد كنا بالكاد نغطي [تفقاتنا] عن الربع الأول للسنة في الميزانية. وما زلنا بحاجة للاقتراض من البنوك"⁴².

بيد أن حكومة الجنوب أكثر اعتماداً على عائدات النفط، وكان عليها أن تخفض ميزانيتها بنحو الثلث عن العام السابق⁴³. ورغم ذلك، ما زالت الجهات المانحة تقدّر أن دخل حكومة الجنوب يُرجح أن يكون 40٪ أقل من الميزانية⁴⁴، علماً أن الارتفاع الأخير في أسعار النفط سيساعد على الحدّ من ذلك نوعاً ما. إن هبوط الدخل يجعل بروز فائدة للسلام أكثر صعوبة من ذي قبل، مع أنها الوسيلة الأكثر وضوحاً لجعل الاتحاد مرغوباً بالنسبة للجنوبيين⁴⁵.

وقد صرّح نائب الممثل الخاص لبعثة الأمم المتحدة في السودان قائلاً إن الانخفاض في الدخل له عواقب وخيمة على صعيد الاستقرار، ويجعل عمليات الانتخابات والاستفتاء أكثر عرضة للتقلبات⁴⁶. وكل ذلك يأتي في وقت تبدو فيه اتفاقية السلام أكثر هشاشة من أي وقت مضى: فقد قال أشرف جيهانغير قاضي، الممثل الخاص للأمين العام للأمم المتحدة في السودان، في مايو 2009، إن عدد الذين قتلوا في القتال العنيف في جنوب السودان فاق عدد الذين قتلوا في دارفور في الأشهر القليلة الماضية⁴⁷.

"يوجد مجال لتحسين [تطبيق بروتوكول تقاسم الثروة] من حيث زيادة الشفافية وبناء عليه الثقة في كلا الطرفين"
لجنة التقييم والتقدير – الجهاز الدولي التي تم تشكيله لمراقبة تنفيذ إتفاقية السلام، في يوليو 2008.

الحاجة إلى الشفافية بعد عام 2011

ينتهي الاتفاق الحالي لتقاسم الثروة في عام 2011، حين يصوّت الجنوب حول ما إذا كان سيظل جزءاً من السودان أو يصبح دولة مستقلة. وستكون هناك حاجة إلى اتفاق جديد لتقاسم الثروة مهما كانت نتيجة الاستفتاء.

وإذا بقي البلد موحداً، فسيحتاج جنوب السودان لتخصيص حصة عادلة له من موارد البلاد. وإذا صوّت الجنوب لصالح الانفصال، فإنه سيصبح دولة محصورة برأ ومن غير سواحل، وسيعتمد على خطوط الأنابيب في شمال السودان من أجل تصدير نفطه. وفي مطلق الأحوال، يجب أن يكون هناك شكل من أشكال تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب إذا كان لا بدّ من تصدير النفط، حتى ولو كان ذلك من خلال فرض رسوم عن خطوط الأنابيب. وستكون هناك حاجة للشفافية من أجل تنفيذ أي اتفاق لتقاسم العائدات بعيداً عن أي إمكانية لسوء الفهم أو عدم الثقة لدى أي من الجانبين.

تحصل حكومة جنوب السودان في الوقت الراهن على 98٪ من مجمل إيراداتها عن طريق العائدات النفطية، وهي نسبة تفوق أي حكومة أخرى في العالم، وربما تكون نسبة أعلى من أي حكومة أخرى في العالم على الإطلاق. فإذا أصبح الجنوب دولة مستقلة وقرّر الاستمرار في تصدير نفطه، سيكون ثمة خطر واضح تماماً بأن تسقط الدولة الجديدة في نفس الفخ الذي أصاب العديد من البلدان النامية الأخرى التي يعيش مواطنوها في فقر مدقع بالرغم من كونها غنية بالنفط. إن إلقاء المزيد من الضوء على الإيرادات النفطية للبلاد هو الخطوة الأولى اللازمة لتمكين المواطنين من مساهلة حكومتهم حول إدارة إيراداتها.

ما الذي تقوله اتفاقية السلام الشامل

جرى توقيع اتفاقية السلام الشامل في 9 يناير 2005 بحيث أنهت 25 عاماً من الحرب بين شمال السودان وجنوبه²⁵. وهي خلاصة للاتفاقات الستة التي تم توقيعها من عام 2002 إلى عام 2004 نتيجة للمفاوضات التي توسطت فيها الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ومنظمة التنمية الإقليمية لشرق أفريقيا. وهي اتفاقية بين طرفين فقط: حزب المؤتمر الوطني الحاكم، والحركة الشعبية لتحرير السودان، المجموعة الرئيسية للمتمردين في الجنوب. ولم يكن أي من أحزاب المعارضة السياسية أو غيرها من الجماعات المسلحة طرفاً في هذه الاتفاقية. وهي تحدّد جدولاً زمنياً للانتخابات العامة في يوليو عام 2009²⁶، ولاستفتاء حول استقلال الجنوب في عام 2011.

تنصّ الاتفاقية على تقاسم السلطة السياسية والمالية بين حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. وتم إنشاء حكومة جنوب السودان التي تتمتع بحكم ذاتي²⁷، مع حكومة وحدة وطنية لاقتسام السلطة في الخرطوم، بحيث تمنح تمثيلاً للحركة الشعبية لتحرير السودان ولجماعات أخرى²⁸. ويكون النائب الأول لرئيس البلاد هو أيضاً رئيس حكومة الجنوب. وقد تم تقاسم السيطرة على الوزارات القومية بين الطرفين اللذين وقعا الاتفاقية.

هناك ثلاث مناطق في شمال السودان توجد فيها نسبة كبيرة من السكان الذين وقفوا مع الجنوب خلال النزاع: أبيي وجبال النوبة وولاية النيل الأزرق. وقد تضمنت اتفاقية السلام بروتوكولات خاصة فيما يتعلق بهذه "المناطق الثلاث". فهي تعطي سكان منطقة أبيي حق التصويت حول ما إذا كانت ستحتفظ بوضعها الإداري الخاص في الشمال، أو تصبح جزءاً من الجنوب.

تشرط اتفاقية السلام أن يتم انسحاب القوات العسكرية للجيشين القومي والجنوبي من الأراضي الجنوبية والشمالية على التوالي، وأن يتم تشكيل الوحدات المتكاملة المشتركة. كما تضع أيضاً أهدافاً محددة لعدد الجنوبيين الذين سيتم تعيينهم في المناصب المتوسطة والمناصب العليا للخدمة المدنية القومية²⁹. وهذه الأهداف لا تزال بعيدة عن الوفاء بها. إن هذه ليست مجرد مسألة توفير فرص العمل لشريحة من المجتمع كانت بعيدة عن الوظائف والمناصب لفترة طويلة، ولكنها ضرورية أيضاً للمساعدة على بناء الثقة بين الشمال والجنوب حول اقتسام عائدات النفط.

لقد أثبتت اتفاقية السلام مرونتها وقدرتها على الصمود أمام التحديات الكثيرة التي برزت في طريقها، بما فيها انسحاب الحركة الشعبية لتحرير السودان من حكومة اقتسام السلطة في أكتوبر 2007، والصراع الذي نشب في عدة أجزاء من البلاد. وبالرغم من ذلك، فإنها لا تزال هشّة: فهناك طعن بنتائج التعداد السكاني الذي تعتمد عليه الانتخابات، ولم يتم ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب، كما أن العنف أدى إلى مقتل عدد كبير من الناس في أبيي وجنوب السودان، ولا تزال الانتخابات تعتبر بؤراً محتملة للتوتر والعنف، ويضاف إلى ذلك أن قيام المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة توقيف بحق الرئيس عمر البشير تبعثها مظاهر إضافية من عدم الاستقرار. ووراء كل هذا، يبقى السؤال الكبير دون إجابة حول كيفية منع العودة إلى القتال إذا قام الجنوب، ذو الغالبية الكبرى لموارد النفط في البلاد، بالتصويت لصالح الانفصال في غضون سنتين. إن كل ذلك يحدث في وقت يقوم فيه الجانبان بإعادة التسلح، ومن المحتمل أنهما ينفقان نصف إيراداتهما على القوات العسكرية³⁰.

الحاجة إلى الشفافية الآن

تنتشر الحكومة القومية أرقاماً عن أرباحها من صناعة النفط، ولكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب ولا للمجتمع المدني التحقق من هذه الأرقام.

ويعتقد الكثير من الجنوبيين أن حكومتهم لا تحصل على المبلغ الكامل لأموال النفط المحددة في اتفاقية السلام. "نحن نحصل على 50 ٪، ولكن 50 في المئة من ماذا؟". هذه عبارة سمعتها مؤسسة جلوبال ويتنس مرارا وتكراراً في جوبا، مما يعكس حقيقة أن القيمة الإجمالية لعائدات النفط التي يتم احتساب حصة الجنوب على أساسها، لا تعتبر ذات مصداقية. لقد اشكت حكومة جنوب السودان كثيراً من أن عملية تحديد الحصص من عائدات النفط ليست شفافة. وصرّح سالفا كير، رئيس جنوب السودان، في نوفمبر 2007 بأن حكومته لا تتلقى المبالغ الصحيحة من عائدات النفط⁶⁵.

يشير البنك الدولي إلى أن الشفافية في قطاع النفط في السودان "ضعيفة بصورة غير عادية بالمقارنة مع غيره من البلدان النامية المصدر للنفط"، وهذا تعبير مفاجئ علمياً بأن البلدان النامية المصدر للنفط معروفة بعدم شفافيته بشكل عام. وعلى وجه الخصوص، يشير البنك الدولي إلى أن "وزارة الطاقة والتعدين لا تنتج إحصاءات أو تقارير مفصلة عن القطاع أو عن تطورات المشاريع، وأن شركة النفط التابعة للدولة لا تبين حسابات عامة، وليس هناك سوى القليل جداً من المعلومات عن تطورات الأعمال التجارية من الشركات التي تعمل في السودان"⁶⁶.

وحيث قامت الجهة الجنوبية التي وقعت على اتفاقية السلام، أي الحركة الشعبية لتحرير السودان، بالانسحاب (موقتاً) من حكومة اقتسام السلطة في أكتوبر 2007، كان أحد الأسباب الرئيسية التي ذكرتها للقيام بذلك هو انعدام الشفافية حول عائدات النفط⁶⁷. وقد تحدثت مؤسسة جلوبال ويتنس مع نواب في المجلس التشريعي لجنوب السودان حيث عرّبا عن شعورهم بأن ذلك هو السبب الرئيسي للأزمة⁶⁸.

لقد سمع محققو مؤسسة جلوبال ويتنس الكثير من المعلومات الخاطئة حول تقاسم عائدات النفط، في كل من الخرطوم وجوبا. ومن المعتقد بشكل شائع بين الناس، بمن فيهم أولئك الذين ترتبط أعمالهم ووظائفهم بقطاع النفط، بأنه ليست هناك أرقام منشورة عن كميات النفط المستخرجة أو المصدر، أو أن ما يُنشر ليس إلا النسبة المئوية، وليس القيمة المطلقة. وربما لا يكون هذا مفاجئاً نظراً إلى أن الأرقام التي تُنشر تكون قديمة جداً. إن مثل هذه التصورات على قدر من الأهمية: فالأفكار المبنية على فهم خاطئ تغذي الريبة، وانعدام الثقة يمهّد الطريق للصراع والقتال. ينبغي على الحكومات السودانية أن تبذل مزيداً من الجهد لتوضيح للناس كيف تجري عملية اقتسام عائدات النفط. ولا يكفي أن تنشر الحكومة القومية أرقاماً؛ بل يجب أن يعلم الناس بأنه يتم نشرها.

من بين الدول التي تقدم إعانات للسودان، تعتبر النرويج الدولة الأكثر مشاركة في قطاع النفط السوداني. ومن بين الأعمال التي تؤديها النرويج تمويل مبعوث نفطي يقوم بتعزيز القدرات وتوفير المساعدة التقنية من خلال مذكرة التفاهم الموقعة عام 2008⁶⁹، وهي واحدة من "دول التعاون الأساسية" في برنامج "النفط من أجل التنمية" (انظر الإطار للاطلاع على المشاكل المتعلقة بهذا الأمر). ويقدم المبعوث النفطي النصح والمشورة إلى كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، وبإمكانه الاطلاع على الأرقام الأخيرة للنفط، كما يساهم في الإشراف على إنتاج الأرقام النفطية من جانب حكومة الخرطوم. غير أن دبلوماسياً واحداً لا يستطيع بمفرده التحقق من هذه الأرقام: كما أن انعدام الثقة بين الشمال والجنوب يزيد من أهمية تمكين المواطنين السودانيين من التحقق من صحة هذه الأرقام.

تدعي النرويج بأنها "استطاعت مساعدة [حكومة الجنوب] على التحقق من أن اقتسام عائدات النفط يتم وفقاً ل[اتفاقية السلام]"⁷⁰. ولكن ليس من الواضح كيف أصبح من الممكن التحقق من الأرقام النفطية المستترة، ولا يكفي أن يقوم عدد قليل من الدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين بالتحقق من الأرقام؛ إن ثبوتها يجب أن يكون واضحاً للجميع.

"نحن نريد أن يصبح النفط نعمة على الدول النامية – غير أنه في أغلب الحالات ما كان نقمة"
– وزير التنمية الدولية هيلد إف جونسون.

السودان: مشكلة للبرنامج النرويجي "النفط من أجل التنمية"

كان للنرويج دور قيادي في قضايا الشفافية. وقد قامت في عام 2005 بإطلاق برنامج "النفط من أجل التنمية"، وهو مبادرة رئيسية جديدة لتحسين مستويات الشفافية والمساءلة في عملية إدارة عائدات النفط والغاز والتعدين. وقال السيد/ هيلد ف جونسون، وزير التنمية الدولية آنذاك: "نريد أن نشجع على استخدام عائدات النفط في تخفيض أعداد الفقراء في أفريقيا والبقاع الأخرى من العالم. نريد للنفط أن يكون نعمة في البلدان النامية، لا أن يكون كما كان حاله ولا يزال غالباً - نقمة من النقم".

إن السودان هو أحد "بلدان التعاون الأساسية" في برنامج "النفط من أجل التنمية"، حيث تبلغ موازنته 3.6 مليون دولار أمريكي. ومن المرجح أن تفوق قيمة برنامجه ذلك كثيراً للحكومة السودانية، إذ يشمل مساعدة فنية حول كيفية استخراج كمية نفط من حقول البترول تزيد على الإنتاج الحالي.

لكن برنامج "النفط من أجل التنمية" قال على موقعه على الإنترنت وفي تقريره السنوي لعام 2007 إن على البلد كي يصبح بلد تعاون أساسي طويل الأجل أن يكون لديه "التزام سياسي موثق جيداً بالحوكمة الجيدة، بما في ذلك الشفافية". كما قال البرنامج أيضاً إن من المتطلبات وجوب احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون، أو أن يكونا على مسار موثق توثيقاً جيداً تجاه الارتقاء بهما. ولكن هذه الشروط لا تنطبق على السودان، الذي يصف البنك الدولي شفافية قطاعه النفطي بأنها "ضعيفة بقدر غير معتاد"، كما أن المحكمة الجنائية الدولية قد أصدرت أمر اعتقال بحق رئيسه بناءً على اتهامات بارتكاب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

لم يعد موقع ويب برنامج "النفط من أجل التنمية" يقول بهذه الشروط. وقد كتبت منظمة "جلوبال وينتيس" إلى المسؤولين في برنامج "النفط مقابل التنمية" تسألهم عما إذا كان قد طرأ تغيير على سياساتهم المعنية بمن يعملون معهم. فأجابوا بأن "برنامج النفط مقابل التنمية يترجح أن يُحدث فارقاً فقط عندما يكون هناك حد أدنى من الحوكمة أو حيثما يمكن للبرنامج أن يعزز مستوى الحوكمة" وأن هذه "كانت المرتكزات الأساسية للبرنامج منذ انطلاقتها، وهي لا تزال المبادئ التوجيهية التي يسيّر البرنامج على وفقها". ولا يتضح من ردهم ما إذا كانت الحوكمة الجيدة هي مطلب للتعاون مع برنامج النفط مقابل التنمية أو أنها شيء من شأنه أن يساعد على إحداث فارق. ولا يتضح من ردهم أيضاً ما إذا كان شرط الاستمرار في العمل لا يزال هو وجود احترام موثق توثيقاً جيداً لحقوق الإنسان.

إن المساعدة الفنية التي تقدمها النرويج في مجال تنمية الموارد النفطية تمنح قيمة حقيقية لحكومتنا الخرطوم وجوبا في السودان. وهكذا تمتلك الحكومة النرويجية تأثيراً فريداً تستطيع من خلاله النهوض بأعمال جيدة وأن تشجع على الالتزام بالشفافية والمساءلة في قطاع يشتهر بافتقاره لهما جميعاً.

وإن كانت سياسات النرويج قد اعترتها التغيير ولم تعد تسعى إلى ربط مساعدتها بإصلاحات الحوكمة الجيدة فحينئذ يفقد هذا التأثير ما له من قوة، بل والأسوأ من ذلك أن هناك خطراً واضحاً أن تفاقم هذه السياسات من المشاكل القائمة بالفعل. وإن لم تكن هذه السياسات قد تغيرت فيبدو أن مهمتها في السودان تتعارض مع أهدافها الحالية. وفي أي حال منهما، على النرويج الآن أن تحدد شروطاً واضحة لما تتوقعه من السودان والبلدان الأخرى التي تتعامل معها من تحسينات قابلة للقياس في الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان حتى يتسنى إيضاح شروط مشاركتها. وينبغي أن تنشر هذه الشروط وترفع تقارير بانتظام حول الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق. فإن لم تفعل فإن النرويج تخاطر بضياح الفرصة التي يتبجحها ما تقدمه من مساعدة فنية وإمناية لإحداث تغيير فعال طويل الأمد من أجل المواطن العادي في بلدان مثل السودان الذي نادراً ما يحس بمنافع الاستكشافات النفطية.

هذه ليست هي المرة الأولى التي تخالف فيها منظمة "جلوبال وينتيس" النرويج الرأي حول برنامجها "النفط مقابل التنمية"، رغم حقيقة أن المنظمة قد تلقت تمويلاً من هذا البرنامج. فقد تساءلت المنظمة تحديداً عن الطريقة التي قُدمت بها معونة برنامج "النفط مقابل التنمية" لبلدان معروفة بمستويات عالية من الفساد مثل كمبوديا، كما أنها سبق وطالبت بأن يكون معيار الحوكمة والشفافية المرجعيان معياراً أساسياً للاستمرار في تقديم المساعدات.

التحرك العالمي نحو مزيد من الشفافية

على مدى العقد الماضي، كان هناك عدد من المبادرات الرامية إلى تحسين إدارة إيرادات الموارد الطبيعية من خلال تعزيز الشفافية. ومثل هذه المبادرات تحظى بأهمية خاصة في البلدان النامية، حيث تكون العائدات من الموارد الطبيعية في معظم الحالات الوسيلة الأكثر وضوحاً لإخراج البلاد من أفة الفقر. والواقع أن هناك نحو 60 بلداً من البلدان النامية تعتمد على عائدات قطاعات النفط والغاز والتعدين⁷¹، ناهيك عن تلك التي تعتمد على موارد مثل الغابات وصيد السمك. والمشكلة هي أن عائدات الموارد الطبيعية، وبخلاف العائدات التي تجمع من ضريبة الدخل على المواطنين مثلاً، لا تساعد على تقديم مساءلة للحكومة أمام مواطنيها، وكثيراً ما يتم إهدارها على مشاريع فخمة أو تتم سرقتها من قبل المسؤولين الفاسدين.

وفي محاولة للتصدي لهذه المسألة، قامت الحكومة البريطانية عام 2002 بإطلاق "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI)"، وهي ائتلاف من الحكومات والشركات ومنظمات المجتمع المدني التي تهدف إلى تعزيز أسلوب الحكم الجيد (أو الحوكمة) عن طريق تحسين الشفافية والمساءلة في قطاع الصناعات

الاستخراجية. وقد وقع سبعة وعشرون بلداً على هذه المبادرة، بما فيها بلدان دمرها النذاع والافتتال مثل ليبيريا ونيجيريا. ولمؤسسة جلوبال ويتنس مقعد في هيئتها الإدارية.

لقد أظهر السودان قدراً من الاهتمام بهذه المبادرة، فحضر كبار مسؤولي وزارة الطاقة في حكومة الخرطوم مؤتمر المبادرة في تونس عام 2008 بناءً على دعوة من شركة توتال، العضو في هيئة المبادرة⁷². وبالإضافة إلى ذلك، فإن الجلسة الأولى للميثاق العالمي للأمم المتحدة في السودان في ديسمبر 2008 أفضت إلى اقتراح بنشاطات متابعة، بما فيها تبادل الخبرات بشأن مبادرة الشفافية⁷³. ومع ذلك، فإذا قدم السودان طلباً للترشيح للانضمام إلى هذه المبادرة، فمن غير المرجح قبول طلبه لأن جميع المراحل للامتثال تتطلب المشاركة الكاملة من جميع الأطراف المعنية، بما فيها مؤسسات المجتمع المدني. والحكومة السودانية لا تسمح في الوقت الحاضر بحرية الرأي لمؤسسات المجتمع المدني أو للإعلام المستقل⁷⁴.

من المبادرات الأخرى المتصلة بالشفافية ما يسمّى "المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد" الذي طرحه صندوق النقد الدولي في عام 2005. ويقدم هذا المرشد النصح والمشورة بشأن أفضل الممارسات لإدارة إيرادات الموارد بصورة واضحة وشفافة⁷⁵. وفي حين أن "مبادرة الشفافية" تركز في المقام الأول على الشفافية في المدفوعات والمقبوضات المتصلة بالإيرادات، فإن مرشد صندوق النقد الدولي يبحث أيضاً على نطاق أوسع في قضايا مثل التعامل مع تدفقات الإيرادات المتقلبة.

وعلاوة على ذلك، فإن مجموعة بارزة من الاقتصاديين والمحامين وعلماء السياسة أطلقت في الآونة الأخيرة ما يسمّى "ميثاق الموارد الطبيعية"، وهو مجموعة من المبادئ التي تستهدف صانعي السياسات في البلدان الغنية بالموارد، لإرشادهم حول أفضل الطرق لإدارة إيرادات الموارد الطبيعية، بما في ذلك ضمان الشفافية في استغلال الموارد الطبيعية واستخدامها والخضوع للرقابة العامة من الجمهور⁷⁶.

"يشابه الموقف النفطي في السودان إعاره بقرتك لشخص وهي مليئة بالحليب ثم إعادتها لك لتفاجأ بأن كل حليبها قد استهلك"
مسئول كبير في جيش الجنوب مدعياً أن الشمال يضخ نפט الجنوب بأقصى سرعة ممكنة قبلما يحصل الجنوب على استقلاله⁴⁹.

1 التحقق من إنتاج النفط وتصديره

من أجل تقسيم عائدات النفط وفقاً لاتفاقية السلام، من الضروري أن نعرف، بالإضافة إلى أشياء أخرى، كمية النفط التي يتم إنتاجها في آبار النفط في الجنوب. إن وزارة المالية القومية⁷⁷ وبنك السودان⁷⁸ ينشران أرقاماً في موقعيهما على الإنترنت عن كميات النفط المنتجة والمُصدّرة⁷⁹. كما أن لجنة شكلتها اتفاقية السلام من موظفي الخدمة المدنية في الخرطوم وجوبا تسمى "اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط"، تجتمع شهرياً لمراجعة واعتماد هذه الأرقام. والمعلومات التي تتلقاها هذه اللجنة تتضمن رسالة موقعة من مكتب المدير العام لوزارة الطاقة والتعدين، تبين أرقام الإنتاج.

بيد أن هناك عدداً من المشاكل فيما يتعلق بهذه الأرقام. فلا حكومة الجنوب ولا ممثلو الجنوب في "اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط" ولا المواطنون السودانيون، يستطيعون التحقق من أن الأرقام المنشورة عن إنتاج النفط صحيحة، إذ يجب أن يأخذوها على محمل الثقة. وإذا كانت الأرقام مغلوطة، فإن مبلغ المال الذي تتلقاه حكومة الجنوب سوف يكون مغلوطاً أيضاً. والجنوبيون لا يتقنون بصحة هذه الأرقام؛ إن انعدام القدرة على التحقق منها هو أحد الأسباب الرئيسية لانعدام الثقة بين الجانبين. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأرقام يتم نشرها في وقت متأخر، وفي معظم الحالات يتم نشرها في وقت متأخر جداً. إن معظم بيانات العام 2007 وجميع بيانات العام 2008 لم يتم نشرها حتى أبريل 2009.

أجرت مؤسسة جلوبال ويتنس تحليلاً لكميات النفط المنتجة والمُصدّرة، حسب الأرقام الصادرة عن وزارة المالية وبنك السودان، لتوفير مؤشر على احتمال صحتها ودقتها، وبالتالي التثبت مما إذا كان تقاسم عائدات النفط يجري بناءً على البيانات الصحيحة.

تحليل أرقام إنتاج النفط

تمت مقارنة الأرقام المنشورة من قبل حكومة الخرطوم مع الأرقام المنشورة من قبل شركات النفط بالذات. وقد أخذت أرقام الحكومة من البيانات التي أعدها وزارة المالية في الخرطوم لصندوق النقد الدولي ونشرتها في موقع الوزارة على شبكة الإنترنت. كما أخذت معظم أرقام شركات النفط من التقارير السنوية الرسمية للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، وهي التي تقوم بتشغيل ثلاثة من أصل أربعة مربعات منتجة للنفط في السودان. وكان من الممكن إجراء مقارنات للمربعات التي تديرها شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC وشركة بترودار Petrodar، وشركة بترو إنرجي Petro Energy، ولكن ليس تلك التي تديرها شركة النيل الأبيض لعمليات البترول WNPOC.

شركة النيل الكبرى لعمليات البترول 2007، GNPOC (المربعات 1 و 2 و 4 التي تخضع لتقاسم الإيرادات)

تمت مقارنة أرقام إنتاج النفط المنشورة عام 2007 في التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول⁸⁰، CNPC، التي تقوم بتشغيل المربعات 1 و 2 و 4، مع الأرقام التي نشرتها وزارة المالية القومية عن المربعات 1 و 2 و 4. ويقول التقرير السنوي "إن الإنتاج اليومي للنفط بقي عند مستوى 270.000 برميل"⁸². أما وزارة المالية فإنها تب أن أرقام إنتاج النفط في صيغة عدد البراميل شهرياً. وعند تحويلها إلى عدد البراميل يومياً، فإن الحد الأدنى للإنتاج في عام 2007 هو 230.130 برميلاً يومياً (في نوفمبر) والحد الأقصى هو 256.273 برميلاً يومياً (في مارس). وبعبارة أخرى، حتى الشهر الأكثر إنتاجية وفقاً لبيانات الحكومة كان أقل إنتاجية من الرقم الذي نشرته شركة الصين الوطنية للبترول CNPC.

وفي المتوسط طوال العام 2007، فإن وزارة المالية في الخرطوم تقول إن إنتاج النفط كان بمعدل 245.614 برميلاً في اليوم. وهذا الرقم أقل بنسبة 9% من الرقم الذي قدمته الشركة التي قامت بتشغيل المربعات النفطية.

غير أن هناك بيانات أخرى ترسم صورة مختلفة. وهذه البيانات تأتي من عرض توضيحي لشرائح أعدتها شركة النيل الكبرى GNPOC⁸³. ومع ذلك، ينبغي الانتباه إلى أن هذه ليست نشرة رسمية للشركة وأن هناك عدداً من المسائل العالقة في ذلك العرض التوضيحي. إذ لم ترد بيانات الإنتاج عن واحد من عشرة حقول نفطية (وهو حقل El Harr)، وكان لا بد من استحصال نسختين من العرض التوضيحي للعثور على الشرائح المفقودة. وعلاوة على ذلك، فإن التواريخ التي تنطبق بيانات إنتاج النفط عليها لم تكن مذكورة، وتم نشر بعض المعلومات في مكان آخر من نفس العرض، وهناك مزاعم بأنها معلومات مغلوطة⁸⁴. ومع ذلك، وتوخياً لإنجاز العمل بالكامل، فإن البيانات قد عُرضت هنا. وحسب العرض التوضيحي لشركة النيل الكبرى GNPOC، كان إنتاج النفط 4.82 مليون برميل شهرياً. ولكن وفقاً لما نشرته وزارة المالية القومية عن نفس المربعات، فقد بلغ الإنتاج فيها أكثر من 6 ملايين برميل شهرياً⁸⁵. وكما ذكر أعلاه، فإن المعلومات عن الإنتاج في واحد من حقول النفط كانت مفقودة في بيان الإنتاج من الكونسورتيوم النفطي. ولكن لكي نجعل مجموعتي الأرقام تتطابقان، سيكون علينا أن نزيد أرقام إنتاج الحقل المفقود بنسبة 50٪ فوق نسبة الحقل الأكثر إنتاجية بين الحقول المذكورة في القائمة، وهذا أمر يبدو بعيد الاحتمال⁸⁷. ومن الغريب أن كمية إنتاج النفط المذكورة في عرض الشرائح هي أقل من الكمية المذكورة في بيانات الحكومة، في حين أن إنتاج النفط في التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC هو أكبر مما ذكر في البيانات الحكومية. وهذا أمر يصعب تفسيره، وخصوصاً أن شركة الصين الوطنية للبترول CNPC هي الشركة المالكة لأغلبية الأسهم في الشركة التي أعدت عرض الشرائح. بيد أن المصدرين ليسا على نفس القدر من الموثوقية، لأن أحدهما هو تقرير سنوي رسمي، بينما الآخر هو مجرد عرض توضيحي غير رسمي.

لذلك، فإن خلاصة القول هو أن الرقم الذي نشرته حكومة الخرطوم عن كمية النفط المنتجة في المربعات 1 و 2 و 4 في عام 2007 هو أقل بنسبة 9٪ مما نشرته الشركة التي تعمل في هذه المربعات، وهي العاملة الشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC. وسنناقش هذا الفرق وآثاره على الصفحة*.

شركة بترودار 2007 Petrodar (المربعان 3 و 7 اللذان يخضعان لتقاسم الإيرادات)

تم الحصول على المعلومات عن كمية النفط المنتجة في مربعات شركة بترودار من التقرير السنوي عام 2007 للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، التي تقوم بتشغيل هذه المربعات⁸⁸. وقد جرت مقارنة هذه المعلومات بالأرقام التي نشرتها وزارة المالية القومية عن المربعين 3 و 7⁸⁹. إذ يقول التقرير السنوي إن إنتاج النفط "وصل إلى 10 ملايين طن متري"⁹⁰. ونفس الكلام يتكرر على صفحة السودان في الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، ولكن دون أن يذكر السنة التي تنطبق عليه⁹¹. وباستخدام كثافة النفط الخام السوداني المذكورة في الموقع الإلكتروني "لإدارة معلومات الطاقة" التابعة للحكومة الأمريكية، فإن إنتاج النفط المذكور يعادل 74.5 مليون برميل⁹². ويُفترض أن هذا الرقم ينطبق على عام 2007 علماً أنه ورد في التقرير السنوي لعام 2007. إن القول بأن "إمكانية الإنتاج اليومية" للمربعين 3 و 7 ارتفعت إلى 200.000 برميل في اليوم⁹³ لا يتفق مع البيانات الحكومية حول الإنتاج، لأن هذا القول يبدو أنه يشير إلى الحد الأقصى للإنتاج بدلاً من رقم الإنتاج الفعلي.

تقول وزارة المالية في الخرطوم إن الإنتاج في عام 2007 من المربعين 3 و 7 بلغ 64.0 مليون برميل⁹⁴. وهذا رقم أقل بنسبة 14٪ مما ذكرته شركة النفط. وبعبارة أخرى، فبالإضافة إلى وجود تفاوت كبير بين أرقام الحكومة وأرقام الشركة عن مربعات النفط التابعة لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC، هنالك أيضاً تفاوت كبير عن مربع شركة بترودار Petrodar. وهذا يؤثر تساؤلات أيضاً عن أي من الرقمين هو الرقم الصحيح، وبالتالي قيمة أموال النفط التي كان يجب تحويلها إلى حكومة جنوب السودان وإلى حكومات الولايات المنتجة للنفط. للمزيد من النقاش حول الآثار المترتبة على هذا الاستنتاج، انظر الصفحة 30.

شركة بترو إنرجي 2007 Petro Energy (المربع 6، الذي لا يخضع لتقاسم الإيرادات)

يذكر التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC عن عام 2007، كما يذكر الموقع الإلكتروني للشركة ذاتها، أن إنتاج النفط بقي عند مستوى "أكثر من" 40.000 برميل في اليوم في المربع 6.⁹⁵ أما وزارة المالية في الخرطوم فهي تقول إن الإنتاج في اليوم الواحد خلال عام 2007 تغ من 36.027 برميلاً يومياً (في

يناير) إلى 42.454 برميلاً يومياً (في أغسطس). وفي المتوسط طوال عام 2007 ، كان الإنتاج 39.280 برميلاً في اليوم، وهذا لا يختلف كثيراً عن رقم الـ 40.000 برميل يومياً الذي ذكرته شركة النفط، حتى ولو لم يكن في الواقع "أكثر من" 40.000 برميل في اليوم، كما ذكرت شركة الصين الوطنية للبترول CNPC . تجدر الإشارة إلى أن المربع 6 هو المربع الوحيد المنتج للنفط الذي يقع بكامله في شمال البلاد، وبالتالي فإنه لا يخضع لعملية تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب.

يذكر الموقع الإلكتروني لشركة CNPC أيضاً أنه تم تحقيق "إنتاجية سنوية قدرها 2 مليون طن في يونيو 2006 " في المربع 6.⁹⁶ وباستخدام كثافة النفط الخام السوداني المذكورة في الموقع الإلكتروني "الإدارة معلومات الطاقة" التابعة للحكومة الأمريكية، فإن هذه الإنتاجية تعادل 14.9 مليون برميل أو معدل 41.000 برميل في اليوم. ولكن لا وزارة المالية في الخرطوم ولا بنك السودان أصدرتا أرقاماً لإنتاج النفط الخام عن المربع 6 في عامي 2005 و 2006 ، ولذلك فإن هذا الرقم لا يمكن مقارنته مع البيانات الحكومية.

شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC وشركة بترول إنرجي 2005 ، Petro Energy (المربعات 1 و 2 و 4 و 6)

علاوة على أن التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC لعام 2007 تضمن أرقاماً عن كميات النفط المنتجة في مربعات السودان، فإن التقرير السنوي لعام 2005 تضمن أيضاً هذه الأرقام. ويذكر هذا التقرير أنه "في [مشاريعنا في السودان]... وصل إنتاج النفط الخام إلى 16.38 مليون طن متري"⁹⁷. وفي عام 2005 ، كانت شركة الصين الوطنية للبترول CNPC هي المشغل لمربعات شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC وشركة بترول إنرجي Petro Energy . أما مربعات شركة بترول Petrodar فإنها لم تكن بعد قد بدأت الإنتاج⁹⁸. وباستخدام كثافة النفط الخام السوداني المذكورة في الموقع الإلكتروني "الإدارة معلومات الطاقة" التابعة للحكومة الأمريكية، فإن هذا الإنتاج يعادل 122 مليون برميل⁹⁹.

نشرت حكومة الخرطوم أرقاماً عن كمية النفط المنتج في المربعات 1 و 2 و 4 في عام 2005 ، لكنها لم تنشر أرقام الإنتاج في المربع 6. وأرقام الموقع الإلكتروني لوزارة المالية تقول إن الإنتاج في المربعات 1 و 2 و 4 في عام 2005 كان 75.8 مليون برميل¹⁰⁰. وكمية النفط المنتج في المربع 6 خلال الأشهر الثمانية الأولى من عام 2008 كانت بمعدل 34.000 برميل يومياً¹⁰² أو 12.6 مليون برميل في السنة. لكن الموقع الإلكتروني للشركة الصينية CNPC يضع الإنتاج . يعتقد مشغل حقول النفط السودانية الرئيسية أن النفط المنتج من الحقول السودانية الجنوبية أكبر بكثير مما تدعيه الخرطوم. في المربع 6 بين يوليو 2005 ويونيو 2006 عند مستوى أعلى قليلاً من هذا (14.9 مليون برميل، انظر كيفية إجراء الاحتساب أعلاه)¹⁰³، في حين أن دائرة المسح الجيولوجي الأمريكية تقول إن الإنتاج في عام 2005 كان حوالي 10.000 برميل في اليوم أو 3.7 مليون برميل في السنة¹⁰⁴. ولأغراض هذا التحليل، فقد تم استخدام الرقم الأكبر بين هذه التقديرات الثلاثة لإنتاجية المربع 6.

بذلك، تقول حكومة الخرطوم إن كمية 75.8 مليون برميل من النفط تم إنتاجها في المربعات 1 و 2 و 4 في عام 2005 ، والحد الأقصى للكمية التقديرية للنفط المنتج في المربع 6 هو 14.9 مليون برميل. وهذا يجعل الحد الأقصى لإجمالي الإنتاج في المربعات 1 و 2 و 4 و 6، وفقاً لحكومة الخرطوم والشركة الصينية، CNPC 90.7 مليون برميل. إن هذا الرقم أقل بنسبة 26 ٪ من الرقم الوارد في التقرير السنوي للشركة الصينية CNPC.

شركات النفط الرئيسية الأخرى لا تنشر بيانات مفيدة عن إنتاج النفط في السودان. فالشركة الهندية المملوكة للدولة ONGC Videsh تذكر كمية النفط المنتجة في كل من المربعات السودانية التي تملك حصة فيها، لكنها تنشر كمية النفط المستحقة لشركة ONGC ، وليس إجمالي كمية النفط المنتجة في كل من المربعات¹⁰⁵. أما شركة بتروناس Petronas الماليزية المملوكة للدولة فإنها تذكر كمية النفط التي تنتجها في كل عملياتها في الخارج، لكنها لا تكسر هذا الرقم لتبين الكمية التي تنتجها في كل بلد على حدة¹⁰⁶. وأما شركة النيل الكبرى GNPOC ، وهي الائتلاف الذي يقف وراء المربعات 1 و 2 و 4، فإنها تذكر كمية إنتاجها النفطي، لكنها لا تشير إلى التاريخ الذي تنطبق عليه هذه الكمية¹⁰⁷.

لقد بعثت مؤسسة جلوبال وبتنس رسائل إلى وزراء المالية والاقتصاد الوطني ووزارة الطاقة والتعدين في الخرطوم وإلى شركة الصين الوطنية للبترول CNPC تسأل فيها عن كيفية تجميع الأرقام الخاصة بإنتاج النفط وكيف يمكن تفسير أي تفاوت بين أرقام الحكومة وأرقام الشركة. كما بعثت نسخاً عن تلك الرسائل إلى كل من وزير الدولة بوزارة المالية ووزيرة الدولة بوزارة الطاقة والتعدين، اللذين تعيّنهما حكومة الجنوب، وإلى وزير

المالية والطاقة في حكومة جنوب السودان. ولم تتلق مؤسسة جلوبال ويتنس حتى الآن أي ردود على الرسائل المذكورة.

لذلك، يبدو أن الشركة التي تشغل معظم مربعات النفط في السودان تعتبر أنه تم إنتاج كميات من النفط في مربعاتها في جنوب السودان أكثر من تلك التي تذكرها حكومة الخرطوم. ويأتي هذا الاستنتاج من معلومات منشورة رسمياً: من البيانات التي أعدتها وزارة المالية لصندوق النقد الدولي، ومن التقارير السنوية للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، وهي شركة تبلغ قيمة أصولها عدة مليارات من الدولارات. وعند الرجوع إلى البيانات ذات الطابع الرسمي لشركة CNPC، أي تقاريرها السنوية، فإن الفروقات تظهر كلها في نفس الاتجاه. فأرقام الحكومة أقل من الأرقام في بيانات الشركة بنسبة 9% (في المربعات 1 و 2 و 4 لعام 2007)، وبنسبة 14% (في المربعين 3 و 7 لعام 2007) وبنسبة 26% (في المربعات 1 و 2 و 4 و 6 لعام 2005). وهذه الفروقات تطرح سؤالاً: أي من الأرقام المذكورة هي الصحيحة؟

هنالك عدة إجابات ممكنة على هذا السؤال، من بينها ما يلي:

- تعتبر التفاوتات فروقات عرضية تماماً. على سبيل المثال، ربما كانت هناك أخطاء نسخية من جانب الكتبة أو أخطاء في تقريب الأعداد أو تدويرها في واحدة أو أكثر من المنشورات، مع أن هذا التفسير يصعب تصديقه نظراً لأن منشورات الحكومة والشركة هي منشورات رسمية، ولأن الأرقام الحكومية تكررت في الكثير من المنشورات.
- من الممكن أن تكون حكومة الخرطوم قد قللت أرقام إنتاج النفط في منشوراتها على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. وأحد الاحتمالات هو أن حكومة الخرطوم ربما كانت تعلم كمية إنتاج النفط ولكنها أعلنت كمية أصغر منها. وللحكومة دافع واضح للقيام بذلك، لأنه يؤدي إلى تقليل الإيرادات التي ينبغي اقتسامها مع حكومة جنوب السودان. والاحتمال الآخر هو أن حكومة الخرطوم ربما لم تكن تعرف كمية إنتاج النفط إذا كانت، على سبيل المثال، تعتمد على الأرقام التي قدمتها شركات النفط، والتي كانت غير صحيحة. وقد سألت مؤسسة جلوبال ويتنس وزارتي المال والطاقة في الخرطوم عن كيفية جمع وتدقيق أرقام الكميات النفطية، ولكنها لم تتلق أي جواب حتى تاريخ طباعة هذا التقرير.
- ربما كانت شركة النفط الصينية تبالغ أو تغالي في تقاريرها السنوية حول عمليات إنتاج النفط. ويمكن لأي شركة نفط أن يكون لها دافع وراء المبالغة في قيمة أصولها وموجوداتها المالية. لقد سألت مؤسسة جلوبال ويتنس الشركة الصينية عن كيفية جمع وتدقيق بياناتها وأرقامها النفطية، ولكنها لم تتلق أي جواب حتى تاريخ طباعة هذا التقرير.

من غير الممكن أن نتبين التفسير الصحيح من بين هذه التفسيرات، إذا كان موجوداً، وبالتالي فإن من غير الممكن الاستنتاج من المعلومات الواردة هنا أن حكومة الخرطوم "خدعت" حكومة الجنوب فيما يخص بعائدات النفط. ولكن من الممكن أن نستنتج أن الفروقات تستوجب إجراء مزيد من الاستقصاء. ونحن نسأل: أي أرقام لإنتاج النفط هي الأرقام الصحيحة؟ لا يمكن أن تكون كلها صحيحة في آن معا. إن أرقام إنتاج النفط في السودان ينبغي تحليلها بشكل تام من قبل مراجع/مدقق حسابات مستقل، ويجب أن تُنشر النتائج على الملأ للاطلاع عليها. ومثل هذا التدقيق يجب أن يبحث في إنتاج النفط في جميع المربعات، في الشمال والجنوب، وأن يعود إلى عام 2005، عندما بدأت عملية تقاسم الإيرادات. وينبغي أن يتمتع مراجع الحسابات بإمكانية الاطلاع على دفاتر شركات النفط وسجلات الحكومة وسجلات محطات قياس النفط في الحقول. وإذا ثبت أن أرقام إنتاج النفط كانت أكبر من تلك التي نشرتها حكومة الخرطوم، فإنه يتوجب عليها سداد المتأخرات عن فروقات عائدات النفط المستحقة لحكومة جنوب السودان ولحكومات الولايات المنتجة للنفط. فإذا تبين مثلاً أن الفرق كان 10%، فإن ذلك يعني أن حكومة جنوب السودان يحق لها مبلغ إضافي قدره 162 مليون دولار عن عام 2007 وحده¹⁰⁸.

تحليل أرقام صادرات النفط

تم أيضاً تحليل أرقام الصادرات النفطية التي نشرتها الحكومة القومية لمعرفة ما إذا كانت ستصمد أمام الفحص والتدقيق. وهذا أمر مهم للبدء في معرفة ما إذا كان اتفاق تقاسم الثروة النفطية يتم تنفيذه بشكل عادل ومنصف. وقد جرى التحليل بطريقتين: من خلال مقارنة كميات النفط التي تعلن الحكومة القومية في السودان أنه تم تصديرها من السودان، مع (أ) الكميات التي تعلن المؤسسات الجمركية للبلدان المستوردة أنها استلمتها من

السودان، و (ب) إجمالي الكميات لجميع ناقلات النفط التي ترسو في ميناء بور سودان، المنفذ الوحيد لتصدير النفط من البلاد. علماً أنه لإجراء هذا التحليل، كان من الضروري النظر في مجموع صادرات النفط من السودان؛ وبعبارة أخرى، الصادرات من جانب كل من الحكومة والشركات. والسبب في ذلك هو أن الأرقام التي تمت مقارنة الأرقام الحكومية بها، أي أرقام واردات البلدان الأخرى وأرقام الكميات في الناقلات، تتعلق بإجمالي صادرات النفط، وليس فقط صادرات النفط من الحكومة. ومعظم المعلومات التي نشرتها حكومة الخرطوم تشير إلى الصادرات من جانب الحكومة، لأن هذه الصادرات فقط هي التي تتعلق بتقاسم الثروة، ولكن ثمة بعض الأرقام المتوفرة عن إجمالي الصادرات. وفي بعض الحالات، كان من الضروري التحويل من كمية وزن النفط المصدر إلى كمية حجمه، من أجل المقارنة بين كميتين متجانستين بوحدة القياس. ولتحقيق ذلك، تم استخدام كثافة النفط السوداني التي ذكرتها إدارة معلومات الطاقة التابعة لحكومة الولايات المتحدة. انظر الملحق (1) لمعرفة المزيد من التفاصيل عن الطريقة التي تم بها إجراء هذا البحث.

إن البيانات الجمركية للبلدان المستوردة تتطابق تقريباً (ولا تتطابق تماماً) مع البيانات التي تنشرها الحكومة القومية. ولكن ينبغي الانتباه إلى أن البيانات، عن كميات الواردات من بعض البلدان المعروفة بأنها تستورد النفط الخام من السودان، لم تكن متوفرة. ومن المقدر، استناداً إلى معلومات من بنك السودان منذ عام 2006، أن هذه البلدان تمثل زيادة تبلغ نحو أربعة في المئة على كميات الواردات (انظر الملحق لمزيد من التفاصيل بهذا الشأن). وهناك تطابق جيد بين أرقام صادرات النفط التي أعلنتها الحكومة القومية والأرقام التي أعلنتها البلدان المستوردة.

كما أن بيانات ناقلات النفط تتطابق تقريباً (ولا تتطابق تماماً) مع البيانات التي تنشرها الحكومة القومية. ومجموع القدرات الاستيعابية لجميع الناقلات التي ترسو في ميناء بور سودان كل عام هو أكبر بنسبة 12٪ إلى 19٪ من كميات صادرات النفط في ذلك العام، وفقاً لما تقوله الحكومة القومية. ومع ذلك، فإنه لا يمكننا أن نستنتج من ذلك أنه تم تصدير كميات من النفط أكبر مما أعلنته حكومة الخرطوم. وذلك لأنه ليس غريباً أن يتم ملء ناقلات النفط جزئياً فقط¹⁰⁹ لأن النفط من السودان يُباع عادة بأحجام 600.000 أو 1.000.000 برميل في حين أن ناقلات النفط التي ترسو في ميناء بور سودان تكون في معظم الأحيان أكبر من ذلك قليلاً. وعلاوة على ذلك، فمن الممكن أن عدداً من ناقلات النفط لا تأخذ على متنها إلا حمولة جزئية لأن النفط الخام السوداني، ولا سيما مزيج دار الحامضي، يمكن أن يختلط أحياناً مع مزيج آخر (أو مزائج أخرى) من النفط الخام.

أرقام إنتاج النفط وصادراته لا بدّ من التحقق منها

تشير التحليلات المذكورة أعلاه تساؤلات خطيرة بشأن دقة الأرقام النفطية التي تنشرها حكومة الخرطوم، والتي تستند إليها عملية تقاسم الإيرادات. وعلى وجه الخصوص، فإن أرقام إنتاج النفط التي نشرتها شركة الصين الوطنية للبترول CNPC، أي الشركة التي تقوم بتشغيل ثلاثة من أصل أربعة مربعات منتجة للنفط في السودان، لا تتطابق مع تلك التي نشرتها حكومة الخرطوم عن مربعات الجنوب النفطية. إن هذه النتيجة تشير إلى الحاجة للتحقق من الأرقام النفطية التي نشرتها حكومة الخرطوم، من أجل أن يتمكن الجانبان من الوثوق بأن تقاسم الإيرادات يتم تنفيذه بشكل عادل.

ينبغي القيام بمراجعة كاملة للأرقام النفطية من قبل شركة مستقلة لمراجعة الحسابات. ويجب أن تعود مراجعة الحسابات إلى عام 2005، عندما بدأ العمل في تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب، وينبغي أن تكون النتائج متاحة بشكل كامل أمام الجميع. إن مثل هذه المراجعة سوف تكون أكثر تفصيلاً من التحليلات التي أجريناها هنا. إذ يمكنها التمييز بين كميات النفط التي تصدرها الشركات وتلك التي تصدرها الحكومة. كما يمكنها التمييز بين كميات النفط القادمة من آبار الجنوب، أي التي تخضع لعملية تقاسم العائدات، وكميات النفط القادمة من آبار الشمال. وبإمكانها التدقيق في أرقام الاستهلاك المحلي من النفط، وكذلك أرقام الصادرات النفطية.

وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تخضع كميات النفط للرقابة من قبل شركة تحقق مستقلة تقوم بالتدقيق في كميات الإنتاج الفعلي للنفط عن طريق فحص محطات قياس النفط في الحقول¹¹⁰. وللقيام بذلك، سيكون من الضروري مراقبة تدفقات النفط في حقول الإنتاج، في الأماكن التي تنقرع فيها خطوط الأنابيب للذهاب إلى معامل التكرير، وعند نقطة التصدير في ميناء بور سودان. هنالك عدة شركات متخصصة بهذا النوع من التحقق والمراقبة. والجهات المانحة للسودان يمكن أن تدفع ثمن هذا التحقق. كما يمكن أن تقوم شركة التحقق بتدريب مسؤولين من حكومة جنوب السودان على عمليات مراقبة النفط. وينبغي إعلان نتائج المراقبة وكشفها أمام الجميع. كما يجب

أن تخضع شركة المراقبة للمساءلة أمام مفوضية التقدير والتقويم، التي يترأسها مبعوث أجنبي، والتي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام.

لقد طُرحت فكرة هذه المراقبة (أو التحقق) في اقتراحات عديدة من قبل. ففي مايو 2006، في مؤتمر القيادة المشتركة بين الطرفين الموقعين على اتفاقية السلام، كان هناك اتفاق على إنشاء "فرق المراقبة المشتركة" للتحقق من كميات الإنتاج الفعلية في حقول النفط¹¹¹. وفي اتفاق ديسمبر 2007 الذي أسفر عن استئناف عمل حكومة الوحدة الوطنية، قام حزب المؤتمر الوطني الحاكم بمنح حكومة الجنوب دوراً في إدارة عمليات استخراج النفط، ومحطات وغرف التحكم، وكذلك في مركز الإدارة وفي هيئة التسويق¹¹². ووفقاً لمقابلة أجرتها "المجموعة الدولية لمعالجة الازمات"، وافقت الرئاسة على تنفيذ هذه التغييرات، وكانت عملية التوظيف جارية في مارس 2008¹¹³.

وفي الأونة الأخيرة، في ديسمبر 2008، علمت مؤسسة جلوبال ويتنس مرة أخرى أن هناك اتفاقاً على تنفيذ أجزاء من اتفاق ديسمبر 2007، من خلال إرسال خمسة موظفين معينين من قبل حكومة الجنوب إلى هجليج ((Heglig (وحدة المعالجة المركزية للمربعات 1 و 2 و 4)، و¹¹⁴ وثلاثة موظفين إلى شركة النيل الأبيض WNPOC (المربع¹¹⁵)، A 5 وثلثة موظفين إلى شركة بترودار (Petrodar) (المربع 3 والمربع 7)¹¹⁶. ولكن لم يستلم أحد منهم منصبه حتى الآن.

تعريف حدود المناطق النفطية في السودان هي إحدى أكبر المسائل الشائكة في اتفاقية السلام

تتطلب اتفاقية السلام الشامل القيام بتعريف حدود منطقتين تؤثران تأثيراً مباشراً على عملية تقاسم الثروة النفطية: الحدود بين الشمال والجنوب، وحدود منطقة أبيي التي تقع في وسط البلاد والتي تتميز باتفاقية مختلفة لتقاسم عائدات النفط¹¹⁷. وهناك الكثير من حقول النفط القريبة من هذه الحدود، وبالتالي فإن تغييرات طفيفة على تعريف مواقعها يمكن أن تكون لها آثار كبيرة على توزيع عائدات النفط. ولم يتم الاتفاق بعد أربع سنوات من توقيع الاتفاق إلا على حدود "أبيي" فقط، ولكن ليس على الحدود بين الشمال والجنوب¹¹⁸. وتصف وثيقة أمنية رسمية من حكومة جنوب السودان أي فشل في ترسيم الحدود بين الشمال والجنوب بأنه أكثر التحديات إلحاحاً في اتفاقية السلام¹¹⁹.

تبقى مسألة الحدود بين الشمال والجنوب، ومسألة الحدود في منطقة أبيي، مسألتين تثيران الخلاف والتوتر والعنف، وهما تسلطان الضوء على عدم الثقة بين الطرفين اللذين وقعا على اتفاقية السلام. وفي مايو اندلع القتال بين الجيش القومي وجيش الجنوب في أبيي، ولقي عشرات الأشخاص مصرعهم ونزح أكثر من 50.000 من منازلهم، وفقاً للأرقام الصادرة عن الأمم المتحدة¹²⁰. وقد انتشرت قوات الجيشين على طول الحدود بين الشمال والجنوب، وتوجد الآن حشود عسكرية ضخمة هناك¹²¹.

إن عدم وجود اتفاق على حدود أبيي سيكون له تأثير كبير على أهالي المنطقة. ولم يقتصر الأمر على انقطاع عائدات النفط من أبيي التي تتلقاها حكومة الجنوب أو حكومات الولايات أو المجموعات العرقية الرئيسيتين للمنطقة في الفترة من 2005 إلى مايو 2008، ولم يتم الاتفاق كذلك على موازنة إدارة منطقة "أبيي"، وهذا ما يعني أنها لا تملك أية موارد مالية تشغيلية، وأنها مازالت تعاني من أجل تقديم حتى الخدمات الأساسية¹²³. كما أن هذا الوضع يزداد سوءاً بسبب قيام حكومة الخرطوم بطرد المنظمات الإنسانية غير الحكومية من المنطقة بعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس البشير. وقد صرح كول دينغ، أكبر زعماء قبائل الدنكا من أبيي، قائلاً: "لا أعرف ماذا سيكون عليه الوضع إذا غادرت هذه المنظمات المنطقة. إن ذلك يعني أن تخلو المنطقة من أي خدمات ممكنة"¹²⁴.

اعترض حزب المؤتمر الوطني على النتائج التي توصلت إليها "لجنة حدود أبيي" المنبثقة عن اتفاق السلام لتحديد مكونات منطقة "أبيي". وعقب الصراع الذي دار في "أبيي" في مايو/ أيار 2008، اتفقت الأطراف الموقعة على اتفاق السلام في "خارطة أبيي 107" على حدود مؤقتة؛ على أن يتم تطبيق هذا التعريف حتى إصدار حكم قضاة "المحكمة الدائمة للتحكيم" الذين أعلنوه في يوليو/ تموز 2009. ووضعت النتيجة التي قبلها كل من حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان حقل "دفرا" داخل منطقة "أبيي"، ولكنها أخرجت منها حقلي "هجليج" و"بامبو" الواقعين في ولاية جنوب كردفان (الرجاء مراجعة الخرائط). وتجدر الإشارة إلى أنه على حين يعتبر هذان الحقلان حالياً في شمال السودان ما زال على لجنة تعيين الحدود الفاصلة بين الشمال والجنوب تقرير أين تقع هذه الحدود.

كما يتضح من الخرائط، ووفقاً لما ذكرته لجنة ترسيم حدود أبيبي، فإن حقول النفط كلها تقع داخل المربع 2، وأبار النفط المتجهة أكثر نحو الجنوب في المربع 4. وقد توصلت مجموعة الأزمات الدولية (International Crisis Group) أيضاً إلى استنتاجات بشأن ماهية حقول النفط التي تقع في ضمن الحدود التي رسمتها لجنة ترسيم حدود أبيبي في تقريرها عام 2007، "كسر الجمود في أبيبي".¹²⁷ وبالإضافة إلى النتائج التي تم التوصل إليها هنا، استنتجت أيضاً أن ما يقرب من عشرة في المئة من حقل النفط "توما ساوث" يندرج ضمن تعريف أبيبي الذي أقرته لجنة ترسيم حدود أبيبي. وقد استندت استنتاجاتها إلى خريطة متوفرة تجارياً تبيّن مواقع حقول النفط لكنها لا تقدم إحدائيات دقيقة. وعلى افتراض أن مواقع آبار النفط التي تستخدم في الخرائط أعلاه دقيقة، فإن صورة مقربة للحدود الشرقية تبيّن أن كل آبار النفط "توما ساوث" تقع خارج الحدود. وهذا لا يؤثر تأثيراً كبيراً على النتائج التي توصلت إليها مجموعة الأزمات الدولية، فيما يتعلق بتقديرات عائدات النفط من أبيبي لأنه، وفقاً للأرقام التي حصلت عليها مجموعة الأزمات الدولية من مسؤول يعمل في قطاع البترول الأجنبي، لم يتجاوز إسهام حقل "توما ساوث" في إنتاج النفط في منطقة أبيبي نسبة ثلاثة إلى أربعة في المئة بين عامي 2005 و 2009.¹²⁸

والتعريف المؤقت لأبيبي في خارطة الطريق يتضمن عدداً أقل بكثير من آبار النفط مما أوصت به لجنة ترسيم حدود أبيبي. والحقلان الوحيدان اللذان يندرجان فيه هما حقل دفرة Diffra وحقل بالوم Balome. ويتم استخراج النفط حالياً من حقل دفرة، ومن غير الواضح ما إذا كان هذا يحصل أيضاً في حقل بالوم Balome. والغالبية العظمى من حقول النفط المندرجة ضمن تعريف لجنة ترسيم حدود أبيبي ليست مدرجة هنا، بما فيها حقل هجليج (Heglig)) وحقل بامبو (Bamboo)).

منذ أن تم التوقيع على خارطة الطريق، بدأت حكومة الجنوب في تلقي التحويلات المالية عن النفط في منطقة أبيبي، على الرغم من استمرار وجود متأخرات ضخمة لتحويلات مالية عن الفترة من 2005 إلى مايو 2008. والتقارير الشهرية للجنة تقاسم الثروة تبيّن أن تعريفاً يتم استخدامه لأبيبي يختلف عن ذلك المقترح في خطة خارطة الطريق: أن أبيبي هي كل منطقة المربع 2 (وليس في أي مكان آخر).¹²⁹ وهذا التعريف لا يتناسب مع تعريف لجنة ترسيم حدود أبيبي ولا مع تعريف خارطة طريق أبيبي، ولكنه يقع في مكان ما بين الاثنين.

2 التحقق من ثمن مبيعات النفط

والحصول على أفضل سعر لهذه المبيعات

يتم التعبير عن المخاوف في أوساط أبناء جنوب السودان حول اقتسام عائدات النفط، عادة لجهة الغش المحتمل في كميات المصدرّة من النفط. غير أن حكومة جنوب السودان لا تحصل على نسبة من حصة الحكومة المركزية من النفط الخام، فهي تحصل على نسبة مئوية من إيرادات الحكومة من بيع حصتها من النفط الخام. ووزارة الطاقة والتعدين في الخرطوم هي التي تقوم بتسويق نفط الحكومة.

وكما هو الحال في البيانات المتعلقة بكميات النفط، تقوم وزارة المالية القومية وبنك السودان بنشر بيانات على موقعيهما الإلكترونيين عن سعر كل عملية بيع لمزيجي النفط الخام السودانيين اللذين يتم تصديرهما، وهما مزيج النيل ومزيج دار¹³⁰. وقد تأخر نشر هذه الأرقام مثلما تأخر نشر أرقام كميات النفط. وبصورة مماثلة، فإن هناك مخاوف لدى أبناء جنوب السودان من أن الحكومة القومية قد تعلن أسعاراً أقل من الأسعار الحقيقية لتفادي تقاسم جزء من عائدات النفط مع حكومة جنوب السودان.

إن سعر مزيج خام دار، وهو النفط الذي تنتجه شركة بترودار في المربعين 3 و 7، أثار الشكوك عندما تم إنتاجه لأول مرة في عام 2007 بسبب الاشتباه بأن الأسعار التي نُشرت لم تكن هي الأسعار الفعلية. وقال البنك الدولي أن أسعار مزيج دار "كانت منخفضة بشكل غير متوقع" عندما تم إنتاجه لأول مرة¹³¹. وقد بيعت أول شحنة منه ب 14.38 دولاراً للبرميل، في الوقت الذي كان مزيج النيل يباع مقابل 49.16 دولاراً للبرميل¹³²، وحدثت أربع عمليات بيع لمزيج دار في فبراير 2007 بحيث تراوحت أسعارها بين 15 و 23 سنتاً للبرميل¹³³، على الرغم من أن مزيج دار كان قد بيع في الشهر السابق بأكثر من مائة مرة لهذا المبلغ¹³⁴. إن سعر النفط يثير المخاوف لأنه يؤثر مباشرة على الأموال المتوفرة لتقاسم الإيرادات بموجب اتفاقية السلام.

تم اقتراح عدد من التفسيرات لهذه الأسعار المنخفضة: لم يكن هناك العديد من المصافي التي تستطيع تكرير مزائج حامضية مثل مزيج دار¹³⁵ (القليل من هذه المصافي موجود في الولايات المتحدة، وبالتالي فهي مستبعدة من شراء هذا المزيج بسبب العقوبات الأمريكية¹³⁶)، لأنه كانت هناك مشاكل في النقل أولاً بسبب اللزوجة العالية للمزيج¹³⁷، وثانياً بسبب "الاعتبارات السياسية"، وبعبارة أخرى، لأن بعض الشركات أو البلدان كانت تفضل عدم شراء النفط من السودان¹³⁸.

كانت الصين هي المشتري في عمليات بيع مزيج دار الرخيصة¹³⁹. وبعد السعر الأولي الرخيص، يبدو أن الحكومة السودانية أرسلت وفداً إلى الصين للتفاوض على سعر أفضل¹⁴⁰.

تحليل أسعار النفط

أجرت مؤسسة جلوبال ويتنس تحليلاً لأرقام مبيعات النفط السوداني بهدف التأكد من موثوقيتها، وذلك من خلال مقارنة المعلومات التي نشرتها الحكومة القومية مع الأرقام المذكورة في تقارير الصحيفة المتخصصة بصناعة النفط، وهي صحيفة RIM Crude Intelligence Daily، عن كل من عمليات البيع التي أجرتها الحكومة السودانية في عامي 2007 و 2008. وتم تحليل الأرقام المتعلقة بمزيجي النفط الخام اللذين تم تصديرهما، أي مزيج النيل ومزيج دار. لمزيد من التفاصيل حول كيفية القيام بالتحليل، وحول النتائج التفصيلية، انظر الملحق 2.

وقد تمت ملاحظة عدد من المفارقات بين مجموعتي البيانات. فبالنسبة لبيع مزيج النيل، كان هناك ما إجماليه 23 مقارنة ممكنة بين البيانات الحكومية والبيانات الصحفية. ومن بين هذه المقارنات كانت هناك 20 مقارنة بسعر أكبر لدى البيانات الصحفية للصناعة من الأرقام التي أوردتها الحكومة، بينما كان هناك 3 مقارنات بسعر أقل

لدى البيانات الصحفية من الأرقام التي أوردتها الحكومة. وإجمالاً فإن الأسعار الواردة في البيانات الصحفية لصناعة النفط، وبالتحديد في RIM Crude Intelligence Daily، كانت في المتوسط أكبر بـ 1.14 دولار أمريكي للبرميل عن تلك الأسعار التي أوردتها الحكومة. وقد لا يبدو ذلك الرقم كبيراً، إلا أنه بالنظر إلى بيع 57 مليون برميل خلال هذه الشهور، فإن الفارق المحتمل سيكون عشرات الملايين من الدولارات. وقد كان هناك عملية بيع في أغسطس 2008 أشارت الصحف إليها، حيث بيع البرميل بمبلغ 119.05 دولار أمريكي، بينما كان أعلى سعر بيع في هذا الشهر حسب وزارة المالية الوطنية 114.08 دولار أمريكي، وهو ما يمثل فارقاً قدره 5 دولارات تقريباً. ولم يرد في RIM Crude Intelligence Daily ذكر أو إفصاح عن هوية من اشترى هذا النفط."

الشفافية والتعظيم في مسائل النفط في السودان: حالة تاليسمان

كانت إحدى شركات النفط العاملة في السودان قد نشرت معلومات عن أسعار صادرات النفط. إنها شركة تاليسمان Talisman، وهي شركة نفط كندية كانت عضواً في كونسورتيوم (اتحاد) النيل الكبرى GNPOC قبل أن تنسحب من البلاد. وقد نشرت هذه الشركة حسابات الكونسورتيوم (اتحاد) لكمية النفط الخام التي تم استخراجها وبيعها للمصافي وتصديرها في عام 2001، قبل أن يبدأ اتفاق تقاسم عائدات النفط بين الشمال والجنوب¹⁴¹. ووفقاً للأسعار التي قدمتها حكومة السودان، احتسبت شركة تاليسمان أن مجموع صادرات النفط من الحكومة بلغ 151 مليون دولار. ولكن وفقاً لمتوسط سعر النفط السنوي لكونسورتيوم (اتحاد) مالي النيل الكبرى GNPOC، احتسبت تاليسمان أن مجموع صادرات النفط من الحكومة بلغ 163 مليون دولار¹⁴². وبعبارة أخرى، كان هناك تفاوت بنسبة ثمانية في المئة بين أسعار النفط التي أعلنتها الحكومة وأسعار النفط التي حققها الكونسورتيوم (اتحاد) النفطي. وأحد التفسيرات المحتملة لهذا هو أن الكونسورتيوم (اتحاد) النفطي تمكن من الحصول على سعر أعلى للنفط مما حصلت عليه الحكومة السودانية.

في عام 2001، كان كونسورتيوم (اتحاد) النيل الكبرى GNPOC هو الوحيد الذي يقوم باستخراج النفط في السودان، ولذلك فإن قيام شركة واحدة فقط بنشر الأرقام كان أكثر بروزاً ودلالة في ذلك الحين مما هو الآن. تم نشر الأرقام بعد الحصول على إذن من حكومة السودان¹⁴³، ولكن لعام 2001 فقط. وفي السنة التالية، توقفت شركة تاليسمان عن نشر مثل هذه الأرقام¹⁴⁴.

وفي اثنتين من الحالات، كشفت صحيفة RIM Crude Intelligence Daily المتوسط الشهري لكل مبيعات مزيج النيل التي أجرتها الحكومة. وفي كلا الشهرين أبريل ويونيو عام 2008، كان السعر المذكور في الصحيفة أعلى من السعر الذي أبلغت عنه الحكومة: في أبريل كان أعلى بـ 45 سنتاً وفي يونيو كان أعلى بـ 95 سنتاً¹⁴⁵.

وكانت المعلومات المتوفرة في الصحيفة أقل فيما يتعلق بأسعار مبيعات مزيج خام دار. ومن المعلومات التي توفرت، كانت هناك ما مجموعه 12 عملية مقارنة ممكنة بين بيانات الحكومة وبيانات الصحيفة. وفي حين لوحظ وجود نمط ثابت لمزيج النيل بفروقات صغيرة بين مجموعتي البيانات، وبصورة شبه دائمة في نفس الاتجاه، أي أن أسعار الصحيفة كانت أعلى قليلاً من أسعار الحكومة، فإن تحليل مزيج دار كشف نمطاً مختلفاً يصعب تفسيره. فقد لوحظ وجود فروقات أكبر بكثير، ولكن بصورة أقل نمطية: فأسعار الصحيفة كانت في بعض الأحيان أعلى من أسعار الحكومة، ولكن كانت أسعار الحكومة أحياناً هي الأعلى.

بطبيعة الحال، من الممكن أن تعود أسباب كل هذه الفروقات ببساطة إلى أن المعلومات الواردة في مقالات الصحيفة مغلوطة، ولا سيما لأن هذه المعلومات تأتي من تسريبات تكون غالباً مجهولة المصدر. وبدلاً من ذلك، يمكن أن تكون الفروقات ناجمة عن الاختلافات المحتملة في الإبلاغ عن مواعيد المبيعات بين المصدرين. بيد أن الفروقات الكبيرة تبرز الحاجة إلى إجراء عملية تدقيق ومراجعة مستقلة لا تتأثر بأي قيود أو محدوديات كهذه. ويجب أن تكون لهذه المراجعة صلاحية الاطلاع على بيانات عقود البيع والحسابات المصرفية، مما يسمح بالوصول إلى استنتاجات أكثر ثبوتاً مما هي عليه هنا. وينبغي أن تكون النتائج متاحة للاطلاع عليها من قبل الجمهور. ويجب ألا تقوم مراجعة الحسابات فقط بمقارنة أسعار البيع في العطاءات الحكومية، بل أن تنظر أيضاً في عمليات البيع التي تجريها شركات النفط العاملة في السودان، للتحقق من احتمالات وجود أسعار تحويلية. إذ تحدثت الأسعار التحويلية لدى الشركات التي تشتري وتبيع إحدى السلع عندما يقوم نفس الأشخاص بالتحكم بها وتحديد سعر البيع لأسباب تتعلق مثلاً بالتهرب من الضرائب. إن ذلك يثير القلق والمخاوف في السودان لأن اثنتين من الشركات الثلاث الرئيسية، أي شركة الصين الوطنية للبترول CNPC وشركة ONGC، هما مملوكتان لدولتيهما الصين والهند، ولأن هاتين الدولتين تشتريان كميات كبيرة من النفط السوداني¹⁴⁶.

السيطرة على وزارة الطاقة

خلال المفاوضات بشأن اتفاقية السلام الشامل، نُقل عن حزب المؤتمر الوطني أنه قال إنه سيمنح الجنوبيين سيطرة كاملة إما على وزارة الطاقة أو على وزارة المالية¹⁵⁴. ولكن هذا لم يحدث قط. إذ احتفظ حزب المؤتمر الوطني بالسيطرة على وزارة الطاقة مع إعطاء الحركة الشعبية لتحرير السودان منصب وزير الدولة في تلك الوزارة. ومنذ ذلك الحين، اشتكت وزيرة الدولة، أنجلينا تيني، من تهميش دورها داخل الوزارة¹⁵⁵.

العطاءات المغلقة

إن انعدام الشفافية حول أسعار مبيعات النفط ليس هو المشكلة الوحيدة في مبيعات النفط. فالحكومة القومية هي التي تتولى مسؤولية بيع النفط الذي يكون ملكاً لجميع الحكومات، أي الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات. وقد باعت الحكومة القومية النفط، في بعض الأحيان، عن طريق عروض بيع مغلقة لا يُسمح فيها إلا للشركات الصينية فقط بتقديم عروض الشراء. والأموال التي تتحقق في مثل هذه العروض هي التي تخضع لتقاسم الإيرادات، مما يجعل من الأهمية بمكان الحصول على أعلى الأسعار فيها. أما العطاء المغلق، فمن المرجح أن يحقق سعراً أدنى مما يحققه عطاء يحق فيه لأي شركة تقديم عرضها للشراء، وبالتالي فمن المرجح أن يكون العطاء المغلق لمصلحة الشركات التي دعت لتقديم عروضها الشرائية فقط.

وتمت العطاءات المغلقة المعروفة، التي نظمتها شركة سودابت Sudapet السودانية المملوكة للدولة، في عام 2007. ففي 26 يوليو 2007، جرى تنظيم عطاء لم تشارك فيه إلا شركات سينوكيم Sinochem و يونيك و Unipac وتشاينا أويل¹⁴⁷. Chinaoil وجميع هذه الشركات مرتبطة بالحكومة الصينية: فشرية سينوكيم مملوكة للدولة بنسبة 100%¹⁴⁸، وشركة يونيك مملوكة للدولة بنسبة 75%¹⁴⁹، أما تشاينا أويل فهي تابعة لشركة بتروتشاينا PetroChina، الشركة العامة التي تعدّ ذراع شركة الصين الوطنية للبترول CNPC المملوكة للدولة¹⁵⁰. وقد فازت بالعطاء شركة تشاينا أويل واشترت 1.5 مليون برميل شهرياً لمدة أربعة أشهر. وجرى عطاء مغلق آخر في نهاية عام 2007، ومن المتوقع أن عدداً قليلاً فقط من الشركات الصينية تمت دعوتها لتقديم عروض فيه¹⁵¹.

الحاجة للتحقق من أسعار النفط

تشير الأدلة المذكورة أعلاه إلى عدد من المشاكل عند بيع حصص الحكومات من النفط الخام. إذ لا يقوم بتسويق النفط إلا واحدة فقط من الحكومات، أي حكومة الخرطوم، وهي تشارك في تقاسم إيراداتها. وهذا يجعل من المستحيل على الحكومات الأخرى التي تشارك في الإيرادات، أي حكومة الجنوب وحكومات الولايات، أن تتحقق من صحة وصوابية الأسعار التي تقول حكومة الخرطوم إنها باعت النفط بموجبها. وهناك فروقات بين سعر النفط الذي تعلنه الحكومة والسعر الذي تنشره الصحافة النفطية، كما أن هناك مناسبات قامت فيها حكومة الخرطوم ببيع النفط عن طريق عطاءات مغلقة من المرجح ألا تكون في مصلحة حكومة الجنوب أو حكومات الولايات.

في ضوء هذه المشاكل، توصي مؤسسة جلوبال ويتنس بأن تباع حصص الحكومات من النفط من قبل مؤسسة للمبيعات، مثل شركة النفط المملوكة للدولة، سودابت، مع إنشاء هيئة مشتركة بين الشمال والجنوب للإشراف على عمليات بيع النفط. وينبغي أن تتألف الهيئة الإشرافية من مندوبين عن كل من حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب، وأن تكون لها صلاحية الاطلاع على كافة الوثائق المتعلقة بالمبيعات، وصلاحية إملاء الطريقة التي تنظم بها المبيعات. إن هذا لن يساعد فقط على بناء الثقة بين الشمال والجنوب فيما يتعلق بعدالة الأسعار المستلمة عن النفط، ولكن من شأنه أيضاً أن يساعد على تدريب المسؤولين الجنوبيين على مهارات تجارة النفط. لقد تم الاتفاق على شيء من هذا القبيل في الماضي، ولكنه لم ينفذ: ففي ديسمبر 2007، وافق حزب المؤتمر الوطني الحاكم على أن يمنح حكومة الجنوب دوراً في الهيئة التسويقية التابعة لوزارة الطاقة القومية¹⁵²، مع العلم أن ذلك لم يحدث¹⁵³. ويجب أن تباع كافة حصص الحكومات من النفط الخام عن طريق عطاء عام مفتوح للجميع.

بالإضافة إلى ذلك، ينبغي التحقق من أسعار النفط بواسطة مراجع حسابات مستقل. ويجب أن تكون لمراجع الحسابات صلاحية الاطلاع على عقود بيع النفط وعلى الحسابات المصرفية التي تودع فيها الإيرادات، ويتوجب أن تكون نتائج عملية المراجعة في متناول الجمهور.

لا يزال الشمال مديناً للجنوب بملايين الدولارات من أموال النفط

إن الحكومة المركزية تدين لحكومة جنوب السودان بملايين الدولارات من عائدات النفط غير المدفوعة¹⁵⁶. وفي شهر مارس 2009، بلغت المتأخرات 180 مليون دولار¹⁵⁷، أي ما يناهز الميزانية المجمعّة للتربية والصحة في جنوب السودان لعام 2009¹⁵⁸. وتبذل حكومة الجنوب قصارى جهودها لتحصيل هذه الأموال¹⁵⁹. كما ادعت حكومة الجنوب أن الحكومة القومية قررت اقتطاع 6.6 ملايين دولار من حصة حكومة الجنوب من النفط لتمويل الانتخابات القومية المقبلة¹⁶⁰. وفي يونيو 2009، قال كل من وزير الطاقة والتعدين، ووزير الدولة بوزارة المالية في حكومة الخرطوم، إن جميع المتأخرات المستحقة لحكومة الجنوب قد تم سدادها¹⁶¹، بالرغم من عدم ظهور أي وثائق تؤيد هذه الخطوة، لأن الأوراق التي قدمت إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط لم تُنشر بعد.

وتوجد متأخرات أخرى من عائدات حقول النفط في "أبيي" تدين بها الحكومة الوطنية إضافة إلى ذلك. فقد احتفظت الحكومة الوطنية بجميع عائدات حقول "أبيي" من 2005 إلى يونيو/حزيران 2008. وأما وقد تقررّت حدود "أبيي" فلا عذر لها الآن في التملص من دفع هذه المتأخرات. وتعهد الرئيس البشير بأن تتسلم حكومة الجنوب جميع العائدات بمجرد إنهاء إجراءات ترسيم الحدود وملكية حقول النفط¹⁶².

تلقي حكومة الجنوب العائدات النفطية لحقول "أبيي" منذ توقيع "خارطة طريق أبيي" في 8 يونيو/حزيران 2008، باستخدام تعريف "أبيي" في هذه الخارطة (للاطلاع على المزيد من التفاصيل، الرجاء مراجعة صفحة 36). وأوردت التقارير الشهرية "للجنة الفنية المشتركة" المبالغ المستحقة لولاية الوحدة، وولاية جنوب كردفان، وجماعتي المسيرية ودينكا نفوك، ولكنها لا توضح إذا كانت المسيرية ودينكا نفوك قد تسلمنا عائداتهما. ونفى زعماء الجنوب لوكالة رويترز تسلم أي جماعة من الجماعتين لحصتها. وأفادت وزارة المالية الوطنية أنها تلقت تعليمات في فبراير/شباط 2009 بتحويل هذه الأموال، وتذكر تقارير "اللجنة الفنية المشتركة" حول توزيع عائدات النفط أنه قد تم تحويل الأموال، ولكن لم تستطع بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام تأكيد تسلمها.

تسلمت الولايات جزءاً من عائداتها على الأقل: وتفيد تقارير الأمم المتحدة إلى تسلم ولايتي وارب وجنوب كردفان 10.77 مليون دولار لكل منهما¹⁶³.

3 التحقق من التكاليف والرسوم

ليست فقط كميات إنتاج النفط وأسعار بيعه هي التي تحتاج إلى التحقق لمعرفة كيفية تقاسم عائدات النفط في السودان، ولكن هنالك أيضاً مجموعة متنوعة من التكاليف والرسوم. هذا الفصل يبحث في التكاليف التي تطالب بها شركات النفط، ورسوم خطوط الأنابيب والرسوم الإدارية التي تفرضها وزارة الطاقة والتعدين القومية، وغيرها من التكاليف التي يقطعها الشمال من إيرادات الجنوب.

تكاليف شركات النفط

تؤثر تكاليف شركات النفط تأثيراً مباشراً على الأموال المتوفرة لتقاسم الإيرادات. وذلك لأن الأموال الخاضعة لتقاسم عائدات النفط هي فقط ما يتبقى بعدما تؤخذ هذه التكاليف في الحسبان. وعند ارتفاع تكاليف شركات النفط، ستخضع مبالغ النفط المتوفرة للحكومات (للاطلاع على التفاصيل، انظر الإطار).

كيفية العمل على عقود النفط السودانية

على غرار العديد من البلدان النامية الأخرى، يستخدم السودان اتفاقات لاقتسام الإنتاج بحيث يتم تقسيم النفط الخام بين الشركات والحكومة. وتسترد الشركات التكاليف التي تكبدتها في تطوير حقول النفط، وذلك ما يسمى "النفط استخراج تكاليف استعادة cost oil". ويحدد العقد نسبة مئوية قصوى لكمية النفط التي يمكن أن تطالب بها الشركات مقابل التكاليف التي تكبدتها، ويُشار إليها بـ "بدل التكاليف cost stop". ولا تحصل الشركات تلقائياً على هذه النسبة القصوى، ولكن يمكنها استعادة نفقات محددة تكون قيمتها القصوى هي هذه الكمية¹⁶⁴. وما يتبقى من كمية النفط، بعد اقتطاع نفط التكاليف، يُشار إليه بـ "النفط الربحي profit oil". ويحدد كل عقد كيفية تقسيم هذا النفط الربحي بين الشركات والحكومة، وفي حالة السودان، كلما ازدادت كمية النفط المنتجة يومياً، ترتفع نسبة "النفط الربحي" التي تذهب إلى الحكومة. وحصة الحكومات هذه من "النفط الربحي" هي التي تخضع لتقاسم الإيرادات.

بالإضافة إلى هذا النفط الربحي، تحصل الحكومة أيضاً على ما يُعرف بـ "النفط الفائض excess oil". وهو الفرق بين "بدل التكاليف" والتكاليف الفعلية التي تتم المطالبة بها، وترتفع كميته مع زيادة سعر النفط¹⁶⁵. في الوقت الحاضر، يشتهر بعض سكان الجنوب بأن عائدات هذا "النفط الفائض" تحتفظ بها حكومة الخرطوم. ينبغي على الحكومة القومية أن توضح كيفية التعامل بهذه الإيرادات، وأن تقدم أرقاماً لحجم الإيرادات الواردة من النفط الفائض، وأن تقوم بسداد المتأخرات عنه إذا لم تكن قد دفعتها من قبل¹⁶⁶.

لمعرفة كمية الأموال التي ينبغي أن تحصل عليها حكومة جنوب السودان، من الضروري أن نعرف (من بين أمور أخرى) شروط كل عقد والكميات الفعلية "لنفط التكاليف" التي تطالب بها شركات النفط. وهذه كميات ضخمة، تصل في معظم الأحيان إلى 45٪ من مجموع عائدات النفط¹⁶⁷. في الوقت الحاضر، لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمواطنين السودانيين التحقق من هذه التكاليف. فالحكومة القومية لا تقدم أي أرقام عن هذه التكاليف، سواء على موقعها الإلكتروني الذي تنشر عليه بيانات النفط، أو لدى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.

بالإضافة إلى عدم القدرة على التحقق من تكاليف شركات النفط، هنالك أيضاً مسألة حول ما تنفق شركات النفط أموالها عليه، أي السلع والخدمات التي يتم تعويضها عنها من خلال "نفط التكاليف". وعلى وجه الخصوص، أثرت مسألة شركات الخدمات النفطية التي تستعين بها كمسألة مثيرة للقلق من جانب وزراء في حكومة جنوب السودان¹⁶⁸. وبعض شركات الخدمات النفطية هذه هي شركات سودانية يُعتقد على نطاق واسع أنها ترتبط بالحزب الحاكم، أي حزب المؤتمر الوطني¹⁶⁹.

إن ينبغي ألا يكون التحقق من كميات " النفط استخراج تكاليف "داستعا" التي تطالب بها الشركات النفطية صعباً. فدفاتر وسجلات شركات النفط وشركات الخدمات النفطية ووزارة الطاقة والتعدين يجب أن تكون مفتوحة ومتاحة أمام مراجع حسابات مستقل. ويتبع على مراجع الحسابات التحقق من أن الإيصالات تتطابق مع كمية النفط التي تطالب بها شركات النفط "كنفط تكاليف". ويجب إيلاء اهتمام خاص للمدفوعات التي تسددها شركات النفط إلى شركات الخدمات النفطية السودانية، لمعرفة ما إذا كانت تلك الخدمات تستحق المدفوعات المذكورة. والنتائج التي يتم التوصل إليها يجب أن تنشر ليطلع عليها الجميع. إن هذا يصعب في مصلحة كل من حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان، ففي بلدان أخرى تبيّن أن شركات النفط تبلغ في كميات " النفط استخراج تكاليف " داستعا" التي تطالب بها، مما يؤدي إلى تخفيض عائدات الحكومة.

وفضلاً عن التحقق من التكاليف السابقة، فإن الطلبات التي يتم تقديمها في المستقبل من شركات النفط لاسترداد تكاليفها ينبغي أن تطلع عليها هيئة تضم موظفين أو مندوبين معيّنين بصفة مشتركة من قبل الشمال والجنوب. ومثل هذه الهيئة يمكن أن تكون هي نفسها الهيئة المشتركة المقترحة في هذا التقرير للإشراف على بيع النفط السوداني. والهيئة المشتركة ضرورية إذا كانت تكاليف شركات النفط تؤثر بشكل كبير على الأموال المتبقية لتقاسم الإيرادات، وبدونها فإن المخاوف ستستمر لدى الجنوبيين من احتمال حصول عمليات غش.

بالإضافة إلى التدقيق في كمية "نفط التكاليف"، من الضروري أيضاً أن تكون عقود النفط متاحة أمام الجميع. وبدون معرفة ما تنصّ عليه العقود حول تقسيم النفط بين الشركة والحكومة، فإن من غير الممكن تحديد الإيرادات التي يجب أن تستلمها حكومة الجنوب وحكومات الولايات. ويوصي صندوق النقد الدولي بأن تكشف جميع البلدان، على سبيل إظهار النية الطيبة، عن كافة التفاصيل المتعلقة بجميع العقود المبرمة، ولا سيما المتغيرات الرئيسية للعقود (التوزيع بين نفط التكاليف والنفط الربحي، وتقسيم النفط الربحي بين الحكومة وشركة النفط)¹⁷⁰. هذا وقد نشرت مصر، جارة السودان، عقودها النفطية¹⁷¹.

بعد تأخير طويل، تمكن بعض الوزراء في حكومة الجنوب الآن من الاطلاع على هذه العقود، حسبما نصت عليه اتفاقية السلام¹⁷². ولكن لا يكفي أن يقوم عدد قليل من الأشخاص المختارين بالاطلاع عليها، ويجب أن يتمكن المجتمع المدني وأشخاص آخرون في الحكومة من الاطلاع أيضاً، وذلك ليس فقط لاقتسام العائدات بصورة عادلة، ولكن كي يشهد الناس أيضاً بأنها تتم بصورة عادلة.

الرسوم الإدارية

بالإضافة إلى وجود مشاكل في التحقق من تكاليف شركات النفط، فإن حكومة الجنوب اشتكت أيضاً بشأن الرسوم الإدارية ورسوم خطوط الأنابيب التي تقوم وزارة الطاقة والتعدين القومية بخصمها من الإيرادات المستحقة لحكومة الجنوب.

يتم اقتطاع الرسوم الإدارية قبل تقاسم الإيرادات، وكان من المعتاد تحديدها بنسبة خمسة في المئة من مستحقات الحكومات، لكنها خفضت إلى ثلاثة في المئة في مارس 2007¹⁷³. هذه الرسوم التي تبلغ نسبتها ثلاثة في المئة تبلغ قيمتها ملايين الدولارات شهرياً (25.7 مليون دولار في أغسطس 2007)¹⁷⁴، وكانت مرتفعة بشكل خاص عام 2008 عندما كانت أسعار النفط في ذروتها. وقد أثارت حكومة جنوب السودان هذا الموضوع مراراً: في اجتماعات المفوضية القومية للبتروك NPC¹⁷⁵، ولجنة اقتسام الثروة حسب اتفاقية السلام الشامل¹⁷⁶، وفي نقاشات مع وزير الطاقة القومية¹⁷⁷، ولكن لم يتم التوصل إلى تسوية للمسألة حتى الآن. وليس واضحاً من أين يأتي رقم الثلاثة في المئة، ولا سيما أن هذه الرسوم سوف تختلف مع اختلاف أسعار النفط بينما تبقى الخدمة المقدمة هي نفسها. لقد تذرعت الحكومة القومية بالحجة القائلة بأنها لا تستطيع أن تقدم بياناً تفصيلياً لكيفية احتساب هذه الرسوم بسبب القيود القانونية¹⁷⁸. وإلى حد ما، يمكن القول إن الجنوب يدفع مسبقاً تكاليف الخدمات الإدارية للحكومة القومية، حيث أن الشمال يحصل على نصف عائدات آبار النفط في الجنوب، ويقطع أموالاً من الجنوب لقاء خدمات يوفرها في الجنوب.

رسوم خطوط الأنابيب

ويتم خصم رسوم خطوط الأنابيب أيضاً قبل تقاسم الإيرادات. ولكن على الرغم من أن تأثير الرسوم الكبير على حجم الأموال التي تبقى لتقاسم الإيرادات، لا ترد المعلومات المتعلقة بها في تقارير اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط، والتي تنشرها وزارة المالية القومية على موقعها الإلكتروني. بيد أن المعلومات حول هذه الرسوم

مدرجة في تقرير أطول قليلاً تستلمه اللجنة نفسها من الوزارة. يبين الجدول أدناه الرسوم التي تم خصمها في شهري أغسطس وسبتمبر 2008 .

تتراوح قيمة هذه الرسوم بين ثلاثة وثمانية في المئة من حصص الحكومات عن النفط في هذين الشهرين¹⁸⁰. ولا يُعرف على أي أساس يتم تحديد هذه الرسوم. ويبدو من الغريب أن رسوم المربعات 1 و 2 و 4 ارتفعت بين أغسطس وسبتمبر في حين أن رسوم المربع A 5 هبطت. ويذكر "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان" أن رسوم خطوط الانابيب يتم احتسابها باستخدام معايير معينة محددة سلفاً، ولكن مع حدود قصوى يحددها سعر النفط¹⁸¹.

ليس من الكافي أن تحظى نخبة قليلة من الناس على عقود البترول بل يجب أن يستطيع المجتمع المدني وآخرون في الحكومة الحصول عليها أيضاً.

بلغت رسوم خطوط الأنابيب أكثر من 40 مليون دولار في أغسطس 2008 ، وأكثر من 44 مليون دولار في سبتمبر 2008¹⁸². إلى من يذهب هذا المال؟ إلى حكومة الخرطوم، أو إلى الشركات التي تمتلك خطوط الأنابيب، أو إلى الائتئين معاً؟ في الوقت الحاضر، لا يمكننا أن نعرف الإجابة على ارتفاع رسوم أنابيب نقل النفط بحيث وصلت إلى 44 مليون دولار في سبتمبر 2008 . هذا السؤال لأن "اتفاقيات خطوط أنابيب النفط الخام"، التي تذكر تفاصيل تقاسم الإيرادات بين الحكومة والشركات التي أنشأت خطوط الأنابيب، بقيت سرية. وقد أشار تقرير صادر عن شركة استشارية في مجال الطاقة إلى انتقال ملكية خط أنابيب شركة النيل الكبرى الذي يربط بين المربعات 1 و 2 و 4 وبورسودان إلى الحكومة بعد 15 عاماً من إنتاج النفط، أي في عام 2014¹⁸³، وهذا يعني ضمناً أن الحكومة فقط سوف تتلقى العائدات من هذا الخط بعد ذلك التاريخ¹⁸⁴.

ولذلك، فخلاصة القول هي أن رسوم خطوط الأنابيب في السودان مرتفعة لدرجة تكفي لأن يكون لها تأثير كبير على إيرادات الحكومات من النفط، وليس من الواضح إلى من تذهب هذه الرسوم، وذلك بسبب انعدام الشفافية حول اتفاقيات خطوط الأنابيب. ومن المرجح أن يصبح هذا النقص في الشفافية أكثر إشكالية في حال تصويت جنوب السودان ليصبح دولة مستقلة في عام 2011 (انظر الفصل 5). إن اتفاقيات اقتسام الإنتاج التي تنص على كيفية تقسيم النفط بين الحكومة والشركة ليست هي وحدها التي يجب أن تكون مكشوفة على الملأ، وإنما أيضاً اتفاقيات خطوط أنابيب النفط الخام. كما أن مراجعة حسابات إنتاج النفط السوداني وإيراداته، والتي وردت توصية بشأنها في مكان آخر من هذا التقرير، يجب أن تشمل أيضاً تدقيقاً ومراجعة لرسوم خطوط الأنابيب.

وزير الطاقة الجنوبي جون لوك جوك منخرط في تنظيم صناعة النفط ومنخرط تجارياً في صناعة النفط: تضارب واضح في المصالح.

تكاليف الخدمات المقدّمة إلى الجنوب

اقتطعت الحكومة القومية أموالاً من عائدات النفط التي تدين بها لحكومة الجنوب، وذلك عن خدمات مقدّمة إلى الجنوب، مثل بناء الطرق. إن تكاليف هذه الخدمات المقدّمة من الشمال إلى الجنوب لا يمكن التحقق منها من قبل اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط. وهذه الاقتطاعات كانت تقدر عادة ببضع مئات من ملايين الدولارات في السنة (في عام 2005 كانت 194.5 مليون دولار¹⁸⁵)، وكانت أقل بكثير في عام 2008 (بين يناير وسبتمبر 2008 كانت 10 ملايين دولار¹⁸⁶) وحتى الآن لم تبلغ شيئاً لعام 2009¹⁸⁷. وتتلقى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط معلومات عن المبالغ المالية التي يتم خصمها، ولكنها ليست في وضع يمكنها من التحقق فيما إذا كانت هذه المبالغ المالية صحيحة، بل وإذا تم تقديم الخدمات المذكورة فعلاً. لقد وردت مزاعم إلى موظفي مؤسسة جلوبال ويتنس بأن بعض الاقتطاعات كانت تُستخدم لتمويل مشاريع تنمية مثيرة للجدل في الجنوب، ومن بينها بناء مستشفيات ومدارس ليست سوى مباني فارغة، من دون موظفين ولا عاملين ولا مرضى أو طلاب، وكذلك بناء مساجد في مناطق ذات أغلبية مسيحية¹⁸⁸. ولم يكن بالإمكان التحقق من صحة هذه الادعاءات.

أرباح شركات النفط: حالة سودابت Sudapet ونايلبت Nilepet

ليست تكاليف شركات النفط هي وحدها المثيرة للجدل، ولكن أيضاً أرباح شركة النفط المملوكة للدولة، أي شركة سودابت¹⁸⁹. إن سودابت تملك حصة كبيرة في كل من اتحادات شركات النفط في السودان¹⁹⁰، وبالتالي فإنها تتلقى حصة من أرباح هذه الاتحادات¹⁹¹. بيد أن أرباح سودابت وحصتها من أرباح شركات النفط لا تخضع لتقاسم الإيرادات بموجب اتفاقية السلام. لقد كانت هذه إحدى أهم القضايا المطروحة في أجندة "المفوضية القومية للبتروول"¹⁹².

وكان رد حكومة جنوب السودان هو التفاوض للحصول على حصص خاصة بها في شركة نفط مملوكة لحكومة الجنوب، وهي مؤسسة النيل للبتروول NPC، أو شركة نايلبت Nilepet. وقد حققت بعض النجاح في هذا المضمار¹⁹³: فلها عشرة في المئة في المربع B وقد تمتلك عشرة في المئة في المربع 5B. ليس أي من هذين المربعين حالياً في طور الإنتاج، وبالتالي فإنه لا توجد عائدات، على الأقل في الوقت الحاضر، لحكومة الجنوب من هذه الحصص والأسهم¹⁹⁵.

غير أن التشكيلة الحالية لشركة نايلبت تبعث على القلق لأن مجلس إدارتها يرأسه وزير الطاقة والتعدين في حكومة الجنوب، جون لوك جوك، كما يضم المجلس وزراء آخرين في حكومة الجنوب¹⁹⁶. وبعبارة أخرى، فإن نفس الأشخاص الذين يتولون مسؤولية تنظيم صناعة النفط يعملون أيضاً في شركات النفط ولهم مصالح تجارية فيها. وقد ساعدت النرويج في إنشاء شركة نايلبت، وذكرت أن التركيز الرئيسي في عملها هو الحد من مخاطر الفساد من خلال ضمان الشفافية وأسلوب الإدارة الجيد للشركات¹⁹⁷. ولم يتحقق هذا الهدف نظراً لتضارب المصالح الواضح في الطريقة التي تم بها تأسيس شركة نايلبت، بحيث يقوم نفس الأشخاص بإدارة الشركات وتنظيم الرقابة عليها في آن معا.

وليست حكومة الجنوب هي الوحيدة التي حققت تضارب المصالح داخل شركات النفط المملوكة لها، فالحكومة القومية قامت بذلك أيضاً. وقد قال البنك الدولي إن اختصاصات الحكومة "من المهام التنظيمية ليست مستقلة عن نشاطاتها التجارية". وبعبارة أخرى، إن نفس الأشخاص يتولون مسؤولية بيع النفط وتنظيم الرقابة على عملية البيع أيضاً¹⁹⁸.

وتوصي مؤسسة جلوبال ويتنس بأن تقوم شركة سودابت بإشراك حكومة جنوب السودان في أرباحها المتأتية من آبار النفط الجنوبية. وتشمل هذه الأرباح حصتها من "النفط الربحي" في المربعات المنتجة للنفط وأي أرباح مالية تحققها. وللقيام بذلك، من الضروري أن تفتح سودابت دفاتر حساباتها لتتم مراجعتها كل سنة من قبل مراجع حسابات مستقل ومؤهل، على أن تكون تقاريره مكشوفة ومتاحة للجمهور. لقد طلب صندوق النقد الدولي مراراً أن يتم نشر مراجعة حسابات سودابت التي جرت في عامي 2004 و 2005، ولكن كل ما حدث حتى الآن هو تقديم ملخصات لها إلى موظفي صندوق النقد الدولي^{199 200}.

ينبغي على شركة نايلبت أيضاً أن تفتح دفاترها لإجراء مراجعة لحساباتها، ويجب على حكومة جنوب السودان أن تعلن نتائج تلك المراجعة للجمهور. وإذا بدأت شركة نايلبت في جني الأرباح، ينبغي عليها أيضاً اقتسام تلك الأرباح مع الحكومة القومية. غير أنه حتى لو لم تكن شركة نايلبت تحصل على أي حصص في المربعات المنتجة للنفط، فإنه يبقى من المهم أن تكشف دفاتر حساباتها لتتم مراجعتها، لأن هناك احتمالاً كبيراً بأن تصبح قريباً شركة النفط الوطنية لأحد أكثر البلدان اعتماداً على النفط في العالم.

4 ضمان الرقابة على عائدات النفط

تنصّ اتفاقية السلام الشامل على أن "تحفظ جميع مستويات الحكومات كافة الإيرادات والعائدات التي تتلقاها في حسابات عامة تكون خاضعة للمساءلة والمراقبة العامة". وفي الوقت الحالي، لا يمكن تدقيق عائدات النفط التي تتلقاها الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات من قبل الصحفيين أو المنظمات غير الحكومية، أو من قبل المواطنين المعنيين.

مشاكل في تدقيق الحسابات الحكومية

هناك مُراجع مدقق عام معيّن من قبل الحكومة القومية التي نشرت أرقاماً عن الإيرادات التي تلقتها الحكومة من قطاع النفط. لكن المشكلة هي أن تقاريره ليست متوفرة على نطاق واسع. إذ يتم تقديم ملخصات التقارير إلى البرلمان، ولكن مثل سائر القضايا الحساسة الأخرى في شمال السودان، فالمجتمع المدني لا يتمتع بحرية التعليق والنقد. فالصحافة، على سبيل المثال، تخضع للرقابة. وفي عام 2003، ذكر المُراجع العام أن موظفيه تلقوا تهديدات بالقتل عند قيامهم بالحسابات المالية لولايتيّ جنوب وغرب دارفور²⁰¹.

غير أنه لا يوجد مُراجع عام في جنوب السودان: فقد تمت إقالته في فبراير 2008²⁰²، ولم يتم تعيين بديل له بالرغم من أن هذا المنصب مفروض دستورياً²⁰³. لقد تمت الاستعانة بشركة المحاسبة البريطانية PKF من قبل ديوان المراجعة لجنوب السودان في أكتوبر 2007 لكي تقوم بمراجعة وتدقيق عائدات النفط لحكومة الجنوب،²⁰⁴ وغير ذلك من أعمال التدقيق. ومع ذلك، فإن مراجعة الحسابات لعام 2005 وعام 2006 لم يتم استكمالها حتى الآن²⁰⁵، ولم تُنشر النتائج التي توصل إليها ديوان المراجعة أو شركة PKF.

مشاكل في الرقابة على الإيرادات في حكومات الولايات

يحق للولايات المنتجة للنفط الحصول على اثنين في المئة على الأقل من عائدات النفط الحكومية الناتجة عن أبار النفط في تلك الولايات. وقد استلمت الولايات بضعة ملايين من الدولارات من أموال النفط في كل شهر منذ التوقيع على اتفاقية السلام في عام 2005²⁰⁶. وفي ولاية أعالي النيل، لا يوجد دليل كافٍ على كيفية إنفاق أموال النفط هذه. فقد تم التعهّد بتنفيذ عدد قليل من مشاريع البنية التحتية إبان الاستعدادات للاحتفال بالذكرى السنوية لاتفاقية السلام في يناير 2009²⁰⁷. في ولاية الوحدة، هناك على الأقل بعض المشاريع التي يجري تنفيذها بشكل ملحوظ، ولا سيما في أعمال البناء. ومع ذلك، فإن الأعمال تقوم بها شركات يقع مقرها في الخرطوم²⁰⁸، وهذا يعني أنه على الرغم من أنه يتم حالياً شق الطرق، فإن الأرباح المتأتية من الأعمال يتم تحويلها من جديد إلى الشمال. وفي جنوب كردفان، يقال إن البيانات المالية للولاية محجوبة ومستترة لدرجة أن وزارة المالية غير متأكدة من إيراداتها²⁰⁹. وقد أعلن وزير المالية في حكومة جنوب السودان عزمه على العمل مع حكومات الولايات للحد من احتمالات إساءة استخدام التحويلات عن طريق المحسوبية والفساد، وذلك في كلمته الخاصة بميزانية العام 2009²¹⁰. وقامت مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC في جنوب السودان بما لا يقل عن تسع زيارات لولايات الجنوب خلال عام 2008 لمراقبة استخداماتها للأموال²¹¹، ولكن حسب علمنا في مؤسسة جلوبال ويتنس، لا توجد تقارير مناحة للجمهور عن الاستنتاجات التي توصلت إليها.

يجب فرض تشريعات تطالب شركات الموارد الطبيعية بنشر المدفوعات التي تقوم بها للحكومات.

وفي منطقة أبيي، ليس من الواضح حتى من الذي يجب أن يستلم عائدات النفط المستحقة لجماعتين عرقيتين، هما قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نفوك، ناهيك عن ماهية آليات الرقابة التي يُعوّل عليها لضمان عدم إساءة استخدام الأموال، التي من المقرر أن تبلغ نحو 2 مليون دولار لكل منهما في الشهر²¹².

التشريعات التي تلزم شركات النفط بنشر مدفوعاتها ستساعد على التحقق من عائدات النفط

إذا كانت هناك إرادة سياسية، ليس من الصعب التحقق من أرقام النفط التي يتم على أساسها تقاسم الإيرادات. وهناك سوابق ناجحة أنجزتها "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI". إذ يتبع على شركات النفط بموجب القانون أن تكشف أرقام المدفوعات التي تسددها للحكومات، كما يتوجب على الجهات المستفيدة (أي حكومة الجنوب وحكومات الولايات، بالإضافة إلى قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نفوك في أبيي) أن تكشف للجمهور عما تسلمه. وهذا الأمر ينشئ مجموعتين من الأرقام، ويسمح لمراجع حسابات مستقل أن يقارن إحدى المجموعتين بالأخرى لاكتشاف أي فروقات بينهما.

السلطة الممنوحة للمجلس التشريعي لجنوب السودان لإصدار قوانين تتطلب الكشف المزدوج

من البديهي أن صلاحيات المجلس الوطني (البرلمان القومي) في الخرطوم تتضمن إصدار التشريعات التي تفرض على شركات النفط الكشف عن أرقام مختلفة، ولكن ذلك يقع أيضاً ضمن صلاحيات المجلس التشريعي لجنوب السودان. إن اتفاقية السلام تحدد اختصاصات كل من السلطتين التشريعتين، وتنص على أن لحكومة جنوب السودان "صلاحيات تشريعية وتنفيذية حصرية" على "أي مسألة تتعلق ببند [تكون فيه صلاحية لكل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب] لا يمكن معالجته على نحو فعال من قبل ولاية واحدة ويتطلب تشريعا أو تدخلا من حكومة جنوب السودان، بما في ذلك [...] والموارد الطبيعية والغابات". وهذا بند تتمتع كل من الحكومتين بصلاحيات بشأنه: إذ تنص اتفاقية السلام على أن "الحكومة القومية [و] حكومة جنوب السودان [...]، يجب أن تكون لهما اختصاصات تشريعية وتنفيذية في [...] المسائل المتعلقة بالضرائب والإتاوات والتخطيط الاقتصادي على النحو المحدد في اتفاق تقاسم الثروة". وهو أيضاً بند لا يمكن معالجته على نحو فعال من قبل ولاية واحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدستور ينص أيضاً على أن "المسؤوليات الأساسية لحكومة جنوب السودان يجب أن تتضمن تعزيز أسلوب الحكم الجيد [...] وأنه "يجب أن تعتمد الدولة أفضل الممارسات المعروفة في الاستخدام المستدام والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية". وينص الدستور القومي المؤقت، كما ينص الدستور المؤقت لجنوب السودان، على أن "إجراءات المحاسبة والمعايير والمساءلة المالية يجب تنظيمها بموجب القانون".

وينبغي على المجلس الوطني (البرلمان القومي) إصدار التشريعات التي تفرض نشر المدفوعات من جانب جميع شركات الموارد الطبيعية، ونشر الإيصالات من جانب جميع الحكومات المستفيدة، وهي حكومة الوحدة الوطنية وحكومة جنوب السودان وحكومات الولايات المنتجة للنفط. وينبغي أيضاً أن يقوم المجلس التشريعي لجنوب السودان بإصدار التشريعات التي تفرض نشر المدفوعات من جانب جميع شركات الموارد الطبيعية العاملة في جنوب السودان، وإصدار الإيصالات من جانب حكومة الجنوب وحكومات الولايات المنتجة للنفط.

ولأن معظم المدفوعات التي تقدمها شركات النفط للحكومة هي في صيغة نفط خام بدلاً من المال، يجب أن تتضمن المدفوعات المنشورة كافة أشكال السداد، سواء كانت نقدية أو عينية. وفيما يتعلق بالنفط، فإن هذا يعني أن تكشف الشركات النفطية عن حجم كميات النفط التي تقدمها للحكومة القومية بموجب عقود تقاسم الإنتاج. وبالنسبة للحكومة القومية، يعني أيضاً الكشف عن كمية النفط التي تسلمها وكمية الأموال التي تنشأ عن هذا النفط. وبالنسبة لحكومة الجنوب، من شأنه أن يعني الكشف عن حجم الأموال التي تتلقاها من الحكومة القومية كمدفوعات عن النفط.

وبطبيعة الحال، لا تشمل التشريعات التي تصدر في الجنوب إلا شركات الموارد الطبيعية العاملة في الجنوب. ولكن بالنسبة لشركات النفط، فإن هذا الأمر يعني جميع اتحادات الشركات التي تنتج النفط في الوقت الحاضر، باستثناء شركة بترو إنرجي Petro Energy التي تعمل في المربع 6. وبالتالي فالتشريعات التي تصدر في الجنوب فقط سوف تشمل جميع شركات النفط التي تستمد حكومة الجنوب إيرادات منها. إن تشريعات من هذا القبيل من شأنها أن توفر لجنوب السودان وسيلة للتحقق من صحة البيانات المنشورة عن النفط من جانب حكومة الخرطوم، والتي تتوقف عليها نسبة 98% من دخل حكومة الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، من شأنه أيضاً أن يساعد على تجنب وقوع جنوب السودان فريسة للفساد المرتبط بأعمال النفط، والذي تشهده بلدان عديدة أخرى غنية بالنفط وشعوبها فقيرة، إذا أصبح جنوب السودان دولة مستقلة في عام 2011.

و لا تتطلب التشريعات التي نوصي بها هنا حول الكشف عن عائدات النفط، بالضرورة تقديم مشروع قانون جديد، بل يمكن سنها من خلال إضافة عدد قليل من البنود إلى مشروع قانون ذي صلة، يكون قيد المناقشة.

وبالإضافة إلى التشريعات المذكورة أعلاه، يتحتم أيضاً على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تكشف هوية الأشخاص المفوضين من قبلها بالتوقيع على الوثائق الخاصة بحسابات عائداتها النفطية، بما في ذلك صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA . و سوف يساعد ذلك على أن تثق الحكومة القومية بأن تحويلاتها المالية إلى الحكومات الفرعية تسير وفقاً لدفاتر الحسابات، ويساعد على أن يثق المجلس الوطني (البرلمان القومي) بأن الحكومة القومية تدفع أموال النفط وفقاً لدفاتر وزارة المالية، ويساعد على أن يثق المواطنون السودانيون بأن أموال النفط الخاصة بهم تصل إلى حسابات حكوماتهم.

ويجب توفير بيان محاسبي مفصل للأموال التي يتم تحويلها، لإظهار الكمية الآتية من تقاسم صادرات النفط، والكمية الآتية من صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA (انظر الإطار)، والكمية الآتية من منطقة أبيي، والكمية المتعلقة بمدفوعات متأخرة. ويمكننا أن نرى أهمية القيام بذلك، على سبيل المثال، حيث أن وزارة المالية القومية ذكرت أن مبلغ 1.458 مليار دولار تم تحويله إلى حكومة الجنوب من عائدات النفط في عام 2007²¹³ في حين أن المراجع العام في الخرطوم ذكر رقماً أعلى منه بنسبة 15%²¹⁴. كيف يكون ذلك؟ ما هي كمية الأموال التي يجب أن يتوقع المجتمع المدني الجنوبي أن تكون حكومته قد استلمتها؟ يمكن أن تكون هذه الأرقام صحيحة من المصدرين إذا كان الرقم الأكبر بينهما، على سبيل المثال، يشمل أيضاً تحويلات من صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA ، ولكن في الوقت الحاضر لا يمكننا أن نعرف أيهما هو الرقم الصحيح. هناك تفاوت بينهما يبلغ مليون دولار، وهو فرق لا يستهان به.

ذكرت وزارة المالية في الخرطوم أنه قد تم تحويل 1.458 بليون دولار لحكومة الجنوب على شكل عوائد نفطية في 2007 في الوقت الذي ذكر فيه المدقق العام أن هذا الرقم هو أعلى بمقدار 15%.

حسابات الادخار لعائدات النفط

حساب تثبيت عائدات البترول لا يقوم بتثبيت إيرادات النفط نصت اتفاقية السلام الشامل على إنشاء "صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول"²¹⁵ ORSA ليكون مصداً يخفف من صدمات التغيرات في أسعار النفط. والمغزى من ذلك هو أن تودع الأموال فيه عندما تكون الأسعار فوق مستوى مرجعي متفق عليه، وأن تُسحب منه عندما تكون الأسعار منخفضة²¹⁶. بيد أن هذا الحساب لا يقوم بالمهمة المقصودة منه. فقد سُحبت مبالغ كبيرة من الحساب في عام 2006 على الرغم من أن أسعار النفط كانت أعلى من المستوى المرجعي. وبحلول نهاية السنة، كان الحساب شبه فارغ²¹⁷. ومع هبوط أسعار النفط، فإن كلاً من الحكومة القومية وحكومة الجنوب تشقان طريقهما بصعوبة لتحقيق التوازن في ميزانيتهما. وفي الواقع، حدثت أعمال شغب في ولاية الاستوائية الوسطى في أبريل 2009 لأن حكومة الجنوب أخفقت في دفع مرتبات الموظفين المدنيين والعسكريين²¹⁸. و كان من الممكن تفادي هذه الاضطرابات لو تم تشغيل "حساب تثبيت الإيرادات ORSA" بالطريقة المقصودة منه.

وهناك عدة مسائل ومشاكل أخرى تتعلق بالحساب إذ لا يودع في الحساب إلا الأموال الآتية من مبيعات مزيج النيل، وليس تلك الآتية من مزيج دار، وهذا خرق من الناحية الفنية لاتفاقية السلام الشامل²¹⁹. فحكومة الجنوب لا يمكنها الاطلاع على هذا الحساب بمعزل عن الحكومة القومية²²⁰، ويرجع ذلك جزئياً إلى أن هناك حساباً واحداً فقط تشترك فيه الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات. كما أن الحساب متوافق مع الشريعة الإسلامية، مما يعني أن الفائدة لا يتم تحصيلها على الرصيد فيه. إن حكومة الجنوب تود أن تكون قادرة على اكتساب الفائدة عن حصتها في رصيد الأموال²²¹. وفي يوليو 2008، برز اقتراح بتقسيم الحساب إلى حسابي ادخار، واحد للشمال وواحد للجنوب، وتمت إحالة هذا الاقتراح إلى وزارة المالية القومية للحصول على فتوى استشارية²²². منع بنك جنوب السودان من حفظ أمواله الاحتياطية بالعملة الأجنبية.

وردت شكوى أخرى من حكومة الجنوب بأن التحويلات المالية عن النفط تجري حالياً بالجنبيه السوداني، وليس بالدولار الأمريكي كما كان يحدث في الماضي. إن الدستور المؤقت لجنوب السودان ينص على أن بنك جنوب السودان يمكنه أن يحتفظ بأمواله الاحتياطية بالعملة الأجنبية²²³، في حين أن القانون الذي ينظم عمل بنك السودان المركزي يمنع بنك جنوب السودان من امتلاك احتياطي قومية²²⁴. وقد نوقشت هذه المسألة في اجتماعات اللجنة السياسية التنفيذية المشتركة لحزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان. كما

قدم الجنوب اقتراحاً لحزب المؤتمر الوطني حول هذه المسألة²²⁵. ومفوضية التقدير والتقويم ترفع التقارير عن هذه المسألة، وينبغي على الجهات الدولية الراحية لاتفاقية السلام أن تمارس الضغط من أجل السماح للبنك بتنفيذ المهام المنوطة به في دستور جنوب السودان.

5 نهاية اتفاق تقاسم الثروة

إن اتفاقية السلام الشامل هي تدبير مؤقت قصير المدى، من المقرر أن ينتهي في وقت قريب، في حين أن نفط البلاد سوف يستمر متدفقاً لفترة أطول بكثير. ففي عام 2011، أي في غضون عامين، من المقرر أن يقوم شعب جنوب السودان بالتصويت حول ما إذا كان يريد الانفصال أو البقاء جزءاً من السودان الموحد. وفي الوقت نفسه، من المقرر أن يصوت شعب أبيي حول ما إذا كان ينبغي الاحتفاظ "بوضعه الخاص" في الشمال، أو أن يصبح جزءاً من جنوب السودان. كما تتضمن اتفاقية السلام مجموعة ضخمة من التفاصيل عن المرحلة الانتقالية، ولكنها لا تحتوي على أي نصّ بخصوص مستقبل العلاقات بين الشمال والجنوب بعد عام 2011. ما الذي سيحدث للنفط وإيرادات النفط وأموال العائدات النفطية، سواء بقيت الوحدة أو نشأ الاستقلال؟

عائدات النفط بعد عام 2011

ماذا سيحدث لعائدات النفط بعد عام 2011؟ إن اتفاقية السلام تغطي الفترة الممتدة حتى إجراء الاستفتاء، إلا أنها لا تطبق بعد ذلك. وهذا يعني أنه حتى لو صوت الجنوب على البقاء في السودان موحد، فإنه لا يزال من غير الواضح ما الذي سيحدث لما يكاد يُعتبر أهم مصدر لإيرادات حكومة الجنوب. فإذا قرّر الجنوب التصويت لصالح الانفصال، فإن الدولة التي ستتشكل حديثاً ستكون محصورة برأ وليس لها سواحل على البحر. إن كل النفط في جنوب السودان يتم تصديره حالياً عبر خطوط أنابيب تمرّ في الشمال (انظر الخريطة على الصفحة 14)، مما يعني أن دولة مستقلة في جنوب السودان لا بدّ لها أن تتعاون مع الخرطوم لكي تكون قادرة على تصدير نفطها. يتضمن هذا إجراء مفاوضات حول عبور النفط، الأمر الذي يمكن أن يُرفض أو أن يكون باهظ التكاليف، فضلاً عن أنه يتطلب استتباب السلام والأمن اللازمين لتوفير القدرة على استخراج النفط ونقله. وإذا أصبح جنوب السودان دولة مستقلة، فإنه يواجه خطراً حقيقياً بالوقوع في "لعنة الموارد" التي أصابت غيره من البلدان الغنية بالنفط. إن الشفافية بشأن الإيرادات هي الخطوة الأولى نحو تفادي هذه اللعنة.

وإذا صوت الجنوب فعلاً للانفصال، وكان تصدير النفط لا يزال جارياً بعد عام 2011، سيكون هناك بحكم الواقع شكل من أشكال تقاسم العائدات بين الشمال والجنوب، حتى ولو كان في صيغة رسوم على خطوط الأنابيب فقط. ويبدو أن حزب المؤتمر الوطني، الحزب الحاكم في الخرطوم، يجادل بأن مشروع قانون حول الاستفتاء ينبغي أن يتضمن بنوداً حول اقتسام العائدات بين الشمال والجنوب، في حال كان تصويت الجنوب لصالح الاستقلال²²⁶. لقد حان الوقت الآن لمناقشة هذا الخيار حول كيفية تقاسم الإيرادات، قبل أن ينتهي مفعول الاتفاق الراهن لتقاسم الثروة، وقبل أن تصبح هذه المناقشات أكثر صعوبة. إن آلية لكلا الجانبين ملائمة للتحقق من أرقام تقاسم الإيرادات، يتعين إنشاؤها في المستقبل في أي اتفاق لتقاسم الثروة، حتى ولو كان اتفاقاً على رسوم خطوط الأنابيب فقط.

لقد أظهرت حكومة الجنوب قدراً كبيراً من المرونة بشأن هذه المسائل. وعلى وجه الخصوص، فإن الأشخاص المفوضين بتوقيع اتفاقية السلام نيابة عن الجنوب عرضوا تقاسم العائدات من منطقة أبيي في فترة ما بعد عام 2011²²⁷، ويُقال إنهم اقترحوا الفصل بين مسألتَي ترسيم الحدود وتقاسم الثروة النفطية في أبيي، مما يسمح بإمكانية بقاء جزء من منطقة أبيي داخل جنوب السودان على أن يتم تقاسم الثروة النفطية في هذه المنطقة مع شمال السودان²²⁸. وتواجه المناقشات حول ما سيحدث بعد الاستفتاء صعوبات سياسية، بالنظر إلى أن اتفاقية السلام تشدّد على جعل الوحدة جذابة ومرغوبة، ولكن المناقشات ليست مستحيلة، كما يتضح مما فعله المستشار الرئاسي في الجنوب، السيد/ منصور خالد، حيث أجرى نقاشاً عاماً حول فترة ما بعد الاستفتاء في جوبا في أكتوبر 2008²²⁹. وقامت النزوح بدراسة سيناريوهات مختلفة لاقتسام عائدات النفط بعد عام 2011 والعمل مع الحكومتين بشأن هذه المسائل²³⁰. ينبغي العمل على تكثيف مثل هذه الجهود.

هذا ويُعرب كثير من الجنوبيين عن الأمل في إمكانية إنشاء خط آخر لأنابيب النفط من شأنه أن يحول دون الاضطرار إلى الاعتماد على خط الأنابيب المستخدم حالياً والذي يمرّ عبر شمال السودان. والخياران المحتملان لخط أنابيب جديد للنفط من جنوب السودان هي إما نحو الغرب للانضمام إلى خط الأنابيب بين تشاد والكاميرون، أو نحو الشرق إلى ساحل كينيا. والفرص ضئيلة جداً لأي من هذين الخيارين بأن يؤتي أكله في المدى القصير، كما أن الاحتمالات منعدمة لوجود خط أنابيب قابل للاستخدام في الوقت المحدد عام 2011. يجب على الجنوبيين أن يكونوا واقعيين في هذا الشأن: فلا يكفي أن يأملوا فقط بوجود خط أنابيب آخر، بل لا بدّ لهم من إبرام اتفاق جديد لتقاسم العائدات، سواء أكانت نتيجة الاستفتاء هي الوحدة أو الاستقلال.

الترتيبات التعاقدية للنفط بعد عام 2011

ماذا سيحدث بالعلاقات التعاقدية بين شركات النفط والحكومة؟ إن معظم شركات النفط، وجميع شركات النفط العاملة حالياً، قد أبرمت عقوداً مع الحكومة القومية²³¹، ولكن الكثير من مربعات هذه الشركات تقع في المنطقة التي يمكن أن تصبح جزءاً من دولة مستقلة في جنوب السودان (انظر الخريطة على الصفحة 14). فإذا قرّر الجنوب الانفصال، ما هي القوانين التي ستطبق، وأي عقود سيتم الالتزام بها؟ إن عدم وجود إجابات واضحة على هذه الأسئلة لا يعرقل فقط الاستثمار في جنوب السودان، وإنما يشكل أيضاً مصدراً محتملاً للنزاع وعدم الاستقرار والقتال.

قد يتصور المرء أنه في ظل هذه الظروف التي يحيطها الالتباس، قد ترغب شركات النفط ببناء علاقات مع حكومة جنوب السودان. حتى الآن، لم تقم إلا شركة توتال بفتح مكتب لها في جوبا. ولم تقم بذلك اتحادات الشركات الأخرى التي استثمرت ملايين في جنوب السودان، مثل كونسورتيوم (اتحاد) النيل الكبرى GNPOC، وكونسورتيوم (اتحاد) النيل الأبيض WNPOC، وكونسورتيوم (اتحاد) بترودار Petrodar، وكونسورتيوم (اتحاد) سوداباك²³² Sudapak، فضلاً عن الشركات المكوّنة لها، وشركة الصين الوطنية للبترول CNPC، وشركة ONGC الهندية، وشركة بتروناس Petronas وشركة ظافر Zafir للنفط. والتفسير الوحيد الذي سمعته مؤسسة جلوبال ويتنس لذلك كان في معظم الأحيان أن الحكومة القومية لن تسمح لشركات النفط أن تقوم بذلك²³³. ينبغي على المجتمع الدولي أن يضع الأولوية لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة القومية وحكومة الجنوب بشأن الترتيبات التعاقدية في مرحلة ما بعد عام 2011.

أموال عائدات النفط بعد عام 2011

ماذا سيحدث لصناديق أموال النفط المشتركة بين الشمال والجنوب بعد عام 2011؟ إن صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، الذي أنشأته اتفاقية السلام الشامل، يحتوي حالياً على 26 مليون دولار (في شهر مارس 2009)²³⁴، ولكن وردت إليه في الأونة الأخيرة أموال أكثر من هذا المبلغ بكثير. كما أن خارطة طريق أبيي أنشأت صندوقاً آخر مشتركاً لأموال النفط بين الشمال والجنوب، اسمه "صندوق دعم الوحدة". وتساهم حكومة الخرطوم بنصف العائدات التي تتلقاها من أبيي لهذا الصندوق، كما تساهم فيه حكومة الجنوب بربع العائدات التي تتلقاها من أبيي. وخلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009، وصل رصيد هذا الصندوق إلى 18 مليون دولار²³⁵. وفي كلا الصندوقين، يمكن أن تُحتسب كمية الأموال التي تعود إلى كل من الحكومتين في كل صندوق، ولكن أن الأوان اليوم، وقبل أن تتصاعد التوترات السياسية، لكي نحدّد بشكل دقيق ما الذي سيحدث بعد عام 2011.

خلاصات

تصبّ الشفافية حول الإيرادات في مصلحة كل أصحاب الشأن تقريباً. فالمواطنون يحصلون على المعلومات الأساسية التي يحتاجونها لمساءلة حكوماتهم حول إدارة إيرادات مواردهم الطبيعية. والشركات تحصل على بعض الحماية من مزاعم الفساد أو التواطؤ، كما تحصل على مزيد من التكافؤ في مجالات التنافس مع غيرها من الشركات. والحكومات تحصل على مناخ مؤات أكثر للاستثمار ويمكن أن تتوصل لمعرفة الفاسدين داخل صفوفها، وأن تزيد الإيرادات التي تتدفق على خزينتها. وعلى سبيل المثال، يُقال إن "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI" في نيجيريا أدخلت حوالي 1 مليار دولار إلى خزينة الحكومة النيجيرية عن صناعة النفط والغاز في عامي 2004 و 2005، نتيجة لعمليات التحقق التي شرعت بها²³⁶.

وفي السودان، ترتبط الشفافية حول الإيرادات بشكل معقد بعملية السلام التي وضعت نهاية لأطول حرب أهلية في أفريقيا. تقوم اتفاقية السلام الشامل على قاعدة تقاسم الثروة النفطية بين الأعداء السابقين. والقدرة على القيام بتقاسم عادل تتوقف بشكل حاسم على الدقة في معرفة كمية النفط التي يتم إنتاجها في البلاد، ومعرفة أسعار بيعها. والحكومة القومية تنشر أرقام هذه الكمية، ولكن المشكلة هي أنه لا يمكن لحكومة الجنوب أو للمواطنين السودانيّين التحقق من هذه الأرقام. إن عدم القدرة على التحقق من هذه الأرقام مسألة مقلقة، ولا سيما في بلد شهد جيلين اثنين من النزاع والقتال وعدم الثقة.

هذا وتسود لدى الكثير من الجنوبيين مشاعر الريبة، وهناك فكرة منتشرة على نطاق واسع بأن حكومة الخرطوم تحتال على حكومة الجنوب بمبالغ ضخمة من أموال النفط.

و تثير التحليلات الواردة في هذا التقرير تساؤلات خطيرة بشأن دقة كميات النفط التي نشرتها حكومة الخرطوم. فالأرقام الخاصة بكمية النفط المنتجة في مبيعات النفط الجنوبية، والتي تنشرها حكومة الخرطوم، لا تتطابق مع ما تنشره شركة الصين الوطنية للبترول CNPC المملوكة للدولة. وهناك أيضاً فروقات في بيانات مبيعات النفط الصادرة عن حكومة الخرطوم وعن الصحافة المتخصصة بالنفط.

بالإضافة إلى هذه الفروقات، هناك أيضاً مسائل تتعلق بمئات ملايين الدولارات من عائدات النفط المتأخرة المستحقة على حكومة الخرطوم لحكومة الجنوب، ولأن شركة النفط المملوكة للدولة التابعة لحكومة الخرطوم تمتلك حصصاً في جميع المبيعات النفطية وتحقق أرباحاً لا يتم تقاسمها مع الجنوب، ولأن صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA لم يعمل على تثبيت عائدات النفط، ولأن حكومة الخرطوم تجري استقطاعات من حصة الجنوب في أموال النفط مقابل الخدمات الأخرى المقدّمة.

وعندما تؤخذ كل هذه المسائل بعين الاعتبار، فإنها تشكل معاً مبرراً قوياً لقيام طرف مستقل بالتحقق من أرقام النفط. إن مثل هذا التحقق ليس صعباً من الناحية التقنية، ولكنه يتطلب إرادة سياسية. كما يتطلب القيام بتدقيق ومراجعة أرقام النفط على أن تكون نتائج هذه المراجعة متاحة أمام الجمهور، وأن تقوم شركات النفط بنشر المدفوعات التي تقدمها إلى الحكومة.

و مثل هذه الشفافية مطلوبة للمساعدة على إيجاد الثقة اللازمة لجعل الوحدة جذابة. وبصورة مماثلة، إذا قام الجنوبيون بالتصويت لصالح الاستقلال، ستصبح الدولة الجديدة في جنوب السودان البلد الأكثر اعتماداً على النفط في العالم، وبالتالي البلد الأكثر حاجة للشفافية.

ويجب أن تبتذل الأطراف الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل، بما فيها المملكة المتحدة والولايات المتحدة والنرويج وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي، المزيد من الجهود لتعزيز هذه الشفافية. كما يتبع عليها إقناع حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب بالتوصل إلى اتفاق بشأن ما سيحدث لاقتسام عائدات النفط، سواء صمدت الوحدة أو نشأ الاستقلال في نهاية عام 2011، عندما ينتهي الترتيب الحالي لتقاسم الثروة.

عشر توصيات رئيسية

1

يجب التحقق من كميات النفط المنتجة وكميات صادراته ومبيعاته التي يعتمد عليها تقاسم الإيرادات

- يتعين على الحكومة القومية وحكومة الجنوب العمل على ساصدار قوانين تفرض على شركات الموارد الطبيعية التي تعمل في أراضيها أن تكشف عن العائدات التي تدفعها للحكومات، وتفرض على الحكومة أن تنشر إيصالات بما استلمته من أموال. ويقع من ضمن صلاحيات المجلس التشريعي في الجنوب إصدار مثل هذا القانون. وينبغي أن يشمل هذا القانون أي مدفوعات نقدية أو عينية: وهذا يعني أنه يتوجب على شركات النفط الكشف عن كميات النفط التي تقدمها إلى الحكومات كجزء من "عقود تقاسم الإنتاج". ومن شأن فهذا الكشف من شأنه إيجاد مجموعتين من الكميات: ما تقول الشركات إنها تدفعه وما تقول الحكومات إنها تتلقاه. كما ينبغي إنشاء هيئة من أصحاب الشأن للإشراف على الكشف عن هذه الكميات والأرقام. وتوفر "مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية EITI" النصح والمشورة إلى كل من الحكومتين للعمل على سن هذا القانون مع الانتباه إلى أنه، في الوقت الحاضر، لا يمكن للحكومة القومية ولا لحكومة الجنوب الانضمام إلى مبادرة EITI: بالنسبة للحكومة القومية، لأن المجتمع المدني لا يتمتع بحرية التعبير، وبالنسبة لحكومة الجنوب لأن حكومات المناطق الفرعية لا تستطيع الانضمام حالياً. وإذا كان لجنوب السودان أن يصبح دولة مستقلة عقب استفتاء عام 2011، ينبغي أن يصبح دولة مرشحة للانضمام إلى مبادرة EITI.
- ينبغي أن تقوم شركة تحفوق مستقلة بمراقبة كميات النفط المنتجة والمصدرة في السودان، على أن تدفع الدول المانحة أجور وأتعاب هذه الشركة. ويجب أن تنشر على الملأ النتائج التي تتوصل إليها، كما يتبع على هذه الشركة أن تساعد على تدريب المسؤولين في حكومة جنوب السودان على كيفية مراقبة إنتاج النفط. وينبغي على شركة المراقبة هذه أن تخضع للمساءلة أمام "مفوضية التقدير والتقييم"، الهيئة التي يترأسها شخص أجنبي، والتي أنشئت لمراقبة تنفيذ اتفاقية السلام.
- أرقام النفط التي يعتمد عليها تقاسم الإيرادات ينبغي أن تخضع للمراجعة من قبل مراجع حسابات مستقل، تكون أجرته مدفوعة من قبل الدول المانحة. وهذه الأرقام تشمل كميات النفط المنتجة والمصدرة، والأسعار التي تباع بها ورسوم خطوط الأنابيب والرسوم الإدارية التي تفرضها حكومة الخرطوم. ينبغي أن تعود عملية مراجعة الحسابات إلى عام 2005، عندما بدأ تطبيق اتفاق اقتسام الثروة، ويجب أن تكون نتائجها علنية. إن عملية مراجعة الحسابات لازمة للتحقق من أن الأسعار المعلنة صحيحة ودقيقة، وبالتالي أن حكومة الجنوب تتلقى حصتها العادلة من عائدات النفط.
- ينبغي أن تنشر الحكومة القومية الأرقام عن قطاع النفط بفارق تأخير زمني لا يتعدى شهراً واحداً، حسبما أوصى به صندوق النقد الدولي²³⁷. في الماضي، كان هناك فارق تأخير زمني لمدة سنتين حتى موعد نشر البيانات. يجب أن تنشر المعلومات في الصحف، وليس فقط على الموقع الإلكتروني: فليس ما يُنشر هو المهم، وإنما المهم أيضاً أن يشهد الناس بأنه يُنشر فعلاً.

2

ينبغي التوصل إلى اتفاق بشأن ما يحدث لتقاسم الثروة والترتيبات التعاقدية عندما ينتهي الاتفاق الحالي

في عام 2011

- يجب على المجتمع الدولي أن يضع الأولوية لتسهيل التوصل إلى اتفاق بين الحكومة القومية وحكومة الجنوب على تقاسم الثروة والترتيبات التعاقدية في مرحلة ما بعد عام 2011 . وذلك يشمل التوصل إلى اتفاق بشأن استخدام خطوط أنابيب النفط، وما سيحدث للأموال الموجودة في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA وصندوق دعم الوحدة في فترة ما بعد عام 2011 . وينبغي أن يتضمن أي اقتراح حول تقاسم الإيرادات بعد عام 2011 مراقبة من قبل طرف ثالث مستقل، تقوم بتمويله الجهات المانحة للسودان.
- لقد أصبحت المصالح المتعلقة بالطاقة لكل من الصين واليابان معرضة للخطر في جنوب السودان. كما أن استثمارات الصين أيضاً على المحك. يتعين على البلدين استخدام نفوذهما لتعزيز الاستقرار من خلال تشجيع المناقشات بين الشمال والجنوب على تقاسم الإيرادات والترتيبات التعاقدية في مرحلة ما بعد عام 2011 .

3

التكاليف والرسوم المقتطعة من عائدات النفط ينبغي أن تخضع للمراجعة والتدقيق. وذلك يشمل

المدفوعات من استثمارات شركات النفط، ورسوم خطوط الأنابيب والرسوم الإدارية التي تفرضها حكومة الخرطوم

- إن التكاليف التي تطالب بها الشركات النفطية، والتي تؤثر تأثيراً كبيراً على الأموال المتبقية لتقاسم الإيرادات، ينبغي أن تخضع أيضاً للمراجعة من قبل مراجع حسابات مستقل، مع نشر النتائج التي يتوصل إليها لكي يطلع عليها الجمهور. يجب أن تعود مراجعات الحسابات إلى عام 2005 ، عندما بدأ تنفيذ اتفاق تقاسم الثروة، وأن تكون نتائجها علنية. ومن مصلحة كل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب القيام بهذه المراجعات.
- إن البيانات النفطية المنشورة من قبل الحكومة القومية، والتي يتم عرضها على اللجنة المشتركة (بين الشمال والجنوب) لتوزيع عائدات النفط، ينبغي أن تتضمن تحليلاً مفصلاً لبيانات التكاليف التي تطالب بها شركات النفط، بما فيها ذلك مبلغ التكلفة الاحتياطية لأموال النفط (ما يسمى ب "النفط الفائض") المتبقية لتقاسم الإيرادات. ويجب أن يخضع هذا "النفط الفائض" أيضاً لعملية تقاسم الإيرادات. في الوقت الحاضر، ليس من الواضح ما إذا كان كذلك.
- ينبغي مراجعة وتدقيق نسبة الثلاثة بالمائة التي تقتطعها حكومة الخرطوم كرسوم إدارية من حصة حكومة الجنوب في عائدات النفط. ويجب ألا تكون هذه الرسوم أكثر من التكاليف التي تم تكديدها فعلاً. بل يمكن القول إنه ينبغي ألا تكون هناك أية رسوم على الإطلاق، لأن حكومة الخرطوم تحصل على حصة 50 ٪ من عائدات آبار النفط في الجنوب.
- يجب التدقيق في رسوم خطوط الأنابيب. ففي الوقت الحالي، تبلغ هذه الرسوم نسبة كبيرة من عائدات النفط للحكومات (بين ثلاثة وثمانية في المئة في أغسطس وسبتمبر 2008)، ولكن لا يمكن للمواطنين السودانيين ولا يمكن لحكومة الجنوب التحقق من صحة الرسوم التي يتم اقتطاعها، لأن عقود خطوط الأنابيب لا تُنشر للجمهور. ينبغي أن تُنشر هذه العقود حقاً.
- إن شركة النفط القومية سودابت Sudapet ، وشركتها الأم "المؤسسة السودانية للنفط SPC" ، وشركة نايلبت Nilepet المملوكة لحكومة جنوب السودان، ينبغي مراجعة حساباتها كل سنة من قبل مراجع حسابات مؤهل ومستقل، ويجب أن تكون تقاريره في متناول الجمهور. لقد جرت مراجعة

الحسابات المالية لشركة سودابت في عامي 2004 و 2005 ، وطلب صندوق النقد الدولي مراراً أن يتم نشرها، ولكن كل ما حدث حتى الآن هو تقديم ملخصات لها إلى موظفي صندوق النقد الدولي²³⁸. في الوقت الراهن، لا تنتشر سودابت حساباتها أو تقاريرها السنوية، على الرغم من كونها شركة منتجة لكميات كبيرة من البترول²³⁹. ويبدو أن "المؤسسة السودانية للنفط SPC" تعدّ تقريراً سنوياً تطلع عليه المفوضية القومية للبترول، ولكنه لا يوضع في متناول الجمهور²⁴⁰.

4

كلا الطرفين في اتفاقية السلام يجب أن يشتركا في الإشراف على تسويق نفط البلاد

- يجب أن تباع حصص الحكومات من النفط الخام من قبل مؤسسة للمبيعات، مثل شركة النفط المملوكة للدولة، سودابت، مع إنشاء هيئة إشرافية مشتركة بين الشمال والجنوب للمراقبة والإشراف على مبيعات النفط. وينبغي أن تضم الهيئة الإشرافية ممثلين لكل من حكومة الخرطوم وحكومة الجنوب. ويتبع أن تكون لها صلاحية الاطلاع على جميع وثائق المبيعات، وصلاحية تحديد الطريقة التي يتم بها تنظيم عمليات البيع. في الوقت الحاضر، تقوم وزارة الطاقة القومية في الخرطوم ببيع النفط (الذي تعود إيراداته لكل من الحكومة القومية وحكومة الجنوب)، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام الثقة حول الأسعار المنشورة لمبيعات النفط.
- يجب أن تتم كافة عمليات بيع حصص الحكومات من النفط الخام عن طريق مناقصة عامة ، وأن تذهب إلى أعلى سعر معروض في كل عطاء. لقد جرت مناقصات مغلقة في الماضي، وكانت الشركات الصينية فقط هي التي تمكنت من المشاركة فيها.

5

يتعين على المجتمع الدولي بذل المزيد من الجهود لتعزيز الشفافية

- إن الأطراف الدولية الضامنة لاتفاقية السلام الشامل، ومن بينها المملكة المتحدة والنرويج والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، والاتحاد الأفريقي، والأمم المتحدة، قامت بدعم اتفاق تقاسم العائدات النفطية من خلال التوقيع على اتفاقية السلام، ولكنها لم تفعل ما يكفي لتعزيز الشفافية التي تؤسس لها الاتفاقية. إن هذه الأطراف، وغيرها من البلدان المعنية بالشأن السوداني، يجب أن تفرض على الحكومة القومية وحكومة الجنوب أن تكونا أكثر شفافية، وينبغي تقديم المساعدة التقنية إلى حكومة الجنوب وحكومات الولايات لتحقيق هذه الغاية.
- إن السودان بلد من بلدان "التعاون الأساسي" في برنامج "النفط من أجل التنمية" النرويجي. وعلى النرويج أن تحدد شروطاً واضحة لما تتوقعه من السودان والبلدان الأخرى التي تتعامل معها من تحسينات قابلة للقياس في الحوكمة الجيدة وحقوق الإنسان. وينبغي أن تنتشر هذه الشروط وترفع تقارير بانتظام حول الأهداف التي تحققت والتي لم تتحقق. فإن لم تفعل فإن النرويج تخاطر بضیاع الفرصة التي يتيحها ما تقدمه من مساعدة إنمائية لإحداث تغيير فعال طويل الأمد.
- يجب أن تستخدم الصين واليابان نفوذهما القوي، نظراً لكونهما أهم المشترين للنفط السوداني، من أجل تعزيز الشفافية. كما تتمتع الصين بمزيد من النفوذ لأن شركاتها المملوكة للدولة تمتلك معظم الحقوق في جميع حقول النفط السودانية المنتجة، باستثناء حقل واحد. وينبغي أن تكون الدول المستوردة للنفط السوداني شفافة بخصوص كميات وارداتها، بحيث تصبح بمثابة مصدر للتثبت من أرقام الصادرات. في الوقت الحاضر، تقوم الصين واليابان بالإبلاغ عن وارداتهما من النفط السوداني، ولكن لا تقوم بذلك جميع الدول المستوردة.

6

ينبغي أن يكون هناك المزيد من الرقابة على إيرادات النفط، لدى الحكومة القومية وحكومة الجنوب

وحكومات الولايات

- يتعين على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تنشر حساباتها الحكومية بعد مراجعتها. وعلى وجه الخصوص، يجب أن تقوم حكومة الجنوب بتعيين مراجع عام (هذا المنصب شاغر في الوقت الحاضر، على الرغم من أنه منصب إلزامي بموجب الدستور)، وأن تنشر تقارير شركة المحاسبة البريطانية PKF، التي تقوم بتدقيق حسابات حكومة الجنوب. كما يتبع على حكومة الخرطوم أن تجعل تقارير المراجع العام للحسابات القومية متاحة على نطاق أوسع.
- يتوجب على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تنشر الأرقام الخاصة بأموال النفط التي قامت بتحويلها (في حالة الحكومة القومية) أو استلامها (في حالة حكومة الجنوب وحكومات الولايات)، وأن تصرّح من أين أتت هذه الأموال (من تقاسم عائدات النفط، أو من صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، أو من سداد المتأخرات أو غيرها). وينبغي نشر هذه الأرقام في الصحف، وليس فقط على الموقع الإلكتروني. في الوقت الراهن، تنشر الحكومة القومية بيانات عن كمية أموال النفط التي تقوم بتحويلها، ولكن ليس في الوقت الصحيح دائما. كما أن حكومة الجنوب وحكومات الولايات لا تنشر بانتظام بيانات عن كمية أموال النفط التي تتلقاها.
- ينبغي أن تقوم الأطراف الدولية المانحة بتقديم الدعم التقني إلى حكومات الولايات المنتجة للنفط، وإلى المجموعتين العرقيتين: قبيلة دينكا نقوك وقبيلة المسيرية، لإدارة ملايين الدولارات من عائدات النفط التي تستلمها، أو سوف تستلمها.
- يتعين على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تكشف هوية الأشخاص المفوضين بالتوقيع على حسابات العائدات النفطية، بما فيها صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA.
- يتوجب على الحكومة القومية وحكومة الجنوب وحكومات الولايات أن تبيّن كيف تعترم إنفاق عائدات النفط، وأن تذكر في نهاية السنة كيف أنفقت بالفعل تلك العائدات.

7

يجب استخدام عائدات النفط المودعة في حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، لتثبيت الإيرادات

فعليا

- ينبغي إنشاء القواعد التنظيمية التي يتقرّر بموجبها متى تُسحب أموال من صندوق حساب تثبيت الإيرادات ORSA، وأهم قاعدة بينها هي أنه إذا كان سعر النفط أعلى من المستوى المرجعي، فإنه يجب ألا تُسحب أي أموال. وما لم يتم تطبيق هذه القاعدة، فإن الحساب لن يستطيع تحقيق هدفه في تثبيت الإيرادات.
- ينبغي إنشاء هيكلية شفافة لأسلوب الإدارة الجيدة (الحوكمة) لصندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، حسبما أوصى به البنك الدولي.
- يتعين إنشاء حسابين منفصلين لتثبيت إيرادات النفط في الشمال وفي الجنوب. فمن شأن ذلك تمكين كلا الطرفين من اتخاذ القرارات حول كميات الأموال التي يسحبانها من هذا الحساب، وتمكين الجنوب من اكتساب الفوائد على أمواله المدخرة. في الوقت الحاضر، هناك حساب واحد يشترك فيه الشمال والجنوب، والطرفان ملزمان بأن يسحبا الأموال منه في نفس الوقت معا.

- ينبغي إيداع عائدات كل مزائج النفط السوداني في حساب تثبيت الإيرادات ORSA ، إذا كانت الأسعار فوق المستوى المرجعي. في الماضي، لم تودع إلا عائدات مزيج النيل، وليس مزيج دار.

8

ينبغي تجنب حالات تضارب المصالح في شركات النفط المملوكة للدولة السودانية، وتلك المملوكة

لحكومة جنوب السودان

- في الوقت الحالي، يقوم نفس الأشخاص بإدارة شركات النفط في السودان والرقابة عليها أيضاً. وهذا ينطبق على كل من شركة النفط سودابت Sudapet المملوكة للدولة، وشركة نايلبت Nilepet المملوكة لحكومة جنوب السودان.

9

ينبغي أن تعمل "المفوضية القومية للبترول" حسب الطريقة المحددة لها في اتفاقية السلام

ينبغي أن تقوم المفوضية القومية للبترول بوضع سياسات الطاقة في البلاد. والخطوات الأولى لتحقيق ذلك هي أن تعقد المفوضية اجتماعات منتظمة، وأن يكون هناك فريق كامل من الموظفين في السكرتارية الخاصة بها.

10

ينبغي تعيين عدد أكبر من الجنوبيين في مناصب خاصة بقطاع النفط

- يجب أن تنظر الجهات المانحة للسودان في سبل ووسائل لبناء قدرات الجنوبيين في قطاع النفط، من أجل زيادة فرص العمل المتاحة لهم في شركات النفط ووزارة الطاقة القومية. وقد حدّدت اتفاقية السلام نتائج مستهدفة لعدد الجنوبيين الذين يجب تعيينهم في المناصب المتوسطة والمناصب العليا في قطاع الخدمة المدنية القومية، ولكن لا يتم الوفاء بها حالياً.

الملحق 1

منهجية البحث لتحليل أرقام صادرات النفط

من المهم الانتباه إلى أن كلاً من الطرق والأساليب المذكورة أدناه لا تقدم إلا إشارات تقريبية فقط لحجم صادرات النفط من السودان. وهذا يعني أن الفروقات الصغيرة في الأرقام لا تثبت بالضرورة أي خطأ في الأرقام التي نشرتها الحكومة القومية (أو البلدان المستوردة).

ومعظم المعلومات التي نشرتها حكومة الخرطوم تشير إلى الصادرات من جانب الحكومة، لأن هذه الصادرات فقط هي التي لها صلة بعملية تقاسم الثروة، ولكن هناك بعض الأرقام المتوفرة عن إجمالي الصادرات.

(أ) مقارنة حجم الصادرات النفطية التي نشرتها الحكومة القومية مع حجم الواردات النفطية التي نشرتها الهيئات الجمركية في البلدان المستوردة

إن كميات النفط الخام السوداني التي تعلنها البلدان الأخرى أنها تستوردها متوفرة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية²⁴¹، وهي مجموعة من الإحصاءات التي تم جمعها من هيئات الجمارك في مختلف البلدان. وبالنسبة للبلدان غير المدرجة في قاعدة بيانات الأمم المتحدة، تم شراء أرقام إحصائية مرادفة لها، ومستمدة من هيئات الجمارك الوطنية من مؤسسة "خدمات البيانات التجارية Data Trade Services"، وهي مؤسسة تجارية خاصة. ومع ذلك، فلا تزال بيانات بعض البلدان المستوردة غير متوفرة. لقد تم تقدير كمية البيانات المفقودة من خلال مقارنة البيانات المتوفرة مع الوثيقتين الوحيدتين اللتين تم العثور عليهما، واللتين ذكرتا قائمة بجميع البلدان التي يصدر السودان النفط إليها. وقد أعد بنك السودان هاتين الوثيقتين، وكانت إحداها عن العام 2006 والأخرى عن الفترة بين يناير وسبتمبر 2007.²⁴² وبالنسبة لعام 2006، لم تتوفر البيانات الجمركية من البلدان المستوردة في خمسة في المئة من قيمة الصادرات التي أفاد بها بنك السودان. وبالنسبة للفترة بين يناير وسبتمبر 2007، لم تتوفر البيانات الجمركية من البلدان المستوردة في أربعة في المئة من قيمة الصادرات التي أفاد بها بنك السودان. وتستخدم عمليات تحليل بيانات الاستيراد والتصدير المذكورة في هذا التقرير الرقم الأكثر تحفظاً بين هذين الرقمين. وبعبارة أخرى، فإنها تفترض أن صادرات النفط الخام من السودان كانت بنسبة أربعة بالمائة أكثر مما تذكره البلدان المستوردة، لأن البيانات لم تكن متوفرة من جميع البلدان المستوردة.

ووردت البيانات من "قاعدة بيانات الأمم المتحدة" ومن مؤسسة "خدمات البيانات التجارية" بالكيلوجرام أو بالطن، في حين أن البيانات التي قدمتها الحكومة السودانية كانت بعدد البراميل من النفط. وقد تم تحويل الوزن إلى الحجم باستخدام كثافة 7.452 برميل للطن الواحد. وهذه هي الكثافة المحددة للنفط السوداني²⁴³.

كميات النفط الخام المصدرة من السودان، وفقاً لما ذكرته الحكومة السودانية ووفقاً لما ذكرته البلدان المستوردة

أرقام الحكومة السودانية عن حجم الصادرات النفطية	أرقام البلدان المستوردة عن حجم واردات النفط السوداني ²⁴⁴	الاستنتاجات
---	---	-------------

أرقام البلدان المستوردة تنسجم مع أرقام الحكومة	91.0 مليون برميل ²⁴⁶	90.1 مليون برميل ²⁴⁵	2006
أرقام البلدان المستوردة تنسجم مع أرقام الحكومة	133.6 مليون برميل ²⁴⁸	137.8 مليون برميل ²⁴⁷	2007
أرقام البلدان المستوردة تنسجم مع أرقام الحكومة	132.5 مليون برميل ²⁵⁰	135.2 مليون برميل ²⁴⁹	2008

(ب) المقارنة بين كميات الصادرات النفطية التي نشرتها الحكومة القومية والحجم الإجمالي لناقلات النفط التي رست في ميناء بورسودان

تم استحصال سجلات جميع الناقلات التي وصلت إلى مرفأ البشاير في بورسودان (مرفأ تصدير النفط) في الفترة بين 1 يناير و 31 ديسمبر 2006 . وتم تحويل طاقة الحمولة الكلية لناقلات من عدد الأطنان إلى عدد البراميل، باقتطاع كمية 10.000 طن من طاقة الحمولة الكلية، وذلك عن كميات النفط الخام المصدرة من السودان، وفقاً لما ذكرته الحكومة السودانية ووفقاً لما ذكرته البلدان المستوردة كميات النفط الخام المصدرة من السودان، وفقاً لما ذكرته الحكومة السودانية ووفقاً لما يُستخلص من الطاقات الاستيعابية لناقلات التي رست في مرفأ تصدير النفط أفراد الطاقم والوقود والمياه وغيرها، وعلى افتراض أن كثافة النفط الخام هي 7,452 برميل للطن الواحد²⁵¹.

وتم في هذا التحليل إدراج ناقلات المنتجات النفطية وناقلات المنتجات العامة التي رست في مرفأ البشاير، بالإضافة إلى ناقلات النفط لأنه يتم تصدير النفط الخام فقط من مرفأ البشاير. أما الناقلات غير النفطية، فإنها تمثل 3% و 4% و 11% من إجمالي طاقة الحمولة الكلية لناقلات التي وصلت إلى مرفأ البشاير في الأعوام 2006 و 2007 و 2008 على التوالي.

كميات النفط الخام المصدرة من السودان، وفقاً لما ذكرته الحكومة السودانية ووفقاً لما يُستخلص من الطاقات الاستيعابية لناقلات التي رست في مرفأ تصدير النفط

أرقام الحكومة السودانية عن حجم الصادرات النفطية	إجمالي القدرة الاستيعابية لجميع الناقلات التي رست في مرفأ تصدير النفط الخام في بورسودان	النسبة المئوية التي كانت بها القدرات الاستيعابية لناقلات أكبر من أرقام الحكومة	
90.1 مليون برميل ²⁵²	101.1 مليون برميل	12%	2006
137.8 مليون برميل ²⁵³	161.0 مليون برميل	17%	2007
135.2 مليون برميل ²⁵⁴	160.6 مليون برميل	19%	2008

الملحق 2

منهجية البحث ونتيجة تحليل أسعار النفط

حصلت مؤسسة جلوبال ويتنس على تقديرات لثمن مبيعات النفط السوداني من الصحافة المتخصصة بالنفط، وأجرت مقارنة لهذه التقديرات مع أرقام المبيعات التي نشرتها الحكومة السودانية. وبطبيعة الحال، فإن هذه لا تعتبر إلا وسيلة للمقارنة التقريبية: أرقام مبيعات النفط التي نشرتها الصحافة تأتي في معظمها من خلال تسريبات من شركات النفط. وفي بعض الأحيان، قد تكون لدى المشتريين والبائعين على حد سواء أسباب ومبررات كثيرة لتضخيم أو تقليل السعر في عملية بيع محددة. وقد وردت كل المعلومات الصحافية من صحيفة RIM Crude Intelligence اليومية.

ولا يتضمن تحليلنا إلا سعر عطاءات النفط الخام للمؤسسة السودانية للنفط SPC المملوكة للدولة، وليس سعر بيع النفط من قبل الشركات العاملة، لأن من الواضح أن هذا السعر لا يخضع لتقاسم الإيرادات. ولم يتم إدراج الصفقات لأجل، والتي تباع فيها المؤسسة السودانية للنفط SPC كمية معينة من النفط لمشتري واحد خلال عدد من الأشهر، وذلك لأن السعر في هذه الصفقات يرتبط بمعادلة خاصة لمتوسط أسعار البيع في تلك الأشهر، وهو ما لم يكن متوفراً. وقد تم تحليل بيانات مزيجي النفط السوداني، مزيج النيل ومزيج دار، بشكل منفصل. وجميع الأسعار المنقولة عن كل من الحكومة والصحافة كانت أسعار التسليم على ظهر السفينة (fob)، وبعبارة أخرى، لم تكن تتضمن تكاليف النقل.

إن الصحافة المتخصصة بالنفط تنقل ثمن مبيعات النفط ليس بعدد الدولارات للبرميل، ولكن بالدولارات للبرميل بالمقارنة مع سعر مرجعي للنفط الخام. وقد نقلت عطاءات مزيج خام النيل السوداني بالنسبة للسعر المرجعي لمزيج خام ميناس الإندونيسي ICP. أما عطاءات مزيج دار السوداني، فقد نقلت بالنسبة لسعر مزيج برنت القياسي المؤرخ. وتم الحصول على المتوسط الشهري لأسعار النفط لهذين الخامين المرجعيين من إدارة معلومات الطاقة (التابعة للحكومة الأمريكي)²⁵⁵ من أجل احتساب سعر البرميل لكل من مزيج النيل ومزيج دار.

وتم نقل بيانات الحكومة مع فارق تأخير زمني لشهر واحد²⁵⁶. وبعبارة أخرى، فإن ما تقول الحكومة بأنه الكمية المباعة في فبراير، على سبيل المثال، تمت مقارنتها بأسعار الصحافة في يناير.

وجرى تحليل البيانات عن سعر كل شحنة من كل مزيج وعن كل شهر، خلال الفترة من يناير إلى يوليو 2007، ومن يناير إلى ديسمبر 2008. ولم تكن الأرقام الحكومية لأسعار البيع متوفرة عن الفترة من أغسطس إلى ديسمبر 2007. كما لم يتضمن التحليل الأرقام الحكومية لمبيعات الكميات الضئيلة من النفط، والتي لا تنشرها الصحافة. ولم تتم مقارنة المتوسطات الشهرية لأسعار البيع المنشورة من قبل الصحافة والحكومة، لأنه لم تكن جميع المبيعات منشورة في الصحف، وبالتالي فإن متوسط الأسعار المنشور في الصحافة لا يمثل بالضرورة المبيعات الكاملة للشهر المقصود.

وفي كل شهر، تم احتساب التقدير الأكثر تحفظاً لأي فروقات بين مجموعتي البيانات. فعلى سبيل المثال، إذا ذكرت الحكومة أسعار عمليات بيع مختلفة بأنها 30 دولاراً، و31 دولاراً و32 دولاراً، وذكرت الصحافة سعر

عملية بيع واحدة بأنه 33 دولاراً، تم تسجيل الفرق بدولار واحد فقط. وتبقى هذه الطريقة وكأنها تعطي تقديراً أقل لإجمالي الفروقات المرجح.

ويمكن تفسير الفروقات الصغيرة، بين البيانات المقدّمة من الحكومة وتلك المقدّمة من الصحافة، بوجود فارق تأخير زمني بين موعد الإبلاغ عن عملية بيع و/ أو موعد إجراء الصفقة و/ أو موعد استلام النفط، وخصوصاً قرب نهاية الشهر.

ونتائج التحليلات مبيّنة في الجداول أدناه.

مقارنة أسعار مزيج النيل التي ذكرتها الصحافة المتخصصة بالنفط، مع أسعار وزارة المالية

الشهر ²⁵⁷	الأسعار التي ذكرتها الصحافة ²⁵⁸	الأسعار التي ذكرتها وزارة المالية	الحّد الأدنى للفروقات (إيجابي): سعر الصحافة أعلى من سعر الحكومة؛ سلبى: سعر الصحافة أقل من سعر الحكومة)
يناير 2007	52.95 دولار 52.75 دولار 52.95 دولار	46.77 دولار 48.92 دولار 50.93 دولار	2.02 دولار 3.83 دولار 6.18 دولار
فبراير 2007		56.78 دولار 56.47 دولار 55.38 دولار	لا توجد بيانات
مارس 2007	58.90 دولار	58.04 دولار 59.62 دولار 59.62 دولار 57.93 دولار 57.67 دولار	لا شيء
أبريل 2007	65.82 دولار	65.31 دولار 64.61 دولار 65.31 دولار 64.96 دولار	0.51 دولار
مايو ²⁵⁹ 2007	64.68 دولار 65.03 دولار 65.38 دولار 65.93 دولار 65.93 دولار 65.93 دولار	65.81 دولار 65.57 دولار 66.03 دولار 65.78 دولار	- 0.34 دولار
يونيو 2007	68.14 دولار	66.03 دولار 68.10 دولار 68.34 دولار 68.10 دولار 67.94 دولار	لا شيء
يوليو 2007	76.88 دولار 77.88 دولار 77.50 دولار	77.58 دولار 76.64 دولار 77.43 دولار 77.43 دولار	0.30 دولار
يناير 2008	91.02 دولار 91.27 دولار	89.66 دولار 90.56 دولار 90.45 دولار	0.71 دولار 0.57 دولار
فبراير 2008	94.09 دولار 94.39 دولار	89.66 دولار 91.60 دولار	0.23 دولار 0.21 دولار

	94.16 دولار 93.88 دولار		
0.13 دولار 0.14 دولار	102.26 دولار 101.49 دولار 101.62 دولار 101.70 دولار 100.50 دولار	102.39 دولار 101.84 دولار 100.64 دولار 100.57 دولار	مارس 2008
1.27 دولار 1.27 دولار	105.09 دولار 106.15 دولار 106.02 دولار 105.54 دولار 104.84 دولار	107.42 دولار 104.97 دولار 107.42 دولار 104.97 دولار	أبريل 2008
لا شيء	107.29 دولار 106.14 دولار 121.88 دولار 122.49 دولار 122.01 دولار	122.47 دولار	مايو 2008
1.13 دولار 0.32 دولار 0.87 دولار	121.96 دولار 131.63 دولار 120.96 دولار 132.37 دولار 132.28 دولار	133.50 دولار 132.60 دولار 132.50 دولار 130.50 دولار	يونيو 2008
لا شيء	132.53 دولار 131.93 دولار 132.37 دولار 132.28 دولار	133.28 دولار 132.98 دولار	يوليو 2008
1.86 دولار 0.11 دولار 4.97 دولار	112.24 دولار 114.08 دولار 113.99 دولار	114.10 دولار 119.05 دولار 114.10 دولار	أغسطس 2008
لا شيء	97.00 دولار 96.95 دولار 97.21 دولار	96.60 دولار 96.60 دولار	سبتمبر 2008
لا توجد بيانات	71.68 دولار 72.94 دولار		أكتوبر 2008
لا شيء	53.61 دولار 50.94 دولار 51.29 دولار	51.29 دولار	نوفمبر 2008
لا توجد بيانات	37.09 دولار 35.09 دولار		ديسمبر 2008

مقارنة أسعار مزيج دار التي ذكرتها الصحافة المتخصصة بالنفط، مع أسعار وزارة المالية

الشهر ²⁶⁰	الأسعار التي ذكرتها الصحافة ²⁶¹	الأسعار التي ذكرتها وزارة المالية	الحد الأدنى للفروقات (إيجابي): سعر الصحافة أعلى من سعر الحكومة؛ سلبي: سعر الصحافة أقل من سعر الحكومة)
فبراير 2008	75.75 دولار 75.75 دولار	79.69 دولار 81.32 دولار 84.33 دولار 84.33 دولار 82.51 دولار	- 3.94 دولار - 5.57 دولار
مارس 2008	83.75 دولار	84.52 دولار 84.17 دولار 84.33 دولار	- 0.42 دولار

0.59 دولار 7.24 دولار 7.87 دولار	106.58 دولار 99.88 دولار 99.90 دولار 99.90 دولار 99.93 دولار 99.68 دولار	107.17 دولار 107.17 دولار 107.77 دولار	يونيو 2008
20.05 دولار 20.15 دولار	80.78 دولار 81.03 دولار 80.78 دولار 81.13 دولار	101.18 دولار 101.18 دولار	يوليو 2008
10.95 دولار 14.45 دولار	15.00 دولار 15.00 دولار 15.00 دولار 15.00 دولار 15.00 دولار	25.95 دولار 29.45 دولار	نوفمبر 2008
11.12 - دولار 10.92 - دولار	20.58 دولار 16.87 دولار 20.71 دولار 16.87 دولار 20.58 دولار	5.75 دولار 5.95 دولار	ديسمبر 2008

الملاحظات والإشارات المرجعية

- 1 يشير التقرير السنوي للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC إلى كمية النفط الإجمالية التي تم إنتاجها في المربعات 1 و 2 و 4 و 6. وقد نشرت حكومة الخرطوم أرقاماً لكمية النفط التي تم إنتاجها في المربعات 1 و 2 و 4 في عام 2005 لكنها لم تنشر أرقام المربع 6. ولأغراض هذه الدراسة، تم الحصول على ثلاثة تقديرات لكمية النفط التي تم إنتاجها في المربع 6، وتم استخدام أكبر رقم بينها - وهو في الواقع الرقم الذي نشرته الشركة الوطنية الصينية للبترول.
- 2 قاعدة بيانات الأمم المتحدة للإحصاءات تجارة السلع <http://comtrade.un.org/db> وتقول الصين إنها استوردت ما قيمته 129.0 مليار دولار من النفط الخام في عام 2008، كان من بينها 6.3 مليار دولار أو 4.9% قد جاء من السودان.
- 3 اشترت اليابان 29% من مجموع صادرات النفط الخام السوداني في عام 2007، وهي آخر سنة تتوافر إحصاءات بشأنها. وقام السودان بتصدير 137.8 إلى 139.6 مليون برميل من النفط في عام 2007 [بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني وبنك السودان، انظر الإشارات المرجعية في أماكن أخرى من هذا التقرير]. وقد استوردت اليابان 41.0 مليون برميل من النفط من السودان في عام 2007 [خدمات البيانات التجارية، نقلاً عن إحصاءات الجمارك اليابانية؛ وقد تم تحويل الأعداد من الوزن إلى الحجم على افتراض أن الكثافة تساوي 7.452 برميل لكل طن].
- 4 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد الدبلوماسيين في ديسمبر 2008.
- 5 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة الجنوب في ديسمبر 2008.
- 6 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد الدبلوماسيين في أغسطس 2008.
- 7 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع نائب في المجلس التشريعي لجنوب السودان، في ديسمبر 2008.
- 8 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع ضابط كبير في الجيش الشعبي لتحرير السودان، في ديسمبر 2008.
- 9 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد الدبلوماسيين في ديسمبر 2008.
- 0 "الوحدة" هو الاسم الرسمي الذي تستخدمه الحكومة القومية؛ أما حكومة جنوب السودان فإنها تفضل اسم "أعالي النيل الغربية". وحدود الولاية على الخريطة مأخوذة من خريطة عام 2006 من مكتب الألامم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، http://www.unsudanig.org/library/mapcatalogue/sudan/data/planning/Map772_SudanPlanning_Map_A0_21Nov06.pdf
- 1 انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm للحصول على أرقام جنوب السودان (عام 2006)، وانظر تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://hdrstats.undp.org/indicators/23.html> للحصول على أرقام الدول الأخرى. ومن المقدر أن 90% من أفراد الشعب في جنوب السودان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. وثاني أسوأ نسبة هي لنيجيريا حيث تبلغ 70.8% من أفراد الشعب النيجيري. إن العيش على دولار واحد في اليوم أو أقل، هو أصعب مما يبدو لأول وهلة: فهو ليس ما يشتريه الدولار في جنوب السودان، ولكن ما يعادله من حيث القوة الشرائية؛ وبعبارة أخرى، ما يشتريه الدولار في الولايات المتحدة.
- 2 رويترز، أعلى معدل لوفيات الأمهات أثناء الولادة هو في جنوب السودان، 6 يونيو 2007، <http://www.reuters.com/article/healthNews/idUSL0666311520070606> وهذا المقال ينقل عن رئيس صندوق الأمم المتحدة للسكان في جنوب السودان السيد/ دراجودي بووا Dragudi Buwa قوله "إن المعدلات هي في الواقع 2.030 لكل 100.000 حالة ولادة، وهي الأسوأ في العالم". وقد تم الإبلاغ عن نسبة وفيات الأمهات في جنوب السودان في عام 2006 في نشرة الاستجابة الإنسانية لصندوق الأمم المتحدة للسكان، مايو 2007، http://www.unfpa.org/emergencies/newsletter/frontlines_2007_05.pdf. يجب الانتباه إلى أن الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة يضع جنوب السودان في أسوأ الاحتمالات على قدم المساواة مع سيراليون، مع تقدير مختلف قليلاً بـ 2.054 وفاة لكل 100.000 ولادة. وكلا التقديرين يشيران إلى أن أكثر من 2% من الأمهات يمتن بسبب الولادة.
- 3 انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في جنوب السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm للحصول على أرقام جنوب السودان (عام 2006)، وانظر كتاب حقائق العالم الذي تنشره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية للاطلاع على أرقام الدول الأخرى لعام 2008 (بعض البلدان لا توجد بيانات عنها) <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2091rank.html>. إن معدلات وفيات الأطفال في جنوب السودان، عند مقارنة أرقام سنة 2006 مع أرقام العالم لسنة 2008، هي خامس أسوأ معدلات العالم بعد أنغولا وسيراليون وأفغانستان وليبيريا.
- 4 حكومة جنوب السودان، وزارة التربية والعلوم والتكنولوجيا، نقلاً عن البحث الذي أجراه مركز السودان الجديد للإحصاء بالتعاون مع منظمة اليونيسف التي وجدت أن الأطفال في جنوب السودان لديهم أقل إمكانيات في العالم للحصول على التعليم الابتدائي <http://www.moest.gov.sd/start/index.php> ويشير الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية إلى أنه، في عام 2004 (قبل توقيع اتفاقية السلام الشامل)، كان 20% من الأطفال قد تم تسجيلهم في مدارس ابتدائية في جنوب السودان، وأن 2% من الأطفال فقط أنهوا مرحلة التعليم الابتدائي [http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm]. وفي بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى ككل، تم تسجيل 71% من الأطفال في مدارس ابتدائية في عام 2006 [<http://www.un.org/millenniumgoals/pdf/The%20Millennium%20Development%20Goals%20Report%202008.pdf>].
- 5 في عام 2006 وهو نفس العام لأرقام جنوب السودان، توفي 10.5% من الأطفال في شمال السودان قبل بلوغهم سن الخامسة. وفي جنوب السودان كانت النسبة 12% [http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm]. مع العلم أنه في الأونة الأخيرة، في عام 2008، يقول كتاب حقائق العالم الذي تنشره وكالة الاستخبارات الأمريكية أن معدل وفيات الأطفال كانت 8.7% في جميع أنحاء السودان. وتحتل هذه النسبة الدرجة الـ 15 الأسوأ في العالم [<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/rankorder/2091rank.html>].
- 6 انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm الذي ينقل عن تقرير موحد مؤقت، حول الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان، أن 21% من الأطفال في شمال السودان ينهون دراستهم الابتدائية.
- 7 انظر الموقع الإلكتروني للأهداف الإنمائية للألفية الجديدة في السودان: http://www.sd.undp.org/mdg_fact.htm للاطلاع على أرقام شمال السودان (عام 2006)، وانظر تقرير التنمية البشرية لعام 2007/2008 التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: <http://hdrstats.undp.org/indicators/23.html> للحصول على أرقام الدول الأخرى. ومن المقدر أن 50% من السكان في شمال السودان يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم. والنسبة السنية التالية هي لنيجيريا، حيث تبلغ 70.8% من السكان.
- 8 لجنة الولايات المتحدة لشؤون اللاجئين <http://web.archive.org/web/20041210024759/http://www.refugees.org/news/crisis/sudan.htm>
- 9 صحيفة نيويورك تايمز، الحرب في السودان؟ ليس حيث تتدفق الثروة النفطية، 24 أكتوبر 2006 نقلاً عن مقابلة مع عبدا يحيى المهدي، وزير المالية السابق.
- 20 منظمة المعونة المسيحية، الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، مارس 2001. يتوفر المقال على الموقع الإلكتروني http://www.reliefweb.int/library/documents/2001/chr_aid-sud14mar1.pdf
- 21 منظمة المعونة المسيحية، الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، مارس 2001. يتوفر المقال على الموقع الإلكتروني http://www.reliefweb.int/library/documents/2001/chr_aid-sud14mar1.pdf وانظر منظمة هيومان رايتس ووتش، السودان والنفظ

- 22 منظمة المعونة المسيحية، الأرض المحروقة: النفط والحرب في السودان، مارس 2001. يتوفر المقال على الموقع الإلكتروني <http://www.hrw.org/reports/2003/sudan1103/sudanprint.pdf>.
- 23 منظمة هيومان رايتس ووتش، السودان والنفط وحقوق الإنسان، 2003، http://www.reliefweb.int/library/documents/2001/chr_aid-sud14mar1.pdf.
- 24 تقرير هاركر Harker، أمن الإنسان في السودان: تقرير بعثة التقييم الكندية، يناير 2000، يتوفر التقرير على الموقع الإلكتروني <http://www.reliefweb.int/library/documents/cansudan2.pdf>. وقد تم إعداد التقرير لوزير الشؤون الخارجية الكندي.
- 25 بالإمكان تحميل النص الكامل لاتفاقية السلام من الموقع الإلكتروني <http://www.unmis.org/English/documents/cpa-en.pdf>.
- 26 تأخرت الانتخابات حتى فبراير 2010، ثم أرجئت مرة أخرى حتى أبريل 2010. صحيفة "سودان تريبيون": السودان يؤخر الانتخابات العامة للمرة الثانية، 1 يوليو 2009، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article31679>.
- 27 يُمنح النواب مقاعد في حكومة جنوب السودان حسب النسب المئوية التالية: 70٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، و 15٪ لحزب المؤتمر الوطني، و 15٪ للأحزاب الأخرى في الجنوب.
- 28 يُمنح النواب مقاعد في حكومة الوحدة الوطنية حسب النسب المئوية التالية: 52٪ لحزب المؤتمر الوطني، و 28٪ للحركة الشعبية لتحرير السودان، و 14٪ للأحزاب الشمالية الأخرى، و 6٪ للأحزاب الأخرى في الجنوب.
- 29 يقول الدستور القومي المؤقت إن مفضية الخدمة المدنية القومية، يجب أن "تضمن أن ما لا يقل عن عشرين في المئة من المناصب الوسطى والعليا في الخدمة المدنية القومية، بما فيها مناصب وكلاء الوزارات، يجب أن يشغلها أشخاص مؤهلون من جنوب السودان في غضون السنوات الثلاث الأولى من الفترة الانتقالية، وأن ترتفع النسبة إلى خمسة وعشرين في المئة خلال خمس سنوات ...".
- 30 تقدر الأرقام الرسمية حجم الإنفاق الدفاعي للحكومة القومية بنسبة 40٪ من مجموع الإنفاق العام [أرقام 2006 لنفقات الدفاع والأمن والنظام العام، البنك الدولي: تقرير مراجعة الإنفاق العام] و 30٪ من نفقات حكومة الجنوب [أرقام 2008 لنفقات الدفاع والأمن، ميزانية حكومة جنوب السودان]. وتشير الأرقام غير الرسمية إلى أن النسبة تصل إلى 60٪ لدى كل من الحكومتين (تشانام هاسوس Chatham House، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل للسودان، 9 يناير 2009 نقلاً عن لقاءات مع مسؤولي الألام المتحدة والصحافيين).
- 31 بيانات من بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني: بلغ مجموع التحويلات المالية النفطية إلى حكومة جنوب السودان 814 مليون دولار في عام 2005، و 1.126 مليون دولار في عام 2006 (بنك السودان)، و 1.457 مليون دولار في عام 2007 م، و 2.886 مليون دولار في عام 2008، و 127 مليون دولار في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2009 (وزارة المالية والاقتصاد الوطني).
- 32 خطاب الميزانية لحكومة جنوب السودان لعام 2009، الذي قدمه السيد/ كول أتيان ماوين إلى المجلس التشريعي لجنوب السودان، والذي كان في حينه وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، 10 ديسمبر 2008.
- 33 على سبيل المثال أنغولا، الدولة الأكثر إنتاجاً للنفط في أفريقيا، تحصد حوالي 90٪ من ميزانيتها من عائدات النفط [<http://go.worldbank.org/M69ZBBCQ00>]. ونيجيريا تحصل على 85٪ من ميزانيتها من النفط [<http://go.worldbank.org/FIOT240K0>]. وحتى في دول الخليج الغنية بالنفط، مثل المملكة العربية السعودية، أكبر دولة مصدرة للنفط في العالم، وجاريتها الصغيرة الكويت، فإن النفط يمثل 80٪ من إيرادات الحكومة [<https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ku.html>، <https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/sa.html>].
- 34 تتلقى حكومة كينيا إيرادات قدرها 5.924 مليار دولار مع أن عدد سكانها 39 مليون نسمة (كتاب حقائق العالم الذي تنشره وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية)، مما يجعل حصة الأموال 152 دولاراً للفرد. وقد استلمت حكومة جنوب السودان عائدات نفطية بلغت 2.8 مليار دولار في عام 2008، ونحو 1.4 مليار دولار في عام 2007. وهناك خلاف حول عدد السكان ولكن إذا كان هذا العدد 8.2 مليون نسمة، حسبما تظهره نتائج أول إحصاء رسمي لسكان السودان منذ عام 1956 [صحيفة سودان تريبيون، 14 أبريل 2009]، فإن ذلك يعني حصة قدرها 341 دولاراً للفرد في عام 2008 و 171 دولاراً للفرد في عام 2007.
- 35 بعثة الأمم المتحدة في السودان: في السودان، مارس 2009، <http://www.unmis.org/English/2009Docs/inSUDAN-mar09-en-online.pdf>.
- 36 وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، <http://www.dfid.gov.uk/countries/africa/Sudan-facts.asp>.
- 37 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام حول السودان، 17 أبريل 2009، <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/299/93/PDF/N0929993.pdf?OpenElement>.
- 38 لحكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، بلغ مجموع عائدات النفط في السودان لعام 2008 ما قيمته 6.566.04 مليون دولار. تقول حكومة الخرطوم إن 2٪ من عائدات النفط يتم تحويلها إلى حكومات الولايات في جنوب كردفان وأعلى النيل والوحدة. ومع ذلك، فمن غير الواضح ما إذا كان يتم تحويل 2٪ من عائدات النفط إلى حكومة ولاية جنوب دارفور، حيث تقع بعض آبار النفط التابعة للمربع 6. وعلى الرغم من أن المربع 6 يقع بكامله في الشمال، وبالتالي فإن إيراداته لا تخضع للتقاسم بين الشمال والجنوب، فإن نسبة الـ 2٪ التي يجب أن تذهب إلى الولايات التي يخرج منها النفط لا تزال عاقلة.
- 39 صحيفة سودان تريبيون، السودان يقول إن إيراداته لهذه السنة حتى اليوم 'بالكاد' تغطي تكاليف إنتاج النفط، 1 فبراير 2009، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30144>؛ وحكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع الميزانية لعام 2009.
- 40 بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، ملف "صادرات البترول الخام". وفي مطلع عام 2009، فإن النوع الأعلى ثمناً من بين نوعي النفط الخام اللذين يتم تصديرهما من السودان، وهو مزيج النيل، كان يباع بنحو 36 دولاراً للبرميل، وكان النوع الأرخص، وهو مزيج دار، يباع بما بين 15 دولاراً و 28 دولاراً للبرميل. وحصلت ثلاث عمليات بيع لمزيج النيل بحيث تم استلام عائداتها بين يناير ومارس 2009، وكانت الأسعار 37.09 دولاراً للبرميل و 35.09 دولاراً للبرميل و 35.08 دولاراً للبرميل. كما حصلت 14 عملية بيع لمزيج دار بين يناير ومارس 2009، وتفاوتت أسعارها من 15 دولاراً للبرميل إلى 27.83 دولاراً للبرميل. علماً بأن مزيج دار هو من النوعية الرديئة للنفط الخام وبالتالي فإنه أرخص بكثير من أسعار النفط الخام المرجعية الدولية.
- 41 صحيفة سودان تريبيون: عائدات النفط في السودان لشهرَي فبراير ومارس تبلغ حدًا أدنى قياسياً، 6 مايو 2009، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article31078>. وقد نقلت هذه المقالة عن وكيل وزارة المالية والاقتصاد الوطني، د. الطيب أبو قناية، قوله "إن عائدات النفط للحكومات بلغت 608 مليون دولار في أكتوبر و 348 مليون دولار في نوفمبر 2008.
- 42 صحيفة سودان تريبيون: الاقتصاد السوداني تضرر من هبوط أسعار النفط وقضية المحكمة الجنائية الدولية ضد البشير، 23 فبراير 2009، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30260>.
- 43 بعثة الأمم المتحدة في السودان: في السودان، مارس 2009، <http://www.unmis.org/English/2009Docs/inSUDAN-mar09-en-online.pdf>. وفي عام 2008، بلغت ميزانية حكومة جنوب السودان 5.5 مليار جنيه سوداني؛ وفي عام 2009 تبلغ الميزانية 3.6 مليار جنيه سوداني.
- 44 عرض توضيحي ببرنامج باور بوينت Power Point لفريق عمل مشترك للمانحين، الرد على الأزمة المالية: عرض موجز للمنظمات غير الحكومية في جنوب السودان.

- 45 أنشأت اتفاقية السلام فترة ست سنوات "انتقالية" بين عامي 2005 و 2011 يعمل فيها كل من الطرفين من أجل "جعل الوحدة جذابة ومرغوبة". ومن مصلحة الشمال على وجه الخصوص أن يجعل الوحدة جذابة بالنسبة للجنوب، وبالتالي يتجنب تصويت الجنوبيين لصالح الانفصال في استفتاء عام 2011.
- 46 أميرة حق، نائب الممثل الخاص للأمين العام، ومنسق الشؤون الإنسانية والمنسق المقيم، بعثة الأمم المتحدة في السودان تتحدث في اجتماع المائدة المستديرة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في واشنطن، 27 أبريل 2009 في مناسبة عنوانها "السودان: تحقيق وعد اتفاقية السلام الشامل".
- 47 رويترز، الأمم المتحدة: العنف في جنوب السودان أكثر فتكاً من دارفور، 1 يونيو 2009، http://www.reuters.com/article/homepageCrisis/idUSL1405220.CH_2400
- 48 الأمم المتحدة، مجلس الأمن، تقرير الأمين العام عن السودان، 30 يناير 2009، <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/220/96/PDF/N0922096.pdf?OpenElement>
- 49 علمائان المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات بحثت عن أدلة لذلك، ولم تجد دليلاً قاطعاً، على الرغم من أنها اكتشفت بعض الأمور التي أثارت الشكوك - انظر "كسر الجمود في أبيي".
- 50 ستيوارت وليامز، وود ماكنزي، النفط في السودان والإيرادات المحتملة لحكومة جنوب السودان. متوفر على الموقع http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/2007/Mackenzie_Williams.ppt#256.1.Oil_in_Sudan_and_Potential_Revenues_to_GOSS_Stewart_Williams_Wood_Mackenzie
- 51 انظر الخريطة التي أعدها "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان" للاطلاع على التفاصيل الكاملة حول الشركة التي ينتمي إليها كل مربع نفطي: http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/Maps/Soedan%20A5%20Kleur.pdf
- 52 شركة GNPOC مملوكة بنسبة 40٪ للشركة الصينية الوطنية للبترول (CNPC)، ونسبة 30٪ لشركة بترonas، ونسبة 25٪ لشركة فيديش ONGC Videsh (شركة مملوكة بنسبة 100٪ لشركة النفط والغاز الطبيعي ONGC الهندية) ونسبة 5٪ لشركة سودابت السودانية.
- 53 التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.
- 54 التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر 2007، <http://www.ecosonline.org/index.cfm?event=showreports&page=reports>
- 55 نقلاً عن الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة 49، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf>
- 56 شركة 1-WNPOC مملوكة بنسبة 68.875٪ لشركة بترonas، وبنسبة 24.125٪ لشركة ONGC Videsh الهندية ونسبة 7٪ لشركة سودابت السودانية
- 57 شركة بنرو إنرجي Petro Energy تعرف في بعض الأحيان باسم CNPCIS. وهي مملوكة بنسبة 95٪ للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC ونسبة 5٪ للشركة السودانية سودابت.
- 58 وحدة الاستخبارات الاقتصادية (التابعة لمجلة الإيكونوميست)، التقرير القطري عن السودان، أغسطس 2008.
- 59 شركة PDOC مملوكة بنسبة 41٪ للشركة الصينية الوطنية للبترول CNPC، ونسبة 40٪ لشركة بترonas، ونسبة 10٪ لشركة سودابت، و 6٪ لشركة سينوبك Sinopec ونسبة 3٪ لشركة المحيطات الثلاثة Tri-Ocean Energy التابعة لمجموعة الخرافي الكويتية [الأفريقية للطاقة، العدد 155، 23 يناير 2009 والموقع الإلكتروني: <http://www.petrodar.com/partners.html>].
- 60 التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.
- 61 التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صناعة البترول في السودان: حقائق وتحليل، أبريل 2008، <http://www.ecosonline.org/index.cfm?event=showreports&page=reports>
- 62 تمتلك شركة توتال المربع B، على الرغم من تعليق العقد نتيجة للقتال الدائر ولم يؤسّس العمل به بعد لأن شركة ماراثون Marathon توجب عليها الانسحاب من الائتلاف بسبب العقوبات الأميركية، ولم يتم حتى الآن العثور على شريك جديد بديل.
- 63 شركة أسكوم جروب Ascorm Group تطالب بحقوق في المربع 5B. وقد تم تخصيص المربع 5B من قبل الحكومة السودانية للشركات التي تشكل معاً شركة 2 - WNPOC، ولكن فيما بعد تم تخصيصه أيضاً لشركة أسكوم جروب بواسطة حكومة الجنوب أو أشخاص موجودين داخل حكومة الجنوب. والمفوضية القومية للبترول، التي أنشأتها اتفاقية السلام للتحكيم في مثل هذه الخلافات، أصدرت قراراً في عام 2007 بوجوب وضع شركة أسكوم "في الحسيان" لاستخدامها "ضمن مجموعة الشركات التي تقدم خدمات بترولية في المربع 5B". ولم يتم التوصل إلى اتفاق بعد بين WNPOC 2 - و شركة أسكوم، إذ تقوم الشركتان بالتنقيب في هذا المربع. وفي نزاع مماثل بين شركة توتال وشركة النيل الأبيض البريطانية في المربع B، قررت المفوضية القومية للبترول وجوب انسحاب الشركة البريطانية.
- 64 شركة لوندن بترولوم أب Lundin Petroleum AB، تقرير عن الأشهر الثلاثة المنتهية في 31 مارس 2009، http://www.lundinpetroleum.com/Documents/gr_1_2009_e.pdf
- 65 روزلاين ف. نيكوي وأليسيا رانك، هل ما زالت اتفاقية السلام الشامل صامدة؟ موجز للتعليقات التي أدلى بها سعادة/ سالفو كبير، النائب الأول لرئيس السودان ورئيس جنوب السودان، في 7 نوفمبر 2007، في مركز وودرو ويلسون. (المراجع: وودرو ويلسون، تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في السودان: التوقعات والتحديات، مايو 2008).
- 66 البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007.
- 67 بعثة الأمم المتحدة في السودان، مراقبة اتفاقية السلام الشامل، <http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm>
- 68 مقابلات مؤسسة جلوبال ويتنس مع نواب في المجلس التشريعي لجنوب السودان، ديسمبر 2008.
- 69 مذكرة التفاهم بين وزارة الخارجية النرويجية ووزارة الطاقة والتعدين السودانية بشأن التعاون في قطاع البترول و 2008، <http://www.regjeringen.no/upload/UD/Vedlegg/Utvikling/mou081015.pdf> وتتضمن مذكرة التفاهم على أن أهدافها تتضمن دعم "الإدارة الرشيدة والشفافية واحترام حقوق الإنسان".
- 70 الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (نوراد NORAD)، التقرير السنوي لبرنامج النفط من أجل التنمية 2007-2008.
- 71 هذا العدد هو توسيع متحفظ للعدد الوارد في تقرير البنك الدولي لعام 2002 حول صناعة التعدين العالمية، مع إدماجها باقتصادات البلدان النامية التي تعتمد على قطاع النفط والغاز. وقد استخدم محطو البنك الدولي النقطة الفاصلة 6٪ كمؤشر على أن هذا القطاع ذو أهمية بالغة للاقتصاد.
- 72 مقابلة مؤسسة جلوبال ويتنس مع موظفين من شركة توتال، ديسمبر 2008.
- 73 الرسالة التي بعث بها جورج كيل، المدير التنفيذي للميثاق العالمي للأمم المتحدة، 12 يناير 2009، إلى ائتلاف دولي من منظمات المجتمع المدني. وتتضمن الرسالة على أن "من بين السبل البناءة التي يمكن بها استخدام هذا المنبر الجديد [الشبكة المحلية للميثاق العالمي التي تم إطلاقها في السودان في ديسمبر 2008] هو تبادل الخبرات حول كيفية قيام أدوات ومبادرات، مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية والمبادئ الطوعية بشأن الأمن وحقوق الإنسان، بالمساعدة في جلب مزيد من الأعمال والممارسات التجارية التي تتأثر بالصراعات". وتعتبر الرسالة رداً على رسالة مفتوحة إلى جورج كيل نشرها الائتلاف في 7 يناير 2009.

- 74 على سبيل المثال، دار الحرية Freedom House هي منظمة غير حكومية في الولايات المتحدة تجري تقييماً مقارنة للحقوق السياسية والحرية المدنية في العالم، وهي تضع السودان على الدوام في مصاف الدول الأقل احتراماً للحرية في العالم، إلى جانب دول مثل بورما وكوريا الشمالية والصومال [دار الحرية Freedom House، الحرية في العالم. انظر على سبيل المثال، مجموع التصنيفات والدرجات: البلدان المستقلة، 2008 <http://www.freedomhouse.org/template.cfm?page=410&year=2008>].
- 75 صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، يونيو 2005، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/grrt/eng/060705.pdf>
- 76 ميثاق الموارد الطبيعية، www.naturalresourcecharter.org
- 77 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، [http://www.mof.gov.sd/English/budget1%202006_copy\(1\).htm](http://www.mof.gov.sd/English/budget1%202006_copy(1).htm) و http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1
- 78 بنك السودان، <http://www.cbos.gov.sd/english/oil.htm>
- 79 يتضمن موقع بنك السودان على الإنترنت معلومات عن عامي 2005 و 2006 فقط. يمكن العثور على معلومات أحدث على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. والتفاصيل الدقيقة لماهية ما يُنشر من بيانات تفاوتت بشكل طفيف مع مرور الوقت، ولكنها بصفة عامة تتضمن، من بين أمور أخرى: إجمالي كمية النفط التي ينتجها كل مربع (باستثناء المربع 6 الذي يقع بكامله في الشمال، وبالتالي لا يخضع لتقاسم الإيرادات)؛ وإعلان النسبة المئوية لإنتاج النفط القادم من أبار الجنوب؛ حصة الحكومات من النفط الذي تم بيعه لمعامل التكرير المحلية؛ وحصة الحكومات من النفط الذي تم تصديره (أي لا تتضمن كمية النفط الذي تم تصديره من قبل شركات النفط). وتكون بيانات الصادرات عادة موزعة حسب أحجام كل شحنة على حدة. ويتم أيضا إعطاء معلومات عن أسعار المبيعات - انظر الفصل 2 من هذا التقرير.
- 80 الشركة الصينية الوطنية للبترو، التقرير السنوي لعام 2007، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf>
- 81 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام 2007". وقد أعد هذا الملف لصندوق النقد الدولي وهو يظهر كميات إنتاج مزيج خام النيل شهرياً، والتي تأتي من المربعات 1 و 2 و 4، أي مربعات شركة النيل الكبرى GNPOC في عام 2007. علماً أن هذه البيانات لا تشمل أيضاً كميات الإنتاج من المربع 5A (الذي يساهم أيضاً في إنتاج مزيج خام النيل) لأنها ترد في قائمة منفصلة على حدة. وبعبارة أخرى، فإن البيانات هي فقط للمربعات 1 و 2 و 4. والأرقام المعروضة هي لإجمالي إنتاج النفط، وليس فقط لحصة الحكومات من إنتاج النفط في هذه المربعات.
- 82 الشركة الصينية الوطنية للبترو، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة 49، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf>
- 83 شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC المحدودة، العرض التوضيحي الموجز، يونيو 2008. هذا هو عرض للشرائح التي تم الحصول عليها من مصدرين، وفي كل منهما عدد من الشرائح المفقودة. وقد تم تجميع العرض التوضيحي الكامل من المصدرين معاً. إن مؤسسة جلوبال ويتنس تشكر "التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان" لتزويدها بواحد من العرضين.
- 84 تضمن العرض التوضيحي للشرائح صوراً للأنشطة الداعمة للمجتمع المحلي، مثل عملية بناء الجسور التي تقول شركة النيل الكبرى لعمليات البترول GNPOC إنها نفذتها في ولاية الوحدة، والتي ادعى أشخاص حاضرون في المؤتمر الذي قدم فيه العرض أنه لم يتم تنفيذها في تلك الولاية [انظر مقابلة مؤسسة جلوبال ويتنس مع الشهود الذين كانوا حاضرين في المؤتمر الذي قدم فيه العرض].
- 85 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملفان: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام 2007" و "حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط، أكتوبر 2008". تم إعداد هذين الملفين لصندوق النقد الدولي، وهما يبينان مجموع الإنتاج الشهري من خام مزيج النيل، والذي يأتي من المربعات 1 و 2 و 4، أي مربعات شركة GNPOC. علماً أن هذه البيانات لا تشمل أيضاً الإنتاج من المربع 5A (الذي يساهم أيضاً في إنتاج مزيج النيل) لأن هذا المربع ورد في قائمة منفصلة على حدة. وبعبارة أخرى، فإن البيانات هي فقط للمربعات 1 و 2 و 4. والأرقام المبيّنة هي لإجمالي كمية الإنتاج، وليس فقط لحصة الحكومات من إنتاج النفط في هذه المربعات.
- 86 لا يبيّن العرض التوضيحي للشرائح من قبل شركة النفط الشهر الذي تشير إليه أرقام الإنتاج، ولكن لا بد أن يكون ذلك الشهر قبل يونيو 2008 حيث أن هذا هو تاريخ العرض التوضيحي نفسه. وتبين الأرقام الحكومية أن إنتاج هذه الشركة كان أكثر من 6 ملايين برميل بدءاً بشهر يونيو 2008 ورجوعاً إلى بداية العام 2007، وأنه كان بالنسبة لجميع أشهر العام 2007، ما عدا شهر واحد، أكثر من 7 ملايين برميل شهرياً.
- 87 يجب أن يكون إنتاج حقل El Harr 1.511.000 برميل في الشهر لكي تتطابق أرقام المجموعتين (على افتراض أن أرقام الشركة تتعلق بملبو 2008، أي الشهر الذي يسبق تاريخ تقديم العرض التوضيحي، وإذا تم استخدام تواريخ سابقة، فإن هذا الرقم لا يقلل بنسبة كبيرة). ومن بين الحقول التسعة التي تم إدراجها، تراوح الإنتاج في كل حقل بين 160.000 برميل في الشهر (حقل دفرة) و 970.000 برميل في الشهر (حقل هجليج).
- 88 الشركة الصينية الوطنية للبترو، التقرير السنوي لعام 2007، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf>
- 89 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام 2007". وقد أعد هذا الملف لصندوق النقد الدولي بحيث يُظهر الإنتاج الشهري لمزيج خام دار، الذي يأتي من المربعين 3 و 7، التابعين لشركة بترو دار في عام 2007. وتمثل الأرقام المعروضة إجمالي إنتاج النفط، وليس فقط حصص الحكومات من إنتاج النفط في هذين المربعين.
- 90 الشركة الصينية الوطنية للبترو، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة 45، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf>
- 91 الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترو، <http://www.cnpc.com.cn/eng/cnpcworldwide/africa/Sudan>
- 92 وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، <http://www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/te2.xls>. وبدلاً من ذلك، إذا تم استخدام كثافة معينة لمزيج خام دار بدلاً من كثافة النفط الخام السوداني التي ذكرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن الـ 10 ملايين طن من النفط تعادل 70.2 مليون برميل. أما الرقم الذي ذكرته وزارة المالية فإنه أقل بنسبة 9٪ من هذه الكمية. (تم الاحتساب أعلاه على النحو التالي: مزيج دار له كثافة 26.42 حسب مقياس معهد البترول الأمريكي http://www.piwpubs.com/print_me.asp?document_id=200017 API وكثير من المصادر الأخرى). والنقل النوعي 141.5 يُقسم على مجموع الكثافة حسب مقياس API مع الرقم 131.5. وهذا يعني أن النقل النوعي لمزيج خام دار هو 0.8960، وبعبارة أخرى، أن لتراً واحداً من مزيج دار وزن 896.0 غراماً. إن اللتر الواحد هو 0.006289811 برميل، وبالتالي فإن 1 طن من مزيج دار يعي 7.02 براميل).
- 93 الشركة الصينية الوطنية للبترو، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة 49، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf>
- 94 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج لبيانات إنتاج النفط في السودان عام 2007". وقد أعد هذا الملف لصندوق النقد الدولي بحيث يُظهر الإنتاج الشهري لمزيج خام دار، الذي يأتي من المربعين 3 و 7، التابعين لشركة بترو دار في عام 2007. وتمثل الأرقام المعروضة إجمالي إنتاج النفط، وليس فقط حصص الحكومات من إنتاج النفط في هذين المربعين.

- 95 الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام 2007، صفحة 49، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/07AnnualReport/2007PDF.pdf> والموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول، إن الرقمين الواردين في التقرير السنوي وفي الموقع الإلكتروني متشابهان، ولكن لا تُذكر بوضوح السنة التي ينطبق عليها الرقم المذكور في الموقع الإلكتروني للشركة.
- 96 الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول، <http://www.cnpc.com.cn/eng/cnpcworldwide/africa/Sudan>
- 97 الشركة الصينية الوطنية للبترول، التقرير السنوي لعام 2005، صفحة 47، <http://www.cnpc.com.cn/Resource/eng/img/AnnualReport/2005%20Annual%20Report.pdf>
- 98 الموقع الإلكتروني لشركة بترودار <http://www.petrodar.com>، الذي ينص على أن أول شحنة من مزيج خام دار عبر مرفأ البشائر تمت في أغسطس 2006. التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صناعة النفط في السودان: حقائق وتحليلات، أبريل 2008؛ ومقال رويتزرز، السودان يضاعف صادراته من النفط الخام إلى الصين في عام 2007، 22 يناير 2008، يؤيد أيضاً هذا البيان.
- 99 وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، <http://www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/te2.xls>. واستخدام مصدر مختلف للمعلومات عن كثافة النفط لا يغيّر كثيراً النتائج التي تم التوصل إليها في هذا الفصل. ومعظم النفط من المربعات 1 و 2 و 4 و 6 في عام 2005 أتى من المربعات 1 و 2 و 4 التي تنتج مزيج خام النيل. وإذا تم استخدام كثافة محددة لمزيج النيل بدلاً من كثافة النفط الخام السوداني التي ذكرتها وزارة الطاقة الأمريكية، فإن 16.38 مليون طن من النفط تعادل 120.4 مليون برميل. والرقم الذي ذكرته وزارة المالية هو أقل بنسبة 25٪ من هذا الرقم. (تم الاحتساب أعلاه على النحو التالي: مزيج النيل له كثافة 33.9 حسب مقياس معهد البترول الأمريكي http://www.piwpubs.com/print_me.asp?document_id=200017 وكثير من المصادر الأخرى). والثقل النوعي 141.5 يُقسم على مجموع الكثافة حسب مقياس API مع الرقم 131.5. وهذا يعني أن الثقل النوعي لمزيج خام النيل هو 0.8555، وبعبارة أخرى، إن لترًا واحدًا من مزيج النيل يزن 855.5 غرامًا. إن اللتر الواحد هو 0.006289811 برميل، وبالتالي فإن 1 طن من مزيج النيل يعنى 7.35 براميل).
- 100 تذكر اللوحة الجدولية spreadsheet أن الإجمالي كان 70.3 مليون برميل، ولكن رقم شهر أغسطس 2005 يبدو أنه تغيّر بعامل قدره 10. والرقم الذي ذكر أعلاه يتضمن تصحيحاً لهذا.
- 101 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "نموذج عام 2005".
- 102 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، الملف: "تقرير صندوق النقد الدولي عن الفترة من يناير إلى سبتمبر [كندا] 2008". يشير هذا التقرير إلى أنه تم إنتاج 257.884.884 برميلاً من النفط في المربع 6 بين يناير وأغسطس 2008.
- 103 الموقع الإلكتروني للشركة الصينية الوطنية للبترول، <http://www.cnpc.com.cn/eng/cnpcworldwide/africa/Sudan>
- 104 مركز المسح الجيولوجي الأمريكي، الكتاب السنوي عن المعادن عام 2005، السودان، أغسطس 2007، <http://minerals.usgs.gov/minerals/pubs/country/2005/sumyb05.pdf>
- 10.000 برميل في اليوم".
- 105 انظر، على سبيل المثال، شركة ONGC Videsh الهندية، التقرير السنوي لعام 2007-2008، الجزء الأول، صفحة 10 و 12، http://www.ongcvidesh.com/Reports/OVL_Annual_Report_2007-08-Part_I.pdf
- 106 انظر على سبيل المثال، شركة بتروناس Petronas، ملخص النتائج المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 مارس 2008، [http://www.petronas.com/internet/corp/centralrep2.nsf/f0d5fd0d9c25fbd48256ae90025ee04/2b3caac313db597148256be60015256c/\\$FILE/Financial_Results_USD_FY2008.pdf](http://www.petronas.com/internet/corp/centralrep2.nsf/f0d5fd0d9c25fbd48256ae90025ee04/2b3caac313db597148256be60015256c/$FILE/Financial_Results_USD_FY2008.pdf)
- 107 الموقع الإلكتروني لشركة النيل الكبرى لعمليات البترول <http://www.gnpsc.com/oilField.asp?link=GL002&plink=PL012>، GNPOC
- 108 حولت حكومة الخرطوم 1.457 مليون دولار إلى حكومة جنوب السودان في عام 2007 [التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط]. فإذا كان هذا المبلغ 90٪ فقط من الحصة المستحقة لحكومة الجنوب، فإنها يحق لها مبلغ إضافي قدره 162 مليون دولار.
- 109 مراسلات مؤسسة جلوبال ويتنس مع سجل لويدز، مايو 2009.
- 110 في حالة المربعات 1 و 2 و 4 التي تنتشر في منطقة أبيي ومنطقة الحدود بين الشمال والجنوب، يجب مراقبة الإنتاج في كل حقل نفطي داخل كل مربع منها.
- 111 بعثة الأمم المتحدة في السودان، مراقبة اتفاقية السلام الشامل، <http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm>
- 112 المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء الأزمة، 13 مارس 2008، نقلاً عن مقابلة أجريت في الخرطوم في 20 فبراير 2008.
- 113 المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء الأزمة، 13 مارس 2008.
- 114 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ومع مسؤول في الخدمة المدنية، ديسمبر 2008.
- 115 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر 2008.
- 116 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر 2008.
- 117 في حين أن دخل الحكومات من النفط في الجنوب يتم تقسيمه مناصفة بين الخرطوم وجوبا (بعد الأخذ بالحسبان نسبة الـ 2٪ الخاصة بالولايات المنتجة للنفط، والعائدات التي تذهب إلى صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول (ORSA)، تم الاتفاق على تقسيم الإيرادات الحكومية من النفط في أبيي بنسبة 50٪ لحكومة الخرطوم و 42٪ لحكومة الجنوب، ونسبة 2٪ لكل من المناطق المنتجة للنفط (منطقة غرب كردفان في الشمال ومنطقة بحر الغزال في الجنوب)، ونسبة 2٪ لكل من المجموعتين العرقيتين في المنطقة، قبيلة المسيرية وقبيلة دينكا نفوك. علماً بأن كردفان الغربية لم تعد موجودة، بل تم دمجها مع شمال كردفان وجنوب كردفان، حسيماً أنشأته اتفاقية السلام الشامل. والمناطق المنتجة للنفط تقع حالياً داخل جنوب كردفان. والولاية المنتجة للنفط داخل منطقة بحر الغزال هي ولاية الوحدة.
- 118 كان من المفترض أن يتم الاتفاق على الحدود بين الشمال والجنوب بحلول يوليو 2005، وأن يتم ترسيمها بأعمدة خرسانية بحلول أبريل 2009. وكان من المقرر تقديم التقرير النهائي للجنة الفنية المخصصة لترسيم الحدود بين الشمال والجنوب في نوفمبر 2008، ولكنه لا يزال معلقاً [مجلس الأمن، تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عن السودان، 17 أبريل 2009]. (تجدر الإشارة إلى أن تقرير تشاتام هاوس ذكر أن التقرير تم تقديمه ولكن من المرجح نشوء نزاع حول توصياته، تشاتام هاوس، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل في السودان، 9 يناير 2009). وفي كلتا الحالتين، فإن المغزى هو أن اللجنة المخصصة "عاقلة"، على حد تعبير رئيس مفوضية التقدير والتقييم [سودان تريبيون، 29 أبريل 2009].
- 119 سودان تريبيون، حكومة جنوب السودان تقرر وثيقة استراتيجية الأمن، 20 فبراير 2009، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30238>
- 120 بعثة الأمم المتحدة في السودان، يوليو 2008، <http://www.unmis.org/English/2008Docs/inSUDAN-08-july-en.pdf>
- 121 تشاتام هاوس، ضد العاصفة المتجمعة: تأمين اتفاقية السلام الشامل في السودان، 9 يناير 2009.
- 122 شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للأمم المتحدة، سيناريوهات السقوط، 20 مارس 2009، <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=83556>

- 123 مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تقرير الأمين العام عن السودان، 17 أبريل 2009، <http://daccessdds.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/299/93/PDF/N0929993.pdf?OpenElement>
- 124 شبكات المعلومات الإقليمية المتكاملة التابعة للأمم المتحدة، سيناريوهات السقوط، 20 مارس 2009، <http://www.irinnews.org/Report.aspx?ReportId=83556>
- 125 يخلص تقرير لجنة ترسيم حدود أبيي إلى ما يلي:
- الحدود الشمالية هي خط مستقيم يقع تقريباً عند خط العرض $10^{\circ}22'30''N$ ، على أساس أنه يقسم المنطقة المشتركة ما بين $10^{\circ}10'N$ و $10^{\circ}35'N$ إلى نصفين. وذكرت اللجنة أن قبيلة الدينكا نفوك وقبيلة المسيرية يجب أن تحتفظ بحقوق المرعى في المنطقة المشتركة. بيد أن هذا لا يؤثر على تقاسم عائدات النفط ولذلك لا توجد له علامة على الخريطة.
 - تكون الحدود الغربية هي حدود كردفان ودارفور كما تم تعريفها في 1 يناير 1956.
 - تكون الحدود الجنوبية هي الحدود بين كردفان وبحر الغزال وأعلى النيل كما تم تعريفها في 1 يناير 1956.
 - تكون الحدود الشرقية بتمديد خط حدود كردفان وأعلى النيل عند خط الطول $29^{\circ}32'15''E$ تقريباً نحو الشمال حتى يلتقي بخط العرض $10^{\circ}22'30''N$.
- حدود الولايات على الخريطة مأخوذة من خريطة عام 2006 من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، http://www.unsudanig.org/library/mapcatalogue/sudan/data/planning/Map772SudanPlanningMap_A0_21Nov06.pdf
- 126 تتبع إحدائيات حدود أبيي ضمن خارطة الطريق حدود الولايات على طول الحافة الجنوبية حتى الخط $29^{\circ}15'E$ والخط $9^{\circ}45'N$. وتقع الزاوية الشمالية الشرقية عند الخط $29^{\circ}15'E$ والخط $10^{\circ}09'N$. وتوجد على الحافة الشمالية النقاط (أ) $29^{\circ}00'E$ و $10^{\circ}11'N$ (ب) $28^{\circ}45'E$ و $10^{\circ}10'N$ (ج) $28^{\circ}30'E$ و $10^{\circ}11'N$ (د) $28^{\circ}15'E$ و $10^{\circ}09'N$. وتقع الزاوية الشمالية الغربية عند التقاء الخط $28^{\circ}00'E$ مع الخط $10^{\circ}11'N$.
- حدود الولايات على الخريطة مأخوذة من خريطة عام 2006 من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، http://www.unsudanig.org/library/mapcatalogue/sudan/data/planning/Map772SudanPlanningMap_A0_21Nov06.pdf
- 127 المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، 12 أكتوبر 2007.
- 128 المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، 12 أكتوبر 2007.
- 129 وحدة البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني، حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، سبتمبر 2008، التي نشرت في أكتوبر 2008. لذلك، على سبيل المثال، في سبتمبر 2008، تم إدراج إنتاج المربع 1 (الذي يعتبر بكامله داخل الجنوب) بأنه حوالي مليون برميل، وإنتاج المربع 2 (الذي يعتبر بكامله داخل أبيي) بأنه حوالي نصف مليون برميل، وإنتاج المربع 4 (الذي يعتبر بكامله داخل الشمال) بأنه حوالي 200.000 برميل.
- 130 يتم عادة تقديم معلومات عن سعر كل شحنة من حصة الحكومات من النفط الخام (أي أنها لا تشمل الصادرات النفطية من قبل شركات النفط). وتشمل البيانات تاريخ الشحن ونوع المزيج النفطي (مزيج النيل أو مزيج دار). ولا يتم إدراج مزيج فولاً Fula الذي يأتي من المربع الوحيد الذي يقع بكامله في الشمال، وبالتالي لا يخضع لتقاسم الإيرادات. في الوقت الحاضر، يتم استخدام مزيج فولاً Fula كلياً من قبل المصافي المحلية، وليس للتصدير.
- 131 البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007.
- 132 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، وحدة البترول في السودان، يتوفر على الموقع الإلكتروني http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1# "النموذج "بترول 2007 بالجنه"
- 133 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويمكن الحصول على المعلومات من http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1#، النموذج "نموذج 2007". ولم تعد هذه الوثيقة تتوفر على هذا الموقع عند زهاب هذا التقرير للطباعة. وتنص الوثيقة على أنه تمت أربع عمليات تصدير لمزيج دار في فبراير 2007 كما يلي:
- 37.402 إبرميلاً لا بسعر 16 سنتاً للبرميل.
 - 764.929 إبرميلاً لا بسعر 15 سنتاً للبرميل.
 - 51.982 إبرميلاً لا بسعر 23 سنتاً للبرميل.
 - 797.470 إبرميلاً لا بسعر 23 سنتاً للبرميل.
- 134 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، ويمكن الحصول على المعلومات من http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1#، النموذج "نموذج 2007". ولم تعد هذه الوثيقة تتوفر على هذا الموقع في وقت زهاب هذا التقرير للطباعة. وتنص الوثيقة على أنه تمت عملية تصدير واحدة لمزيج دار في يناير 2007 وكانت الكمية 093.520 إبرميلاً لا بسعر 37.31 دولاراً للبرميل.
- 135 ولكن من الجدير بالذكر أن الشركة الصينية الوطنية للنفط البحري (CNOOC) افتتحت مؤخراً مصفاة جديدة في الصين يمكن أن تقوم بتكرير الخامات ذات الحموضة العالية مثل مزيج دار [صحيفة 8، Rim Crude Intelligence Daily، يناير 2009؛ رويترز، 13 فبراير 2008].
- 136 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع باحث نفطي، يوليو 2008؛ البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007؛ التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر 2007.
- 137 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع صحفي، يونيو 2008.
- 138 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع باحث نفطي، يوليو 2008.
- 139 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع باحث نفطي، يوليو 2008. وبالإضافة إلى ذلك، التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، صحيفة الوقائع الثانية: الاقتصاد في صناعة النفط السودانية، أكتوبر 2007، تشير إلى أن الصين كانت المشتري الوحيد لمزيج دار في أول شهرين من الإنتاج.
- 140 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع باحث نفطي، يوليو 2008.
- 141 شركة تاليسمان إنرجي Talisman Energy، المسؤولية الاجتماعية للشركة، عام 2001. والتقرير متوفر على الموقع <http://www.talisman-energy.com/responsibility/?disclaimer=1> ولكن يبدو أنه لم يعد متوفراً الآن.
- 142 شركة تاليسمان إنرجي Talisman Energy، المسؤولية الاجتماعية للشركة، عام 2001. والتقرير متوفر على الموقع <http://www.talisman-energy.com/responsibility/?disclaimer=1> ولكن يبدو أنه لم يعد متوفراً الآن. وقد استخدم الكونسورتيوم (اتحاد) النفطي متوسط الوزن المرجح weighted average لسعر FOB (التسليم على ظهر السفينة بميناء الشحن) لإجراء حساباته التي كانت تغطي الفترة الزمنية نفسها التي كانت تغطيها أرقام الحكومة.
- 143 مؤسسة التحالف من أجل العدالة الدولية، التربة والنفط: الأعمال القذرة في السودان، فبراير 2006. متوفر على الموقع http://www.ecosonline.org/back/pdf_reports/2006/reports/Soil_and_Oil_Dirty_Business_in_Sudan.pdf

- 144 شركة تاليسمان إنرجي Talisman Energy، المسؤولية الاجتماعية للشركة، عام 2002. والتقرير متوفر على الموقع <http://www.talisman-energy.com/responsibility/?disclaimer=1> ولكن يبدو أنه لم يعد متوفراً الآن.
- 145 ثمة تفاوت كبير في سجلات الحكومة للأسعار في شهر يونيو 2008: هناك اثنتان من عمليات البيع بسعر 120-121 دولاراً للبرميل، و 4 عمليات بسعر 130-132 دولاراً للبرميل. وقد سجلت الصحيفة متوسط سعر يونيو على أنه 133.07 دولاراً. والتحليل يسجل الخطأ هنا في الجانب المتحفّظ، ولا يقارن إلا بين سعر الصحيفة وأعلى قيمة لأسعار الحكومة. إذا تم إدراج جميع المبيعات معاً، فإن الفرق بين المصدرين سيكون 5.40 دولاراً للبرميل الواحد.
- 146 شركة النفط الرئيسية الأخرى، أي شركة بتروناس Petronas، هي مملوكة للدولة، ولكن وفقاً للإحصاءات الجمارك الماليزية، لا تستورد ماليزيا عادة كميات كبيرة من النفط السوداني [حسبما ورد عن الإحصاءات الجمركية الماليزية في قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع الأساسية] <http://comtrade.un.org/db>، ومؤسسة "خدمات البيانات التجارية Data Trade Services"، حيث تسجل أن ماليزيا لم تستورد أي نפט خام سوداني في الأعوام 2004 و 2005 و 2006، وأنها استوردت 757.824 برميلاً فقط في عام 2007.
- 147 صحيفة Rim Crude Intelligence Daily، التعليق على أسواق النفط الخام: الأفريقية / الأوروبية / الروسية/ الألبا أمريكية، 23 يوليو 2007.
- 148 الموقع الإلكتروني لشركة سينوكيم، <http://www.sinochem.com/tabid/615/Default.aspx>. شركة سينوكيم Sinochem مملوكة للدولة الصينية بنسبة 100٪.
- 149 الموقع الإلكتروني لشركة سينوكيم، http://english.sinopec.com/about_sinopec/subsidiaries/subsidiaries_joint_ventures/20080326/3083.shtml شركة يونيبك مملوكة بالكامل لشركة سينوكيم التي تملكها الدولة الصينية بنسبة 75٪.
- 150 الموقع الإلكتروني لشركة تشاينا أوليل، http://www.chinaoil.com.cn/zly_en/zgs/about.asp.
- 151 صحيفة Rim Crude Intelligence Daily، التعليق على أسواق النفط الخام: الأفريقية / الأوروبية / الروسية/ الألبا أمريكية، 2 نوفمبر 2007.
- 152 المجموعة الدولية لمعالجة الألبا زمت، اتفاقية السلام الشامل في السودان: ما وراء الأزمة، 13 مارس 2008، نقلًا عن مقابلة أجريت في الخرطوم بتاريخ 20 فبراير 2008.
- 153 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ومسؤول في الخدمة المدنية، ديسمبر 2008.
- 154 مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين، تنفيذ اتفاقية السلام الشامل في السودان: التوقعات والتحديات، مايو 2008، والمجموعة الدولية لمعالجة الألبا زمت، اتفاقية السلام الشامل في السودان: الطريق الطويل إلى الأمام، 31 مارس 2006.
- 155 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أشخاص يعملون في منظمات غير حكومية، 2008.
- 156 وبالإضافة إلى ذلك، فإن حكومة جنوب السودان تدين أيضاً بأموال إلى الحكومة القومية من تقاسم العائدات غير النفطية (الرسوم الجمركية، ورسوم المطارات وغيرها) التي تم تحديدها في اتفاقية السلام. ومن المرجح أن تكون هذه المتأخرات أقل بكثير من المتأخرات المتعلقة بالنفط. وفي أبريل 2008، أعلن رئيس مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC أن الحكومة القومية وحكومة الجنوب أنشأت لجنة مشتركة للاقسام العائدات غير النفطية، مرادفة للجنة القائمة بالفعل للاقسام العائدات النفطية. [مفوضية التقدير والتقويم، تقرير تقويم منتصف الفترة، يوليو 2008].
- 157 تقرير مارس 2009 للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة، الذي ينقل رقمًا محددًا تمامًا بمبلغ 179.870.000 دولار.
- 158 حكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام 2009. مبلغ 180 مليون دولار يعادل 421 مليون جنيه سوداني. وتبلغ ميزانية عام 2009 للتربية 270 مليون جنيه سوداني؛ وميزانية وزارة الصحة 175 مليون جنيه سوداني.
- 159 صحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يتخذ تدابير في محاولة لتجنب أزمة مالية، 8 أبريل 2009، نقلًا عن المتحدث باسم الحكومة جابريل تشانجسون تشانج الذي شارك في اجتماع استثنائي للحكومة يوم 7 أبريل 2009 حيث تمت مناقشة تقرير لجنة وزارية شكلت لإدارة الأزمة المالية في جنوب السودان، وتقرر لفت انتباه الحكومة القومية على أعلى المستويات بشأن استرداد المتأخرات المستحقة. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30802>
- 160 صحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يعاني من أزمة مالية "خطيرة"، الحكومة تتخذ تدابير خاصة، 28 مارس 2009، نقلًا عن آجري سابوني تيسا، وكيل وزارة التخطيط في حكومة جنوب السودان، في اجتماع وزاري مشترك. وذكر تيسا الرقم بالجنيه السوداني: 15 مليون جنيه سوداني شهرياً. <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30665>؛ وصحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يتخذ تدابير في محاولة لتجنب أزمة مالية، 8 أبريل 2009، نقلًا عن المتحدث باسم الحكومة جابريل تشانجسون تشانج، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30802>
- 161 صحيفة سودان فيجن Sudan Vision، وزارة المالية السودانية تقول إن عائدات النفط "تم تحويلها" إلى المنطقة الجنوبية، 2 يونيو 2009. انظر الموقع الإلكتروني <http://news.tradingcharts.com/futures/2/0/125249702.html>
- 162 تقرير مارس 2009 للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة. ويشير التقرير إلى أن ولاية جنوب كردفان كان يستحق لها مبلغ 7.156 مليون دولار، وولاية وارب يستحق لها 7.116 مليون دولار، و قبيلة دينكا نقوك لها 7.176 مليون دولار، و قبيلة المسيرية لها مبلغ 7.179 مليون. كما أن "صندوق دعم الوحدة" كان يستحق مبلغ 127.041 مليون دولار.
- 163 أخبار بي بي سي (ميدل إيست مونيتور)، البشير يتعهد لجنوب السودان بإعطائه كامل حصته من النفط، 31 أغسطس 2008.
- 164 وبالإضافة إلى ذلك، ينصّ العقد على كيفية تقييم النفط الخام لتحديد كمية "نفط التكاليف". وفي حالة العقد الخاص بشركة النيل الكبرى GNPOC، فإنه يحدد "السعر السائد في السوق للنفط الخام، بعد خصم تكلفة النقل" مع سعر السوق للنفط عند نقطة التصدير (تسليم على ظهر السفينة) بالدولارات للبرميل الواحد، وتعرفة النقل في الولايات المتحدة بالدولارات للبرميل الواحد، وفقاً للأحكام الواردة في اتفاقية خطوط أنابيب النفط الخام.
- 165 كلما ارتفع سعر النفط، كلما ازدادت مبالغ الألبا موال التي يمكن تحقيقها من بيع "نفط التكاليف"، وبالتالي تزداد الألبا موال التي تبقى في صيغة "النفط الفائض"، بعد أن تكون تكاليف استثمار الشركات قد سُدّت.
- 166 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع موظف في الخدمة المدنية، ديسمبر 2008.
- 167 على سبيل المثال، يبدو أن الكمية القصوى لنفط التكاليف التي تطالب بها شركة النيل الكبرى GNPOC هي 40٪ في مربعات التطوير و 45٪ في وحدات التطوير [عقد كونسورتيم] اتحاد (النيل الكبرى GNPOC لعام 1997، وقد اطلعت عليه مؤسسة جلوبال ويتنس)؛ والتي يطالب بها كونسورتيم (اتحاد) بيترو إس إيه Petro SA هي 45٪ [الأفريقية للطاقة African Energy 14/11/2008]؛ والتي يطالب بها كونسورتيم (اتحاد) كلايفدن Cliveden وهاي تك Hi-Tech هي 45٪ [عقد كلايفدن Cliveden لعام 2003، وقد اطلعت عليه مؤسسة جلوبال ويتنس].
- 168 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزراء في حكومة جنوب السودان، ديسمبر 2008.
- 169 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع صحفيين وأعضاء في المجتمع المدني والمجتمع الدولي، أغسطس وديسمبر 2008. وقد أثرت المسألة أيضاً، من دون ذكر أسماء الشركات، في صحيفة إنترناشونال هيرالد تريبيون، "إيقاف الفطاح في السودان، تتبعوا الأموال"، 22 أغسطس 2006.
- 170 صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، يونيو 2005، صفحة 19 و 22 و 23، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/grrt/eng/060705.pdf>
- 171 صندوق النقد الدولي، المرشد إلى شفافية إيرادات الموارد، يونيو 2005، صفحة 19، <http://www.imf.org/external/pubs/ft/grrt/eng/060705.pdf>

- 172 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر 2008. واتفاقية السلام الشامل تمنح مندوبي الحركة الشعبية لتحرير السودان الحق في الاطلاع على العقود، وهي تنص على أن للمندوبين الحق في الاستعانة بخبراء فنيين وأنه يتوجب على كل الذين يتمتعون بحق الاطلاع على العقود أن يوقعوا اتفاقات الحفاظ على السرية والكتمان.
- 173 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، وموظف في الخدمة المدنية، ديسمبر 2008.
- 174 التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.
- 175 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر 2008.
- 176 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد الدبلوماسيين، أغسطس 2008. وقد أثرت هذه المسألة في اجتماع أغسطس 2008.
- 177 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع وزير في حكومة جنوب السودان، ديسمبر 2008.
- 178 مؤسسة جلوبال ويتنس، اتصال شخصي مع خبير نفط سوداني، يونيو 2009.
- 179 التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.
- 180 أغسطس 2008: رسوم المربعات 1 و 2 و 4 بلغت 3.3٪؛ ورسوم المربع 5A بلغت 7.7٪؛ ورسوم المربعين 3 و 7 بلغت 6.8٪. سبتمبر 2008: رسوم المربعات 1 و 2 و 4 بلغت 3.9٪؛ ورسوم المربع 5A بلغت 8.3٪؛ ورسوم المربعين 3 و 7 بلغت 7.9٪.
- 181 التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان، شركة النيل الكبرى للنفط http://www.ecosonline.org/index.cfm?event=showcompaniesdetail&page=companiesdetail&company_id=18، GNPOC
- 182 التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط.
- 183 مجلة بي أف سي للدراسات الاستراتيجية، السودان: إنتاج النفط وإيراداته المتوقعة، الموجز، أغسطس 2002، صفحة 23، بقلم مايكل رودجرز. متوفر على الموقع http://www.csis.org/media/csis/pubs/0208_SudanPFCSum.pdf
- 184 مجلة بي أف سي للدراسات الاستراتيجية PFC Strategic Studies، السودان: إنتاج النفط وإيراداته المتوقعة، الموجز، أغسطس 2002، صفحة 27، بقلم مايكل رودجرز. متوفر على الموقع http://www.csis.org/media/csis/pubs/0208_SudanPFCSum.pdf
- 185 المجموعة الدولية لمعالجة الأزمات، السودان: كسر الجمود في أبيي، 12 أكتوبر 2007.
- 186 جمهورية السودان، شعبة البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، سبتمبر 2008، تم نشرها في أكتوبر 2008.
- 187 جمهورية السودان، شعبة البترول في وزارة المالية والاقتصاد الوطني. حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، مارس 2009.
- 188 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع عاملين لدى منظمات غير حكومية ومع باحثين في الشأن السوداني، 2008.
- 189 تعدّ سودابت شركة تابعة "للمؤسسة السودانية للنفط SPC" التي تملكها الدولة. وشركة سودابت تملك حصة أسهم الحكومة في مشاريع النفط [البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام، ديسمبر 2007].
- 190 تمتلك سودابت نسبة تتراوح بين 5٪ و 34٪ من اتحادات النفط، وفي حالة اتحادات الشركات التي تقوم باستخراج النفط في الوقت الراهن، وبالتالي تولد الأرباح، فإن الأسهم والحصص التي تملكها سودابت هي في الطرف الأدنى من هذا المجال: 5٪ في شركة النيل الكبرى GNPOC (المربعات 1 و 2 و 4)، و 5٪ في شركة بترو إنرجي Petro Energy (المربع 6) و 7٪ في شركة النيل الأبيض 1 - WNPOC (المربع 5A)، و 8٪ في شركة بترودار (المربعين 3 و 7) [التحالف الأوروبي من أجل النفط في السودان].
- 191 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع دبلوماسيين، أغسطس وديسمبر 2008.
- 192 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع عضو في المفوضية القومية للبترول، ديسمبر 2008.
- 193 بعض الاندفاع لمنح حصص شركة نابلت أتى من الحقيقة القائلة بأن حكومة الجنوب منحت، أو أن وزيراً في حكومة الجنوب منح، حصصاً لشركات أخرى في هذه المربعات، على الرغم من أن مربعات كانت قد منحت في السابق لشركات من قبل حكومة الخرطوم. والشركات التي منحت هي شركة النيل الأبيض في المربع B، وشركة أسكوم Ascum في المربع 5A.
- 194 القراران 9 و 11 للمفوضية القومية للبترول، 17 يونيو 2007، وقد تم نسخهما في التقرير. ويبدو أن حصة سودابت قد انخفضت من 20 إلى 10 في المئة من أجل إفساح المجال لحكومة جنوب السودان في المربع B. ويصن التقرير السنوي لشركة لوندن Lundin لعام 2007 على أن كل الشركاء في المربع 5B وافقوا على خفض حصصهم وأسهمهم، على أساس تناسبي، لإفساح المجال لحصة الـ 10٪ من الأسهم لشركة نابلت [صفحة 17، http://www.lundinpetroleum.com/Documents/ar_2007_e.pdf]. غير أن التقرير السنوي لعام 2008 لا يزال يفيد بأن حصة لوندن Lundin في المربع هي 24.5٪، كما كانت سابقاً، مما يجعل من غير الواضح ما إذا تم أو لم يتم نقل حصة الـ 10٪ من الأسهم إلى شركة نابلت.
- 195 علماء من المعروف على نطاق واسع أن شركة سودابت تتلقى حصصاً من أرباح اتحادات النفط بدون أن تكون ملزمة بالدخول في الشركات. ويبدو أن هذا صحيح جزئياً فقط. فعلى الأقل بالنسبة لعقد سنة 1997 لشركة النيل الكبرى GNPOC، كانت حصة سودابت يحملها الشركاء الآخرون في الشركة حتى التاريخ الذي يتعين فيه على سودابت البدء بدفع حصتها في الكونسورتيوم (اتحاد) من نسبة الـ 50٪ التي تشكل نصيبها من الأرباح النفطية.
- 196 سودان تريبيون، جنوب السودان ينشئ الهيئة الإدارية لمؤسسة النيل للبترول (نابلت)، 14 نوفمبر 2008، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article29256>. والأشخاص الذين تم تعيينهم في مجلس الإدارة هم: وزير الطاقة والتعدين، جون لوك جوك (رئيساً)؛ ووزير المالية والتخطيط الاقتصادي، كول أتيان ماوين؛ ووزير التجارة والصناعة، أنطوني لينو ماكانا؛ ووزير العمل والخدمة العامة وتنمية الموارد البشرية، أووت دينق أكويل؛ ومحافظ بنك جنوب السودان اليجا مالوك ألونق؛ ورئيس صندوق جنوب السودان لإعادة الإعمار والتنمية، الدكتور ديفيد نايلو مايو؛ والأمين العام لهيئة الاستثمار في جنوب السودان، إيمانويل بول؛ وكونج دانيال جاتلوك، من مكتب الرئاسة في حكومة جنوب السودان؛ وبول ويك أقرت، من مكتب الرئاسة في حكومة جنوب السودان. كما نص المرسوم على أن يكون في المجلس مندوب واحد عن كل ولاية من الولايات المنتجة للنفط في جنوب السودان.
- 197 الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي (NORAD)، التقرير السنوي 2007-2008 لبرنامج النفط من أجل التنمية.
- 198 البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007.
- 199 قالت الحكومة إنها لم تستطع أن تقدم المراجعة الكاملة للحسابات إلى صندوق النقد الدولي بسبب القيود القانونية.
- 200 صندوق النقد الدولي، السودان: مشاورات حول المادة الرابعة لعام 2007 والبرنامج الذي يشرف عليه موظفون، أكتوبر 2007، <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=21397.0>؛ والسودان: أول مراجعة للأداء بموجب برنامج 2007-2008 الذي يشرف عليه موظفون، يونيو 2008، <http://www.imf.org/external/pubs/cat/longres.cfm?sk=22011.0>
- 201 ديوان المراجعة القومي، تقرير المراجع العام، حسابات الولايات عن السنة المالية 2003.
- 202 صحيفة سودان تريبيون، جنوب السودان يصوت بحسب الثقة من المراجع العام، 12 ديسمبر 2007.
- 203 <http://www.sudantribune.com/spip.php?article25180>
- 203 بعثة الأمم المتحدة في السودان، مراقبة اتفاقية السلام الشامل، <http://www.unmis.org/english/cpaMonitor.htm>. أقيمت المراجعة العام من منصبه في فبراير 2008 من قبل رئيس حكومة الجنوب بعد حجب الثقة عنه من قبل المجلس التشريعي في ديسمبر 2007. و يتولى الأمين العام لحكومة الجنوب هذا المنصب بالوكالة، ولكنه لا يقوم بمراجعة الحسابات الحكومية، ولا يقدم تقريراً عن النتائج التي يتوصل إليها.

- 204 اتصال هاتفي أجرته مؤسسة جلوبال ويتنس مع شركة 9 PKF، ديسمبر 2008؛ وحدة الاستخبارات الاقتصادية (التابعة لمجلة الإيكونوميست)، التقرير القطري عن السودان، أغسطس 2008؛ وحكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام 2009، صفحة 34.
- 205 حكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام 2009، صفحة 34.
- 206 التقارير الشهرية للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة. علماً أن المبالغ التي تم تحويلها إلى الولايات المنتجة للنفط، كانت أقل في عام 2009 بسبب انخفاض أسعار النفط. وعلى سبيل المثال، في مارس 2009، كانت ولاية أعالي النيل مستحقة لمبلغ 512.000 دولار، وولاية جنوب كردفان لمبلغ 1.977.000 دولار، وولاية الوحدة مبلغ 2.600.000 دولار.
- 207 مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع شخص من الجالية الأجنبية وعامل لدى منظمة غير حكومية، ديسمبر 2008.
- 208 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع شخص من الجالية الأجنبية، ديسمبر 2008.
- 209 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع عاملين في منظمات غير حكومية، ديسمبر 2008.
- 210 حكومة جنوب السودان، خطاب الميزانية لعام 2009، والذي ألقاه أمام المجلس التشريعي لجنوب السودان السيد/ كول أتيان ماوين، الذي كان في حينه وزير المالية والتخطيط الاقتصادي، 10 ديسمبر 2008.
- 211 حكومة جنوب السودان، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، مشروع ميزانية عام 2009، صفحة 55.
- 212 التقارير الشهرية للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة.
- 213 وزارة المالية والاقتصاد الوطني، "حصّة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط، ديسمبر 2007" http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1. الرقم المذكور هو مجموع التحويلات المالية لحكومة الجنوب عن حصتها من صادرات النفط بمبلغ 1.061.450.000 دولار والتحويلات المالية لحكومة الجنوب عن حصتها في عائدات بيع النفط إلى مصافي التكرير المحلية بمبلغ 396.380.000 دولار. كما ذكرت مفوضية التقدير والتقييم AEC أنه وفقاً للمعلومات التي قدمتها مفوضية تخصيص ومراقبة الإيرادات المالية FFAMC، بلغت الإيرادات المخصصة عن عام 2007 لحكومة الجنوب 2.798 مليار جنيه سوداني، أي حوالي 1.4 مليار دولار.
- 214 ملخص التقرير السنوي لمراجع العام عن الحسابات الختامية للحكومة القومية للسنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2007، كما عرضه على المجلس الوطني (البرلمان القومي). ويشير التقرير إلى أن التحويلات المالية إلى حكومة الجنوب في عام 2007 بلغت 3.357.000.000 جنيه سوداني. وهذا يعادل 1.724 مليار دولار، باستخدام متوسط سعر الصرف لعام 2007 وهو 0.51366 دولار للجنيه في الموقع الإلكتروني www.oanda.com. ويشمل هذا الرقم كل عمليات التحويل، وليست التحويلات النفطية فقط. ولكن هذا لا يمكن أن يفسر التفاوت في الأرقام لأن التحويلات غير النفطية إلى حكومة الجنوب ذكرت في الميزانية بأنها 8 ملايين جنيه سوداني في عام 2007، أي لا تتجاوز نسبة 0.28% من مجموع التحويلات في الميزانية. [إعداد الميزانية لعام 2008 لدى حكومة الوحدة الوطنية. من الجدول 8، الأداء الفعلي للإنفاق العام، 2007].
- 215 صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA موجود في بنك السودان المركزي (في الواقع، هو موجود ضمن حساب لبنك السودان المركزي، ولكن في البحرين [مراقبة اتفاقية السلام الشامل])، وبالجملة السوداني، تحت الرقم 01469193076002 [التقارير الشهرية للجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط]، ويتم التحكم فيه من قبل وزارة المالية في الخرطوم [البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام، ديسمبر 2007]. وتودع الأموال في هذا الحساب، كما توزع السحوبات منه على الحكومة القومية وحكومة الجنوب، بما يتناسب مع حصة كل منهما من عائدات النفط [البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام، ديسمبر 2007].
- 216 مقابلة أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أحد المحللين النفطيين، يوليو 2008.
- 217 البنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007. وكذلك: من ديسمبر 2006 إلى فبراير 2008 كان رصيد الحساب حوالي 50 إلى 100 مليون دولار، على الرغم من أن إجمالي الودائع خلال هذه الفترة كان يناهز 600 مليون دولار. وبين مارس وأغسطس 2008، تم تجميع رصيد أكبر في الحساب، بما يتراوح بين 250 مليون دولار و 500 مليون دولار. ولكن هذا لا يزال أقل بكثير مما كان ممكناً: رصيد الحساب يمثل شهراً واحداً أو شهرين من المدخرات، وقد تم سحب الأموال الباقية، حتى خلال هذه الفترة التي شهدت ارتفاعاً قياسياً لأسعار النفط. [المصادر: صندوق النقد الدولي، أول مراجع للأداء بموجب برنامج مراقبة الموظفين 2007-2008، يونيو 2008؛ ووزارة المالية والاقتصاد الوطني، حصة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط الخام، سبتمبر 2008]. ومع ذلك، تجدر الإشارة أيضاً إلى أنه بالإضافة إلى المدخرات في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA، اندخرت حكومة جنوب السودان حوالي 200 - 300 مليون دولار في حساب للعقود الأجلة، عندما كانت أسعار النفط مرتفعة في عام 2008.
- 218 مجلة الإيكونوميست، الخوف من التفتت، 11 أبريل 2009؛ صحيفة سودان تريبيون، جنود الحركة الشعبية لتحرير السودان يرفعون الاحتجاجات بشأن مرتباتهم، 26 مارس 2009.
- 219 التقرير الذي أعدته وزارة المالية والاقتصاد الوطني عن الاجتماعات الشهرية للجنة الفنية الخاصة باقتسام الثروة يشير إلى أن "جميع العائدات من تصدير النفط من المربعات 1 و 2 و 4" تودع في صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA؛ والمربعات 1 و 2 و 4 تتعلق بمعظم (وليس كل) النفط من مزيج النيل. وبالإضافة إلى هذا، هناك أيضاً نفط من مزيج النيل يأتي من المربع 5A ونفط من مزيج دار يأتي من المربعين 3 و 7. وعلاوة على ذلك، يشير صندوق النقد الدولي أيضاً إلى أن الحكومة السودانية تقول إن حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA يأتي بالتحديد من إيرادات مزيج النيل [صندوق النقد الدولي، أول مراجع للأداء بموجب برنامج مراقبة الموظفين 2007-2008، يونيو 2008]. والأرقام التي نشرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني على شبكة الإنترنت تؤيد هذه التأكيدات. فهي تشير إلى أن الأموال التي أضيفت في عام 2008 إلى صندوق حساب تثبيت إيرادات البترول ORSA من كل عملية تصدير للنفط، وبحيث يتم إدراج صادرات مزيج النيل فقط وليس مزيج دار في القائمة، مع أن سعر مزيج دار كان أعلى من المستوى المرجعي الذي يبلغ 63 دولاراً للبرميل.
- 220 عندما تسحب الحكومة القومية أموالاً من الحساب، تقوم بتحويل جزء من المسحوبات إلى حكومة الجنوب، بغضض النظر عما إذا كانت حكومة جنوب السودان بحاجة إلى الأموال في حينه [مقابلات أجرتها مؤسسة جلوبال ويتنس مع أشخاص من الجالية الأجنبية؛ والبنك الدولي، مراجعة الإنفاق العام في السودان: التقرير التجميعي، ديسمبر 2007].
- 221 مفوضية التقدير والتقييم، تقرير تقويم منتصف الفترة، يوليو 2008.
- 222 مفوضية التقدير والتقييم، تقرير تقويم منتصف الفترة، يوليو 2008.
- 223 هو ينصص على أن يقوم بنك جنوب السودان "بفتح حساب لدى بنك أجنبي يختاره من بين بنوك الدرجة الأولى، ويودع فيه جميع موارد النقد الأجنبي الخاصة بحكومة جنوب السودان" [الدستور المؤقت لجنوب السودان، المادة 192-3].
- 224 صحيفة سودان تريبيون، نائب رئيس جنوب السودان يقول إن الاتفاق قريب حول قانون الاستفتاء، 16 أبريل 2009. وينقل المقال عن نائب الرئيس، ريك مشار، قوله إن القانون الحالي الذي ينظم عمل بنك السودان المركزي يجرم بنك جنوب السودان من امتلاك احتياطي قومية، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30895>
- 225 صحيفة سودان تريبيون، نائب رئيس جنوب السودان يقول إن الاتفاق قريب حول قانون الاستفتاء، 16 أبريل 2009، <http://www.sudantribune.com/spip.php?article30895>
- 226 خطاب الممثل الخاص للأمم المتحدة ورئيس بعثة الأمم المتحدة في السودان، أشرف جيهانجير قاضي، لندن، عام 2009، حسبما نقله إلى مؤسسة جلوبال ويتنس شخص كان حاضراً أثناء إلقاء الخطاب.

- 548.024. إيرميلا لا إلى كوريا الجنوبية؛ 621.329 برميلا لا إلى ماليزيا؛ 7 براميل إلى الاتحاد الأوروبي (27 دولة).
- 251 وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، <http://www.eia.doe.gov/emeu/ipsr/te2.xls>
- 252 بنك السودان، التقرير السنوي لعام 2006، صفحة 24، <http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual06e/appendix.pdf> وينقل التقرير رقمكامل لا هو 90.085.298 برميل نفط في عام 2006.
- 253 التقرير السنوي لبنك السودان لعام 2007 نقلاً عن هيئة الجمارك السودانية <http://www.cbos.gov.sd/english/Periodicals/annual/annual07.pdf>
- 254 بيانات وزارة المالية والاقتصاد الوطني. تم احتساب الصادرات على أنها مجموع الإنتاج (من جميع المربعات) ناقصاً مجموع المبيعات إلى معامل التكرير. وقد وردت بيانات الإنتاج والاستهلاك المحلي من الموقع http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1، ملف "حصّة حكومة جنوب السودان من عائدات النفط في ديسمبر 2008". هذه هي البيانات التي قدمت إلى اللجنة الفنية المشتركة لتوزيع عائدات النفط. وهي تنص على أن الإنتاج الإجمالي في عام 2008 من جميع المربعات باستثناء المربع 6 بلغ 55.658.086 إيرميلا لا، وأن المبيعات للمصافي من جميع المربعات باستثناء المربع 6 بلغت 20.458.000 برميل.
- 255 وزارة الطاقة الأمريكية، إدارة معلومات الطاقة، http://tonto.eia.doe.gov/dnav/pet/pet_pri_wco_k_w.htm
- 256 انظر، على سبيل المثال، في أي من التقارير التي نشرتها وزارة المالية والاقتصاد الوطني لصالح صندوق النقد الدولي على الموقع http://www.mof.gov.sd/topics_show_E.php?topic_id=1# مثل "تقرير صندوق النقد الدولي من يناير إلى سبتمبر 2008" أو "نموذج لنشر بيانات قطاع النفط في السودان".
- 257 عند رفع أو تحميل النفط الخام. وبيانات الحكومة يتم ترجيلها لفترة شهر واحد من ذلك.
- 258 عندما تذكر مجموعة من الأسعار، فإن السعر المذكور في هذا الجدول هو الأكثر تحفظاً بين الالائنين؛ وبعبارة أخرى، السعر الذي يقلل أي فرق مع أسعار الحكومة.
- 259 لا يُعرف لماذا ذكرت التقارير الصحافية بيانات عن مبيعات مزيج النيل في ذلك الشهر أكثر من المبيعات التي ذكرتها الحكومة. فقد ذكرت الحكومة عملية بيع واحدة أكثر مما هو مذكور هنا. وكانت هذه كمية صغيرة (242.000 برميل)، ولذلك تم استبعادها في هذا التحليل، مع العلم أنني ذكرت أن عدد عمليات البيع التي أجريت في هذا الشهر ما زال ناقصاً بمقدار عملية واحدة.
- 260 عند رفع أو تحميل النفط الخام. وبيانات الحكومة يتم ترجيلها لفترة شهر واحد من ذلك.
- 261 عندما تذكر مجموعة من الأسعار، فإن السعر المذكور في هذا الجدول هو الأكثر تحفظاً بين الالائنين؛ وبعبارة أخرى، السعر الذي يقلل أي فرق مع أسعار الحكومة.